الإيضاح

في علل النحو

لأبي القاسم الزجاجي

المتوفى سنة ٣٣٧ هـ

تحقيق

مازن المبارك

الناشر

مكتبة دار العروبة

٢٢ شارع الجمهورية القاهرة

مَطبَعَة المدَني
المؤسَّسة السّعودية بمصر
شر حسني الطرزي بالسكاكيني ت ٤٠٨٥١
١٣٧٨ هـ — ١٩٥٩ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده لا شريك له ، وصلّى الله على محمد عبده ورسوله ، صلاة تقرِّبُنا من رضوان الله سبحانه .

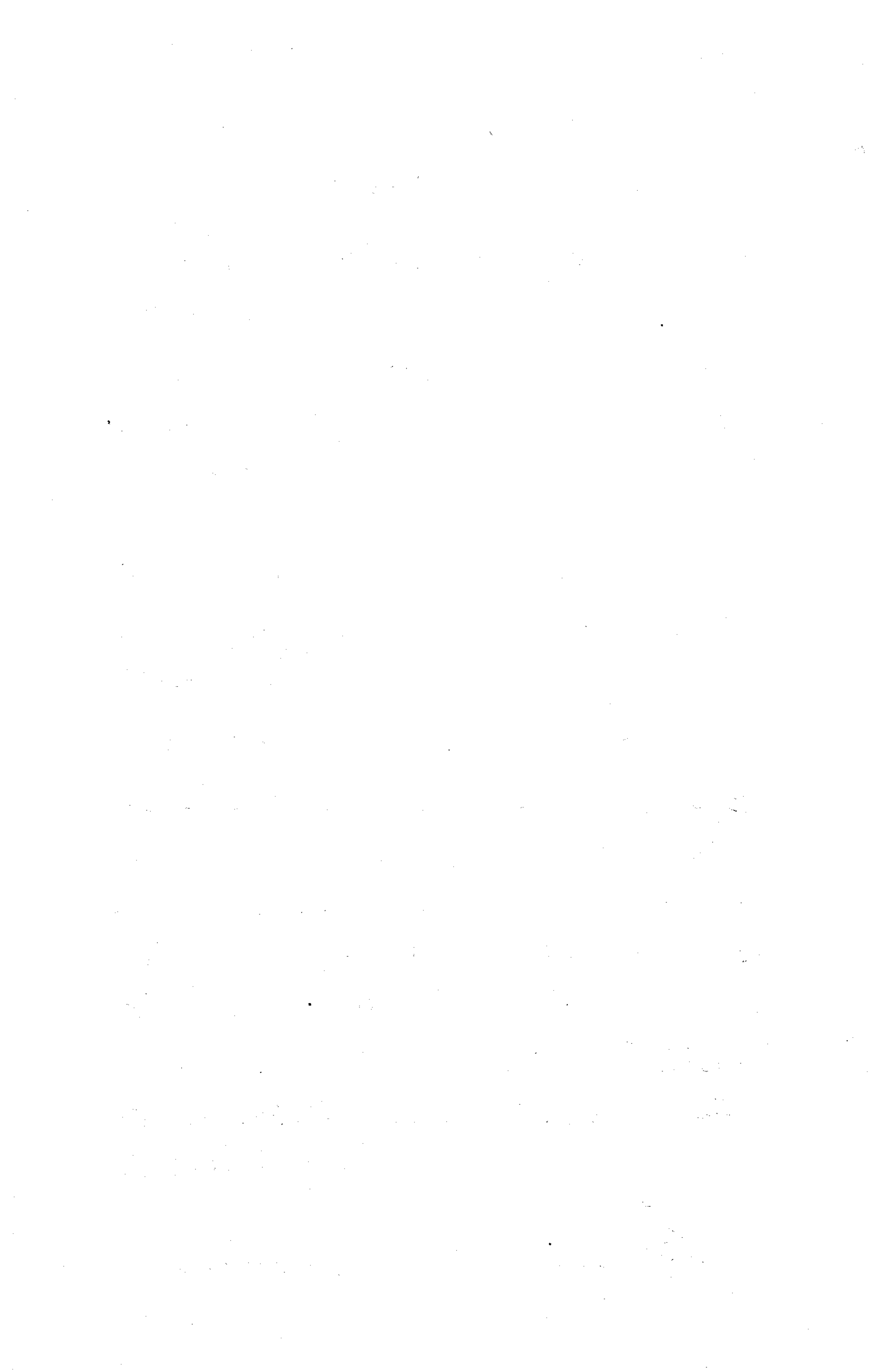
و بعدُ ، فقد خَلَّف أسلافُنَا من أهل اللسان العربىّ كنوزاً من العلم والبيان ، ولكنّها لم تزل مخبوءة بين جُدْران دور الكتب ، لا يعرف الخَلفُ منّا سوى أسمائها ، إلاّ من قيَّضَ الله له أن يحمل عِبْءَ هذا العِلم ، فتيسّر لبعضهم أنْ يطَّلع عليها مخطوطةً فى مخابئها ، مع عُسْر منالها ، ومع تشتّتها فى الآفاق ، ومع ضيق الوقت عن الاستفادة منها . فأصبحَ حقًّا علينا أن نبادر إلى إحيائها ونشرها ، فإن زكاة العلم تيسيره ونشرُه . فمن أجل ذلك عزمت « دار العروبة » على أن تشارك فى إحياء العلم ونشره وتيسيره ، طالبةً من الله رضاه وتوفيقه .

وهذا أوّل كتابٍ تنشره دار العروبة ، من سلسلة « كنوز العرب » تحرَّينا أنْ نختاره من عشرات الكتب ، لأنَّه أوّل كتاب فى مثل موضوعِه تطبعه المطبعة العربية . وهو فى بابٍ من علم العربيّة ، جَهل الناسُ أصولَه ، أَلَّفه إمام من أئمة النحو ، هو الزجاجى « عبد الرحمن بن إسحق » المتوفى سنة ٣٣٧ . فهو إذن أصلٌ من الأصولِ ، لا يستغنى عَنْه من أرادَ أن يعرفَ فلسفة النحو معرفة تعصمه من الحيرة ، وتسدّد خُطَاه فى أبوابه المختلفة .

ونسأل الله سبحانه أن يعيننا على نفضِ الغبارِ عن أمثاله من كنوز العرب ، حتى تخرجها المطبعة مجلوّةً لأهل العلم وطالبيه . فاللهمّ اجعل جهدنا قربةً نزدلفُ بها إلى رضاك ، ونتّقى بها سخطك .

عن دار العروبة

محمود محمد شاكر



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بقلم الأستاذ الدكتور شوقى ضيف

لعل لغة من اللغات لم تعرف عناية بنحوها كما عرفت ذلك لغتنا العربية ، فقد توفرت منذ أوائل القرن الثانى للهجرة صفوة من العلماء ذوى النظر الثاقب والحس اللطيف على وَضْع أصول هذا النحو وقواعده ، تدفعهم إلى ذلك حاجة المستعربين ، الذين دخلوا فى الإسلام أفواجاً بل أمماً وشعوباً ، إلى تعلم لغة القرآن الكريم والوقوف على دلالات ألفاظه ودقائق معانيه .

ونهض علماء البصرة والكوفة بهذا العِبْء الجليل ، فانبروا يسجِّلون قراءات الذكر الحكيم ، ويجمعون الشعر الجاهلى والإسلامى ، ويقيِّدون ملاحظاتهم اللغوية . وكان للبصريين الحظ الأوفر فى البحوث النحوية ، ولم يلبث عيسى بن عمر الثقفى أن وضع فيها كتابين هما : الإكمال والجامع . وخلَفه الخليل ابن أحمد الفراهيدى الأزدى ، فتمَّت لعلم النحو عنده آلاته وتكامل منهاجه ، وإن كان لم يؤلف فيه مصنفًا ، غير أن تلميذه سيبويه الفارسى ألَّف على هَدْى إملاءاته « الكتاب » فأحاط فيه بأصول النحو وقواعده كافَّة .

وليس معنى ذلك أن نشاط المدرستين : الكوفية والبصرية ، خمد منذ هذا التاريخ ، بل لقد ظل مشتعلاً متوهجاً ، ولكن لا فى وَضْع الأصول والقواعد النحوية فقد وُضعت ، وإنما فى بحث الفروع وتشعيبها وفَتْق العلل وتشقيقها . وتميزت كل مدرسة من المدرستين بخصائص اشتهرت بها ، فبينما عُنيت الكوفة بالاستقراء والأخذ عن الأعراب والاهتمام بالشواذ اللغوية والنحوية ، عُنيت البصرة

باطراد القواعد وتعميمها وتقديم القياس على السماع . وأفادت المدرستان جميعاً من المنطق والفلسفة ، كما أفادتا من كل الجو العلمى الذى عبق أريجه فى علمى الفقه والكلام .

ولا نصل إلى نهاية القرن الثالث الهجرى حتى تتقارب المدرستان المتنافستان ، بل حتى تندمجا فى مدرسة جديدة ، هى مدرسة بغداد التى عُنى حُذَّاق النحاة فيها بانتخاب مزايا كل من المدرستين السالفتين ، وتوحيدها فى مذهب جديد . وتدرج هذا المذهب فى أطوار متعاقبة حتى أوفى على غايته .

ومن أهم ما يلاحظ على هذه المدارس جميعاً أنها أخذت منذ الخليل بن أحمد بمبدأ العلّية ، فكل حكم نحوى يعلَّل ، وكل ظاهرة نحوية كلية أو جزئية لابد لها من علَّة عقلية ، ولم يكتفوا بالعلل القريبة ، فقد ذهبوا يغوصون على كوامن العلل وخفيَّاتها ودفائنها ، وكل نحوى بصرى أو كوفى أو بغدادى يجرِّب ملكاته الذهنية ، ويستنبط عللاً جديدة بحسب ما استُخْزِنَ عقله من قوة البرهان وحُشِىَ من عمق الدلالة .

والخليل هو أول من بسط القول فى العلل النحوية بسطاً لفت بعض معاصريه (انظر ص ٦٥ — ٦٦ من هذا الكتاب) فتقدم إليه يسأله : أأخذ هذه العلل عن العرب أم اخترعها من لدن نفسه ؟ فأجاب بأن « العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام فى عقولها علله ، وإن لم يُنْقَلْ ذلك عنها » وقال : « إنه اعتلَّ بما رأى أنه علة لما علَّله . فإن سَنح لغيره علة لما علَّله من النحو هى أليق مما ذكره بالمعلول ، فليَأْتِ بها » .

وبذلك انفتح باب العلل واسعاً أمام النحاة ، وأخذ كل حاذق منهم يجلب إليه كل ما يستطيع من غرائب ونوادر ، لم يقفوا بها عند أحكام الإعراب الظاهرة ، بل أداروها فى واقع الكلام الإعرابى ولا واقعه ، وتجادلوا فيها طويلاً ،

مفضين فى كثير من جدلهم إلى فروض وهمية ، حتى عقَّدوا مصنَّفاتهم النحوية تعقيداً شديداً ، وحتى غدا كثير من مباحثها شيئاً عسيراً .

وكنا نظن ظناً أن ابن جنى أول من أفرد للعلل مؤلفات خاصة بها على نحو ما هو معروف فى كتابه « الخصائص » حتى عثر السيد مازن المبارك على هـذا الـكتاب للزجاجى ، وقد أسماه « الإيضاح فى علل النحو » وربما كانت هناك كتب أخرى تسبقه .

والـكتاب طرفة نفيسة ، لما يحمل من دراسة تاريخية جامعة للعلل النحوية ، ولأن صنعة الزجاجى فيه ــ كصنعته فى مختلف مؤلفاته ــ غاية فى الوضوح والبيان ، فالضيم لا يدخل على أسلوبه ، ولا يدخل الاستغلاق على ألفاظه ، إذ كان يطلب دائماً فيما يؤلفه أن يكون مفهوماً بحيث تقبل أوساط المثقفين على قراءته ، وبحيث لا يجدون فيه غموضاً ولا ما يشبه الغموض .

وقد جمع الزجاجى فى هذا الـكتاب العلل النحوية التى عُرفت حتى عصره ، سواء ما اتصل منها بالحدود وأحكام الإعراب ، وما اتصل منها بالفروض والظنون الجدلية ، ونثر فى تضاعيف ذلك بعض آرائه ، غير متحيّف لآراء من سبقوه من البصريين والـكوفيين والبغداديين ، فهو يعرض آراءهم وعللهم فى دقة وتحرّ شديد ، وقد يتدخل ــ ورائده الإنصاف ــ فيؤثر رأياً على رأى ، أو علة على علة ، وقد يترك ذلك للقارىء ما دامت لم تستبن له الحجة الصحيحة التى يحكم على أساسها بين الطرفين المتعارضين .

وجهد نفسه أشد الجهد فى معرفة تطور كثير من العلل ، فبدأ بأطراف منها منذ الخليل وسيبويه ، وسار بها مع الزمن لا يغادر علة لمعتلّ . وهو جانب مهم فى الـكتاب ، لأنه يرينا تطوّر العلل النحوية ، وكيف أخذت تنمو وتتعقد بمضىّ الوقت ، على ضوء ما ثقف النحاة من المنطق أو من الفلسفة أو من الفقه أو من علم الـكلام .

وإذا أخذنا نفحص هذه العلل التى نسّقها الزجاجى فى كتابه وجدنا كثرتها تخرج عن الغاية من النحو ، وهى صحة النطق عند المتكلم ، إلى ما يمكن أن نسميه فلسفة العلل النحوية ، وهى فلسفة فى جمهورها غير عملية ، وليس وراءها أى طائل نحوى ، كأن يتساءلوا عن سبب الإعراب فى الاسم ، ولِمَ كان يظهر فى آخره ولا يظهر فى وسطه أو أوله ؟ أو يتساءلوا عن عدم جزمه كالفعل ، ولِمَ كان المثنى يرفع بالألف ولا يرفع بالواو ؟ ولِمَ ضُمّ النصب فيه وفى الجمع السالم إلى الخفض ، ولم يضم إلى الرفع ؟ ومن ذلك أن يتساءلوا عن الفعل والمصدر أيهما مأخوذ من صاحبه ومشتق منه ؟ وهل يستحق الفعل البناء أو يستحق الإعراب ؟ ولِمَ استحق الحرف البناء ؟ وهل الإعراب حركة أو حرف ؟ وهل الإعراب أسبق أو الكلام ؟ ولِمَ دخل التنوين فى الأسماء ؟

ولكل سؤال من هذه الأسئلة جوابه ، وفى يد كل جواب علّته ودليله ، وتتقابل العلل والأدلة ، ويتجادل فيها النحاة جدالاً عنيفاً ، لا يفيد اللسان ولا اللغة أى فائدة ، إنما يفيد العقل من حيث هو ، وكأنما وجد فيها النحويون تمارين هندسية يشغلون بها أوقاتهم .

ولعل من الطريف أن الزجاجى تنبه إلى طبيعة هذه العلل ، وما فيها من تكلّف وتمحُّل ، فقسمها إلى تعليمية وقياسية وجدلية ؛ فالتعليمية هى العلل الأولى التى تفيدنا الأحكام الإعرابية كأن نقول : العلة فى نصب لفظة « زيداً » فى قولنا : إن زيداً مسافر ، هى مجىء إن قبلها . والقياسية هى العلل الثانية التى تأتى وراء العلل الأولى ، كأن يسأل سائل عن العلة فى أن تنصب « إن » لفظة « زيداً » فيجيب النحاة بأنها هى وأخواتها أشبهت الفعل المتعدى إلى مفعول به واحد ، فعملت عمله ، وتلاها منصوب كأنه مفعول به مقدَّم ، ومرفوع كأنه فاعل مؤخَّر . أما العلل الجدلية فعلل ثوالث تأتى وراء العلل الثوانى ، كأن يسأل سائل : بأى الأفعال تشبَّه إن وأخواتها أبالماضية أم المستقبلة أم الحادثة فى الحال ؟

أو يسأل سائل ثان : لمَ لم تجْرِ إن وأخواتها على سياق الفعل فيتقدَّم معها مرفوعها على منصوبها كما يتقدم الفاعل على المفعول ؟ أو يسأل سائل ثالث : لماذا لم يجز فى إن وأخواتها أن يتقدم مرفوعها على منصوبها كما يحدث ذلك فى الفعل ؟ فكل ما يعتلّ به النحاة جواباً عن هذه الأسئلة وما يماثلها يدخل فى العلل الجدلية .

وواضح أن العلل التعليمية هى التى يحتاجها الناشئة فى تعلم النحو ، أما العلل القياسية والجدلية أو العلل الثوانى والثوالث فتزيُّدٌ لا جدوى فيه إلا شغل العقل بالتأمل والنظر . وقد كانت هذه العلل المتكلّفة سبباً فى ثورة ابن مضاء القرطبى على النحو العربى وما أصّله النحاة فيه وخاصة نحاة البصرة ، فذهب يدعو إلى إلغاء نظرية العامل التى جَرَّتْ إلى أكثر هذه العلل الفرضية ، كما دعا إلى إلغاء العلل الثوانى والثوالث ونَفْيها من كتب النحو ، إذ وجدها لا تفيد الناطقين شيئاً فى نطقهم بالعربية الصحيحة سوى البعد بهم فى التخيل والفَرْض والوهم .

ومع أننا نؤمن فى عصرنا بأن النحو ينبغى أن ييسَّر على الناشئة ، وأن تخرج منه هذه العلل المعقدة ، نرى من الواجب أن يُعْنى المتخصصون فيه بدراسته فى صورته القديمة وكل ماداخلها من فلسفة العلة ، حتى يتبينوا تطوره وما شُفع به هذا التطور من جهود عقلية خصبة ، جعلت بعض المستشرقين يشيد بما تم لهذا العلم على أيدى أسلافنا من نضج واكتمال يحق للعرب أن يفخروا به .

ولعلى لا أبعد إذا قلت إن واجباً على من يحاولون تيسير نحونا أن يحيوا نصوصه القديمة حتى يضطلعوا بما يريدون من هذا التيسير عن علم وبصيرة ، ولذلك لم أتردَّد فى أن أدفع السيد مازن المبارك إلى تحقيق هذا الكتاب ونشره بين أيدى الباحثين فى النحو ، وأن يتخذه موضوعاً لرسالته التى حصل بها على درجة الماجستير فى الآداب من جامعة القاهرة ، فعكف على تحقيقه وإحيائه مُنْفقاً كلّ

مايستطيع من قوة ووقت وعناء ونصب ، وقدّم له بدراسة قيمة ، بَحَثه فيها وصوَّر منهجه وأسلوبه ، وحلَّل موادَّه تحليلاً دقيقاً مما جعل ممتحنيه يقدّرون له جهده العلمى فى إحيائه ، ومابذل فيه من مشقة وتذرَّع به من دقة . وأنا أهنئه على مانال به من فوز وأذاع من فائدة ونفع .

والله نسأل أن يرزقنا السداد فى القول والإخلاص فى الفكر والعمل ؟

شوقى ضيف

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهـــيد

حياة الزجّاجى[1] :

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق . ولد بنهاوند - جنوبى همذان - وطاف كثيراً من البلدان ، فنزل بغداد حيث لقى أستاذه إبراهيم بن السرى الزجّاج فلازمه حتى نسب إليه . وسافر إلى الشام فأقام بحلب مدة ثم غادرها إلى دمشق حيث درّس وأملى . ثم غادرها إلى طبرية ومات بها سنة ٣٣٧ ﻫ على أرجح الأقوال . فكانت حياته إذاً فى عصر المقتدر وابن المعتز والقاهر والراضى والمتقى والمستكفى ومات فى خلافة المطيع حين كانت مقاليد الحكم بيد بنى بويه .

وكان الزجاجى شديد الولع بالعلم أكثر من الأخذ عن علماء عصره فأخذ عن الزجاج ، ومحمد بن رستم الطبرى ، وابن كيسان ، وابن شقير ، وابن الخياط وابن السراج ، والأخفش وغيرهم[2] وتخرج على يده عدد من التلاميذ أكثرهم دمشقيون .

وكانت ثقافته نموذجاً من ثقافة العلماء فى القرن الرابع . ذلك القرن الذى حفل بنتاج خصب للعقلية الإسلامية فى أوج نضجها ورقيها . فكان من أكثر العلماء طلباً للعلم وأنشطهم فى التأليف وكانت تآليفه شاملة للنحو والصرف واللغة وحروف الهجاء والمعانى والعروض والأدب . وكان عارفاً ببعض اللغات المعروفة فى

---

(١) تجد للزجاجى تراجم فى : انباه الرواة ٢ : ١٦٠ وبغية الوعاة : ٢٩٧ وشذرات الذهب ٢ : ٣٥٧ وطبقات الزبيدى : ١٢٩ والفهرست : ٨٠ ومرآة الجنان ٢ : ٣٣٢ ونزهة الألبا : ٣٧٩ والنجوم الزاهرة ٣ : ٣٠٢ ووفيات الأعيان ١ : ٣٨٩ وإشارة التعيين : الورقة ٢٦ — والاكمال لابن ماكولا ٢ : ١ الورقة ١١ والانساب للسمعانى : ٢٧٢ وتاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ٩ : الورقة ٤٣٢ وتلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٠٤ .

(٢) أنظر حديث الزجاجى عن أساتذته فى ص (١٩/أ) من الايضاح .

عصره وقد ذكر ذلك ولكنه لم يعيّن هذه اللغات فقال فى معرض كلامه على أقسام الكلام وأنها لا تخرج عن اسم وفعل وحرف « وقد اعتبرنا ذلك فى عدة لغات عرفناها سوى العربية فوجدناه كذلك [١] » .

وكانت ثقافته موضع احترام القوم فى عصره . فقد أثنوا عليه وعوّلوا على تصانيفه حتى ظهر الفارسى وابن جنى فأخملاه . وما وجدت أحداً من العلماء تكلم عليه بسوء أو وجد إلى الطعن فيه سبيلا غير أبى على الفارسى الذى قال حين وقف على بعض مسائله فى النحو « لو سمع الزجاجى كلامنا فى النحو لاستحيا أن يتكلم فيه » [٢] وما أظن هذا القول ـ إن صح صدوره عن الفارسى ـ إلا مجافياً للعدل والصواب فكتب الزجاجى شاهدة بعلمه والعلماء مقرّون بفضله حتى ان ابن الأنبارى عدّه فى طبقة الفارسى نفسه اللهم إلا أن تكون لقولة الفارسى دوافع نفسية من عداوة الصنعة والحط من قيمة المتقدمين فيها حرصاً على مكان الصدارة . وليس هذا بغريب عن الفارسى ، فقد قال مثل هذا القول فى حق أبى الحسن الرمانى ، فزعم أنه إن كان النحو ما عند الرمانى ، فليس عنده منه شىء ، وإن كان النحو ما عنده فليس عند الرمانى منه شىء . أضف إلى ذلك حب الفارسى لسيبويه وتعصبه له وسخطه على مخالفيه ، والزجاجى لم يكن يقبل كل آراء سيبويه ، بل لقد خالفه فى بعضها وقال فى بعض المسائل بغير رأيه [٣] .

وأما مذهب الزجاجى فى النحو ، فهو مذهب تلك الطبقة من العلماء الذين جاءوا على أعقاب ثعلب والمبرد وجمعتهم حلقات العلم فى مساجد بغداد وقصورها . ففترت لديهم حدة التعصب ، و بسطوا المذهبين وأخذوا من كل بطرف مع تفاوت فى مقدار ما يأخذون .

---

(١) الإيضاح ص (٥/ب)

(٢) إنباء الرواة ٢ : ١٦٠ ونزهة الألبا : ٣٧٩ .

(٣) أنظر مثلا باب الصفة المشبهة فى كتاب الجمل .

وقد أخذ الزجاجى عن أساتذة بصريين وأساتذة كوفيين وأخذ عن آخرين ممن جمعوا بين المذهبين وأحاطوا بالقولين . فكان مثلهم فى الجمع والإحاطة وكان كشيخه الزجاج فى ميله إلى البصرة والأخذ برأيها فى أكثر الأحيان . على أنه لم يكن متعصباً ولا مقلداً ، وإنما كان حر الفكر مستقل الرأى مع سماحة فى النفس ونبل فى الخلق . فلم يمنعه هواه البصرى من عرض أحسن حجج الكوفيين واستعمال بعض مصطلحاتهم والاعتراف بفضل أساتذته منهم .

وأما أسلوبه فأسلوب العالم المتزن . الطويل النَّفَس . الخبير بأساليب الحوار والجدل . يعرض المسألة بإيجاز ويورد أحسن ما قيل فيها من الآراء والحجج ، ثم ينقد ويقوّم فيضعّف وينقض أو يقوّى ويستحسن سالكاً سبيل المنطقيين فى إيراد حجج الخصوم بغية هدمها وإقامة الرأى على أنقاضها . ويمتاز الزجاجى بالدقة والأمانة فى النقل والرواية . فلا يذكر شاهداً إلا معزوًّا إلى قائله ولا خبراً إلا مصحوباً بسنده . كما نرى فى أماليه . وحسبنا دليلا على دقته وأمانته وتواضعه أنه سئل سؤالا فكتب فى الجواب : « وليست هذه المسألة مسطرة لأصحابنا فى شىء من كتبهم . وهى مسطرة فى كتب الكوفيين . ولكنى سألت عنها أبا بكر ابن الخياط وابن شقير فأجابانى بما ذكرته لك ... » [١]

مؤلفات الزجاجى :

ألف الزجاجى فى شتى علوم اللغة والأدب . ولكن مؤلفاته لم تصل إلينا كلها ، وما وصل منها لم يطبع إلا أقله وما زال سائره ينتظر الجهد والعزيمة . ونعرّف فيما يلى كلا منها بما عرفناه عنه :

١ — كتاب الجُمل : كتاب فى النحو واسع الشهرة . تحدثوا عنه أكثر

---

(١) الأشباه والنظائر ٢ : ١٤٦ .

مما تحدثوا عن صاحبه . صنفه الزجاجى بمكة وطار ذكره بين الناس « وأكثروا من استعماله ودراسته وألزموا أنفسهم حفظه ودرايته[(١)] » وعولوا عليه فى دراسة النحو حتى ظهر الفارسى وابن جنى فشغلاهم بكتبهما . قال القفطى عن الجمل : « وهو كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام إلى أن اشتغل الناس باللُّمع[(٢)] لابن جنى والإيضاح[(٣)] لأبى على الفارسى[(٤)] » .

وهذه القيمة للكتاب هى التى تفسر لنا ازدحام العلماء على شرحه والتعليق عليه حتى وضع له فى المغرب مئة وعشرون شرحاً[(٥)] وقالوا على أنه كتاب جيد لولا طوله بكثرة الأمثلة وليس قولهم هذا بمصيب ولكنه حكم تناقلوه ولم يمحصوه فالحق أن الكتاب جيد ومن تمام جودته وضوح أمثلته .

وقد طبع الجمل سنة ١٩٢٦ على نفقة كلية الآداب فى الجزائر وحققه الشيخ ابن أبى شنب . والكتاب بعد ذلك نسختان كبرى وصغرى . ولم يتكلم أحد على الصغرى غير ابن بابشاذ الذى شرحها وألف كتابا فى الزيادة التى بين الصغرى والكبرى[(٦)] ولم يطبع شىء من شروح الكبرى على ما أعلم مع أن المكتبات احتفظت لنا بعدد كبير من هذه الشروح .

٢ — الأمالى : أمالى الزجاجى مجموعة أخبار ينتقل القارىء فيها من تفسير آية من القرآن إلى خبر تاريخى ومن شعر ابن أبى ربيعة إلى رثاء ابن أبى دواد .

---

(١) مقدمة وشى الحلل .
(٢) اللمع لابن جنى كتاب صغير فى النحو منه نسخة فى دار الكتب المصرية رقمها ١٧١٩ نحو .
(٣) الإيضاح كتاب فى النحو لأبى على الفارسى منه نسخة فى دار الكتب المصرية رقمها ١٠٠٦ نحو .
(٤) إنباه الرواة ٢ : ١٦١ .
(٥) شذرات الذهب ٢ : ٣٥٧ ومرآة الجنان ٢ : ٣٣٢ .
(٦) مقدمة الجمل .

ولولا أن النزعة اللغوية غالبة عليها شرحاً واستشهاداً واسناداً لقلت إنها مجموعة أخبار لا نظام لها . ولعل ذلك يعود إلى أن الشيخ كان يملى هذه الأخبار على طلابه فكان لكل درس أخباره ونصوصه على نحو ما كان يدور فى الدروس القديمة التى تعرف بالمجالس .

وللأمالى أكثر من نسخة . فمنها الأمالى الكبرى ومنها الوسطى ومنها الصغرى ولعل الصغرى هى التى طبعت فى مصر سنة ١٣٢٤ بتحقيق الأستاذ أحمد الأمين الشنقيطى لأننا لا نجد فيها ما نقله البغدادى فى خزانة الأدب[١] عن الأمالى الوسطى ولا كثيرا مما نقله السيوطى فى الأشباه والنظائر[٢] .

٣ — كتاب الإيضاح فى علل النحو .

وهو الكتاب الذى حققناه وقد وردت فى الجمل إشارات تدل على أن الزجاجى ألفه قبل كتاب الجمل[٣] المذكور .

٤ — شرح مقدمة أدب الكاتب[٤] .

وهو كتاب شرح فيه الزجاجى خطبة ابن قتيبة فى « أدب الكاتب » شرحاً عنى فيه باللغة والنحو والصرف .

٥ — مختصر الزاهر[٥] .

والزاهر فى معانى الكلام الذى يستعمله الناس كتاب لأبى بكر

---

(١) خزانة الأدب ٢ : ١٠٩ .

(٢) تجد ما فى الأشباه والنظائر ٣ : ٢٢ ، ٢٣ ، فى الأمالى : ٧٦ ، ٣٩ .

(٣) أنظر مثلا الجمل ص ٢٦٤ .

(٤) من هذا الكتاب نسخة خطية فى دار الكتب المصرية رقمها ٣٩ ش أدب ونسخة فى اسطمبول وفى معهد المخطوطات صور عن هاتين النسختين .

(٥) منه نسخة خطية فى دار الكتب المصرية رقمها ٥٥٧ لغة .

ابن الأنبارى . وقد شرحه الزجاجى واختصره فحذف منه الشواهد وتعليق ابن الأنبارى عليها ورد عليه آراءه الكوفية وأحل محلها ما يقابلها من آراء البصريين .

٦ — اشتقاق أسماء الله تعالى وصفاته المستنبطة من التنزيل وما يتعلق بها من اللغات والمصادر والتأويل[١] .

وهو كتاب أحصى الزجاجى فيه أسماء الله تعالى وتحدث عما يتصل بكل منها من المعنى واللغة والاشتقاق .

٧ — كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر[٢] .

وهو يبحث فى تبادل الحروف بعضها مع بعض وتعاقبها وتناظرها .

٨ — كتاب اللامات[٣] :

وقد جمع الزجاجى فيه مواقع اللامات فى القرآن الكريم وكلام العرب وشرح معانيها شرحاً مؤيداً بالحجج والشواهد .

٩ — شرح كتاب الألف واللام المازنى[٣] .

ذكر هذا الكتاب فى بغية الوعاة وكشف الظنون وعيون التواريخ . ولكنى لم أجد نسخة منه ولا وصفاً له .

١٠ — المخترع فى القوافى .

ذكره السيوطى وقال إنه وقف عليه[٤] وذكر فى كشف الظنون وفهرست ابن النديم وعيون التواريخ .

---

(١) منه نسخة فى دار الكتب المصرية رقمها ٣ ش لغة . وذكر فى إشارة التعيين باسم شرح أسماء الله تعالى الورقة : ٢٦ .

(٢) منه نسخة فى اسطمبول مصورة فى معهد المخطوطات تحت الرقم ٣٥٦ نحو ، ومنه صورة أخرى ضمن مجموعة فى جامعة القاهرة رقمها ٢٢٩٦٧ .

(٣) منه صورة فى اسطمبول مصورة فى معهد المخطوطات تحت الرقم ٧٩٢ .

(٤) بغية الوعاة : ٢٩٧ .

١١ — كتاب الهجاء .

لم يشر إليه أحد غير الزجاجى نفسه فى كتاب الجمل[١] .

١٢ — كتاب المجموع فى معرفة أنواع الشعر وقوافيه[٢] .

١٣ — كتاب معانى الحروف .

لم ينسب أحد إلى الزجاجى كتابا بهذا الاسم غير ابن خير الإشبيلى[٣] . على أن بروكلمان عدّ بين كتب الزجاجى كتابا باسم « حروف المعانى » .

ويجب أن أنبه هنا على أن القفطى قال « إن لأبى على الفارسى كتاب الأغفال فيما أغفله الزجاجى فى المعانى[٤] وكان فى قوله هذا نقص وخطأ . أما النقص فلأنه كانت تجب الإشارة إلى أن الأغفال كتاب فى معانى القرآن . وأما الخطأ فلأن الاغفال تعقيب على كتاب . معانى القرآن وإعرابه : « لأبى إسحاق الزجاج لا لأبى القاسم الزجاجى »[٥] .

١٤ — شرح رسالة سيبويه .

لم يشر أحد من الباحثين إلى هذا الكتاب على كثرة عنايتهم بكتاب سيبويه وما يتصل به والذى ذكره إنما هو صاحبه نفسه . وقد أعاد ذكره غير مرة فى كتاب « الإيضاح فى علل النحو » وهذا الكتاب شرح للصفحات الأولى من كتاب سيبويه .

(١) أنظر باب الأفعال المهموزة فى كتاب الجمل .

(٢) فهرسة ابن خير . ٣١٤ .

(٣) المصدر السابق ٣١٩ .

(٤) إنباه الرواة ١ : ٢٧٤ .

(٥) نذكر زيادة فى الإيضاح أن للاغفال نسختين إحداهما فى مكتبة الأوقاف بطرابلس الغرب رقمها (خزانة ا ، ف ٤ رقم ٩٤) والثانية فى دار الكتب المصرية رقمها ٥٢ تفسير ، وقد ذكر ابن خير كتاب الاغفال بنسبته الصحيحة فى فهرسته ص ٣١٠ كما ذكر معانى القرآن وإعرابه للزجاج فى ص ٦٤ .

وبمناسبة الخلط بين الزجاج والزجاجى يجدر أن أنبه على أن الكثير من فهارس المكتبات العامة ذكرت كتاب فعلت وأفعلت منسوباً إلى الزجاجي حتى أخذ بذلك بعض المحققين فعده =

١٥ — غرائب مجالس النحو بين الزائدة على تصنيف المصنفين .

ذكره بروكلمان ونقل عنه السيوطى وقال إنه يشك فى نسبته ويظن أنه للزجاجى[١] ومما يقوى ظن السيوطى أن الذين يروى عنهم صاحب هذا الكتاب هم أساتذة الزجاجى وزملاؤه الذين روى عنهم فى كتبه كالزجاج (الأشباه والنظائر ٣ / ٣٤) وأبى جعفر الطبرى (٣ / ٣٥ و ٣٩) والأخفش (٣ / ٣٧ و ٣٩ و ٤٠) وابن الخياط وابن شقير (٣ / ٤٦) .

١٦ — الاذكار بالمسائل الفقهية .

وهو مجموعة مسائل نحوية تتصل بالفقه جمعها السيوطى فى الأشباه والنظائر[٢] .

١٧ — رسالة فى بيان الأسئلة الواردة على البسملة وأجوبتها[٣] .

١٨ — مسائل متفرقة .

وهى إحدى عشرة مسألة جمعها الزجاجى وبعث بها فى جواب له عن سؤال وجه إليه . وذكرها السيوطى فى الأشباه والنظائر[٤] .

= الشيخ ابن أبى شنب محقق الجمل بين آثار الزجاجى نقلا — كما قال — عن كشف الظنون والحق أن هذا الكتاب من وضع الزجاج أستاذ الزجاجى كما فى كشف الظنون نفسه (٢ : ١٤٤٧) وقد طبع فى القاهرة سنة ١٩٠٦ ضمن مجموعة باسم الطرف الأدبية .

(١) الأشباه والنظائر ٣ : ١٧ ، ٢٩ .

(٢) المصدر السابق ٤ : ٢٣٣ .

(٣) ذكرها بروكلمان . وفى دار الكتب المصرية رسالة خطية بهذا الاسم منسوبة إلى الزجاجى فإذا عدت إليها وجدتها للزجاج .

(٤) الأشباه والنظائر ٣ : ٤٨ .

التعريف بكتاب الإيضاح فى علل النحو

أقسام الكتاب ومقدمته :

يتألف كتاب الإيضاح من مقدمة صغيرة وثلاثة وعشرين باباً . يضاف إليها مسائل صغيرة متفرقة ألحقها الزجاجى فى آخره .

أما مقدمته فيتحدث الزجاجى فى صدرها عن ضرورة العناية بالمؤلَّف . لأنه صورة لعقل صاحبه يعرضها على النـاس . وهؤلاء حتى أقربهم إلى المؤلف تواقون إلى نقده . مشوقون إلى إظهار مثالبه « وإن أصدق الناس وأبرهم به . لن ينظر فى تصنيفه إلا نظر مضاد له ومكاشح » .

ويستعرض بعد ذلك بإيجاز سبب وضع الكتاب وموضوعه . ذاكراً الطريقة التى سيسلكها فى معالجة بحثه فيقول : « هـذا كتاب أنشأناه فى علل النحو خاصة . والاحتجاج له وذكر أسراره . والكشف عن المستغلق من لطائفه وغوامضه . دون الأصول ، لأن الكتب المؤلفة فى الأصول كثيرة جداً » وهو يريد أن يسد فراغاً لم يسبقه إلى سده أحد « ولم أر كتاباً إلى هذه الغاية مفرَداً فى علل النحو مستوعباً فيه جميعها . وإنما يذكر بعقب الأصول الشىء اليسير منها . مع خلوّ أكثرها منها » .

وبذلك حدد الزجاجى موضوع كتابه بالعلل خاصة . وبيّن أنه لن يتعرض للأصول أى للقواعد النحوية ، لأنه يؤلف فى موضوع العلل هـذا الموضوع الذى نزل به الضيم حتى غدا بحثاً مهملاً أو ثانوياً يؤتى به بعد الأصول .

ولا يغفل الزجاجى بعد ذلك عن الإشارة إلى مصادر بحثه ، فيذكر أنه استنبط من كتب غيره من العلماء . وأنه أخذ الكثير عن الشيوخ تلقياً ومشافهة .

وأما أسلوبه فى معالجة الموضوع فلا يقوم على التطويل والإكثار ، بل هو

أسلوب يؤثر الاختصار ، وترك الخلاف ، و إهمال السند ، وانتقاء أحسن وجوه الكلام إذا كانت للمسألة منه وجوه عدة .

و بعد أن ينهى الزجاجى حديثه عن كل ما سبق ينتقل إلى تقديم كتابه إلى من يحب التطلع إلى العلم منبّهاً من يسمو إلى نقده أن يتئد و يتمهل ، وأن يفكر و يتدبر ، فإن لم ير بعد ذلك مندوحة من تخطئته فهو مستعد للمناظرة وليطلق أهل النظر والعلم بعد ذلك حكمهم له أو عليه .

وآخر ما يتعرض له فى مقدمة الكتاب هو ذكر السبب فى تسميته بالإيضاح وهو يترك لما أودعه فى الكتاب نفسه أن يرد على من ينكر عليه هذه التسمية العادلة . ثم ينهى مقدمته بذكر أقسام الكتاب فيقول : « وهذا الكتاب ينقسم قسمين : القسم الأول منه فى ذكر العلل خاصة ، والثانى فى المسائل المجردة . ليكون أسهل متناولا » والحق أنه اتبع فى كتابه هذا التقسيم لولا أن القسم الثانى كان من الإيجاز بحيث لا يصح معه أن يكون قسماً من كتاب كما سنرى .

وهناك أمر لست أحب أن يفوتنى التنبيه عليه . وهو أن الزجاجى كثيراً ما يدافع عن نفسه فى كتبه . وهـذا أمر واضح جداً فى مقدمة « الإيضاح » ولست أدرى هل يرجع ذلك إلى شعور الرجل بأنه دون سواه ؟ أو هو استباق منه ليقطع الطريق على الخصوم ؟ مهما يكن من أمر . فقد كان الزجاجى أشبه برجل يعلم أن كتبه ستهاجم . وأن خصومه متربصون به . فكان يحرص على البدء بالدفاع عن نفسه . و يطلب تأجيل الحكم على الكتاب إلى ما بعد الفراغ منه . وكأنى بالزجاجى قد استشف ما يعتقده فيه أنداده ومعاصروه أو خاف أن تتحرك فى نفوسهم الهواجس فتنطلق ألسنتهم بما انطلق به لسان أبى على الفارسى فيما بعد حين وقف على كلام الزجاجى فى النحو فقال : « لو سمع أبو القاسم

كلامنا فى النحو لاستحيا أن يتكلم فيه [(١)] أو لاستحيا منا [(٢)] وكأنه لمثل ذلك انبرى يرد عن نفسه ويؤكد أنه بذل جهده فى كتابه . فقال : « ليعلم الناظر فى هذا الكتاب أنا لم نأل جهداً فى تهذيبه وترتيبه ونظمه واختياره حسب الطاقة . ومع ارتجالنا إياه وتكلفنا جمعه من مواقعه غير عاملين على مثال سبقه ، ولا محتذين على نظم تقدمه » [(٣)] .

ويبين أنه إن وقع فى الكتاب نقص فليس ذلك للجهل أو الغفلة . بل للحب فى الايجاز وترك التطويل . فيقول : « فإن نظر فيه ناظر فلم ير فى بعض الأبواب علة يعرفها أو قد سمع بها فليعلم أن ذلك ليس بجهلنا بها . ولا لإغفالنا إياها . بل لما قدمت ذكره . لأنا لم نقصد إلى وضع هذا الكتاب فى هـذا المعنى إلا بعد عناية شديدة بجميع ما نودعه إياه » [(٤)] .

ويشتد دفاع الزجاجى عن نفسه ، وتزداد حماسته وكأنه كان يرى ثورة الخصوم ويتخيل لدد المعاندين فيطلبهم إلى المناظرة بحضرة ذوى الفهم ليتبين وجه الصواب وتعلو كلمة الحق إذ يقول : « ومن سمت به نفسه إلى تتبع ما أودعناه إياه وسميناه فيه وفحصه والكشف عن حقائقه فحقيق عليه إن مرّ به ما ينكره أن يراجع فكره ويثير قريحته ويحرك خاطره ليقف على ما لعله قد انستر عنه ، ولا يحكم من أول وهلة بخروج عن الحق فإن هو فعل ذلك وتدبره ، ولم يره ينقاد فى طريقة القياس مستمراً ، أو رأى أنه لا حق إلا فى غيره كانت حلبة التناظر ـ باجتماع ذوى الفهم والنظر والفحص والجدال معنا فيها ـ فاصلةً بيننا وبينه حتى

---

(١) نزهة الألبا : ٣٧٩ .

(٢) إنباه الرواة ٢ : ١٦٠ .

(٣ ، ٤) مقدمة الإيضاح .

نصير معاً بحق النظر إلى الصواب فنعتقده جميعاً ، لأن الرجوع إلى الحق خير من التمادى فى الباطل [(١)] » .

ثم هو لا يلبث أن يتوجس خيفة من منكر ينكر عليه تسمية كتابه بالإيضاح فيقول :

« ولعل منكراً ينكر تسميتنا هذا الكتاب بكتاب الإيضاح لأسرار النحو . ويقول : أى شىء فى النحو يحتاج إلى ذكره ؟ ولا يعجلن بذلك حتى يتصفحه ويتأمل ما أودعته إياه ، فيعلم حينئذ أنى لم أدخر لناظر فيه نصحاً ، وأن أكثر ما أودعته إياه لا يكاد يراه مفرقاً ولا مجموعاً فى غير هذا الكتاب ليحكم حينئذ بما يراه ، وكفى بمحكم خصمه عليه منصفاً عادلا » .

وهذا لعمرى منطق العالم المنصف ، إلا أن الأيام لم تنصف أبا القاسم ، فطمست آثاره أو كادت مع أنه لا يقل عن الكثيرين من العلماء معرفة وسعة علم وكثرة مؤلفات ، ولم يكن دفاع الزجاجى هذا لينجيه من علماء تعقبوا مؤلفاته وردوا عليها . قال القفطى : « لما وردت له مسائل إلى العراق مع بعض الطلبة وقف عليها أبو على الفارسى وقد كان رفيقه فقال : لو رآنا الزجاجى لاستحيا منا . وقد آخذه جماعة فى تصانيفه فمنها كتاب فى شرح مقدمة أدب الكاتب ، رد عليه فيه جماعة من العلماء . وكتابه فى النحو المسمى « الجمل » تعرض له البطليوسى وصنف فيه كتاباً سماه « الحلل فى إصلاح الخلل الواقع فى كتاب الجمل [(٢)] وقد نكت ابن بابشاذ فى شرحه نكتاً فى الرد عليه [(٣)] » .

(١،٢) الحق أن للبطليوسى كتابين حول الجمل أحدهما « إصلاح الخلل الواقع فى الجمل » والثانى « الحلل فى شرح أبيات الجمل » وقد سها القفطى فعدهما كتابا واحداً .

(٣) إنباه الرواة ٢ : ١٦٠ .

أسلوب كتاب الإيضاح :

أسلوب الكتاب يقوم على الجدال وعرض البراهين المختلفة لشتى آراء النحويين ، وكثيراً ما يتخذ الزجاجي فى معالجته للأفكار طريقة السؤال والجواب حتى إذا لم يجد سائلا يسأله تخيله تخيلاً وألقى السؤال على نفسه ليتولى الإجابة عنه.

وهو فى عرضه لمسائل النحو و إيراده آراء النحاة المختلفة وذكر ما ورد عليها من الاعتراضات وما قدموه بين يديها من الأدلة والبراهين ... إنما يذكرنا بابن الأنبارى فى كتاب « الإنصاف » إذ يبدأ الزجاجى عرض المسألة بذكر رأى البصريين و يمثله غالباً قول سيبويه . و يتبعه برأى المخالفين ثم يفصّل حجج كل منهم بادئاً بحجج الأضعف ليختم الحديث بإقرار حجج الأقوى (١) وقد يعكس فيقدم حجج الأقوى ثم يتبعها بالأضعف ليوهيها و يبين فسادها (٢) .

و يجدر بنا أن نشير إلى أن الزجاجى كان حاذقاً فطناً بصيراً بطرائق العلوم ، لم يُدخل عليه فيها ، وكثيراً ما دفع عن النحو أذى أساليب دخيلة عليه فجنبه السير المتعثر فى سبيل ليست له و إنما هى للمنطق أو الفلسفة . على أن هذا لم يمنع أبا القاسم من أن يحاجّ كل قوم بلسانهم . و يسلك فى خطابهم أسلوبهم فى الجدل منبها على أن هذا — لبس من النحو ولكنه سبيل المضطر « و إنما ذكرنا هذه الألفاظ فى تحديد الفلسفة هاهنا وليس من أوضاع النحو . لأن هذه المسألة تجيب عنها من يتعاطى المنطق و ينظر فيه . فلم نجد بدًّا من مخاطبتهم من حيث يعقلون وتفهيمهم من حيث يفهمون » (٣) .

والزجاجى ينتقى من أدلة النحاة أصلحها وأصوبها إذ لم يكن محباً للإكثار

---

(١) أنظر (باب القول فى الألف والياء والواو فى التثنية والجمع)
(٢) أنظر (باب القول فى الفعل والمصدر ، أيهما مأخوذ من صاحبه)
(٣) الإيضاح ص (٦/ب)

فى غير طائل فكان يطّلع و يوازن و يستصفى ثم لا يذكر إلا ما يراه العلة الشافية والجواب الأسدّ ولم يكن كغيره من النحاة الذين حشدوا فى تآليفهم كل غريب من القول وتافه من الخلاف حتى أصبحت صحائف أسفارهم ميادين صراع بعيد عن جوهر الموضوع فى كثير من الأحيان . فلا يصل طالب المعرفة من وراء هـذه الأسفار إلى القليل مما يريد حتى يكون قد أثقل عقله بالـكثير مما لا يريد بل حتى بات الخليل حين يقول « لا يتعلم أحد من علم النحو ما يحتاج إليه حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه » (١) لا يصوّر إلا بعض الحقيقة بالقياس إلى كتب المتأخرين من النحاة . إن الزجاجى يهمل الـكثير من القول لا جهلاً ولا تقصيراً بل هو الحرص والعناية وهو يشير إلى ذلك فيقول « ثم نجعل جميع ما نذكره فى هـذا الـكتاب منتقى مهذباً غير مائلين فيه إلى التطويل بكثرة الروايات والاختلاف والأسانيد وذكر القائلين . فإن كان لباب من الأبواب علل قد تكلم عليها العلماء لم نذكر إلا أجودها وأسدّها » (٢) .

غاية الـكتاب وقيمته :

أوضح الزجاجى غايته من تأليف كتاب الإيضاح فقال : « وهذا كتاب أنشأناه فى علل النحو خاصة والاحتجاج له وذكر أسراره وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول لأن الـكتب المصنفة فى الأصول كثيرة جداً . ولم أر كتاباً إلى هذه الغاية مفرداً فى علل النحو مستوعباً فيه جميعها » . فغرضه إذاً البحث فى علل النحو و إيضاح بعض أسراره لأن المؤلفين قبله أهملوا ذلك فلم يخصه أحد بالتأليف ولن نناقش هنا ادعاءه أنه أول من ألّف فى العلة لنرى أكان ذلك حقاً أم كان هناك من عنى بالعلة قبله وألف فيها (٣) ولـكنا نقول إن عدم

(١) كتاب الحيوان ١ : ٣٧
(٢) مقدمة الإيضاح .
(٣) سيكون موضع ذلك فى دراسة نعدها الآن عن العلة وتاريخها فى النحو العربى .

وجود بحث مفصّل مستقل للعلل كان العامل الاول فى تأليف هذا الكتاب وأن الحديث عن العلة هو الغاية الرئيسة منه ، على أننا إذا قرأنا الكتاب وجدنا له أغراضاً أخرى لم يشر إليها صاحبه فى مقدمته . ولم يحدثنا عنها بصراحة ، بل جاءت عرضاً فى تضاعيف الكتاب . فمن هذه الاغراض مثلا أنه يسعى لتقريب النحو من الفهم وتيسير الوقوف على أسراره وقد عنى الزجاجى بالمبتدئين واهتمّ بهم وألّف لهم . وكذلك هو فى « الإيضاح » يهتم بهم ويجعل تقريب النحو لهم من أغراضه ولو أدى به ذلك إلى تغيير ألفاظ النحاة . قال « والاحتجاجات على ثلاثة أضرب منها ما كان مسطراً فى كتب البصريين والكوفيين بألفاظ مستغلقة صعبة فعبرت عنها بألفاظ قريبة من فهم الناظرين فى هذا الكتاب . فهذبتها وسهلت مراتبها والوقوف عليها »[1] .

ومن هذه الاغراض التى استهدفها أيضاً تبيان قيمة النحو . وضرورة إتقانه والدفاع عن الإعراب فقد خصّ « فائدة تعلم النحو » بباب جمع فيه ـ على إيجازه ـ الكثير من الاقوال فى تفضيل العربية وضرورة حذقها وامتداح الإعراب فيها . وكان موقفه من الذين يطالبون بتسكين الكلمات والاستغناء عن حركات الإعراب موقفاً عاقلا . فلم يطل الجدل معهم بل اكتفى بأن بين ضعف تفكيرهم وقصر نظرهم فقال « فأما من تكلم من العامة بالعربية بغير إعراب فيُفهم عنه . فإنما ذلك فى المتعارَف المشهور والمستعمل المألوف بالدربة ولو التجأ أحدهم إلى الإيضاح عن معنى ملتبس بغيره من غير فهمه بالإعراب لم يمكنه ذلك وهذا أوضح من أن يحتاج إلى الإطالة فيه »[2] .

هـذه هى الاغراض التى رمى إليها الزجاجى فى كتابه ولا شك أن قيمة

---

(١) الايضاح : ص (١٩ /أ)

(٢) الايضاح : ص (٢٤/أ)

الكتاب إنما تتناسب مع تلك الاغراض ومع ما أصابه من التوفيق فى تحقيقها . ولقد رأينا أن من أغراض كتاب الإيضاح الحديث عن العلة ولهذا الحديث قيمته وشأنه ما دامت العلل من أبرز عوامل الجدل والنقاش قديماً وحديثاً .

ورأينا من أغراضه التقريب والتسهيل وكان عهدنا بالنحاة أن يطلبوا إلى الناظرين فى كتبهم أن يسموا إلى فهمها لا أن يدنوا بالمؤلف من الافهام كما فعل الزجاجى فكان عمله هذا دليلاً على فطنته وسداد خطته ما دام لا يؤلف لنظرائه من العلماء و إنما يكتب للمبتدئين وحبذا لو كان أكثر النحاة كذلك إذاً لكفونا مؤنة الترجمة والنقل من اللغة التى ألفوا بها تلك المعقدة الصعبة إلى لغة سهلة العبارة واضحة المفهوم .

وهذه الخطة تدل على اتجاه جديد فى التأليف يقوم على التفريق بين تأليف علمى عام وتأليف مدرسى تعليمى خاص . ولعل ما نراه من إخراج القدماء للكتاب الواحد على أشكال متعددة أو على نسخ مختلفة من صغرى ووسطى وكبرى راجع إلى هذه الحقيقة وهى أنهم كانوا يراعون مستوى قرائهم ، فيخصون كل طبقة منهم بأسلوب يلائم مستواهم فيكون للكتاب الواحد نسختان أو ثلاث . وكان الزجاجى كما رأينا يراعى المبتدئين و يعنى بهم فيغير من أجلهم الأنماط و يوضح العبارة و يكثر الامثلة بل كان عالماً ومعلماً يتناول كتبه بمناهج مختلفة من البحث فتكون عنده جمل كبرى وجمل صغرى وتكون عنده الامالى الكبرى والوسطى والصغرى . و يتناول كتب غيره مما يرى فيه النفع فيُعمل فيها ذوقه التعليمى و يعيد تأليفها على طريقته التعليمية الخاصة كما فعل فى مختصر الزاهر .

وكتاب الإيضاح قبل ذلك كله من أوائل كتب أصول النحو التى وصلت إلى أيدينا وهو يلقى ضوءاً على مرحلة من مراحل التأليف المبكر فى هذا العلم . و إذا كان يشترك فى هذه الميزة مع سائر كتب الزجاجى وزملائه فإنه ينفرد عنها جميعها فى موضوعه . فنحن حتى اليوم لم نطلع على تأليف خصه صاحبه بالعلة .

و إن أول ما وصل إلينا عن العلل هو ماوضعه ابن جنى فى الخصائص ، و بين ابن جنى والزجاجى أكثر من نصف قرن .

على أن هذا لا يعنى أنه لم يكتب أحد قبله فى العلة . فقد كتب فيها غيره ، ولكن ما كتبه هو الذى وقع إلينا دون غيره .

ثم إن كتاب الإيضاح يلقى ضوءاً على تلك الصلة المبكرة بين النحو وغيره من العلوم ، مثل الفقه والكلام والمنطق والفلسفة ، و يدل على أن الزجاجى كان يود أن يكون للنحو أسلو به ومنهجه ، وألا يضيّق عليه أو يفرض عليه منهج دخيل آخر ؛ ولذلك نراه يفرق بين ما هو من أوضاع النحو وما هو من غيرها فيقول بعد أن يذكر بعض حدود الفلسفة « و إنما نذكر هذه الألفاظ فى تحديد الفاسفة هاهنا وليس من أوضاع النحو ؛ لأن هذه المسألة نجيب عنها من يتعاطى المنطق و ينظر فيه فلم نجد بداً من مخاطبتهم من حيث يعقلون ، وتفهيمهم من حيث يفهمون »[١] .

والحق أن كل بحث يعود بالنحو ـ دون أن يهدمه ـ إلى سبيل البساطة والتيسير ، و يوضح ما كان من مذاهبه للتعليم والتوضيح ، وما كان منها للنظر والجدل و يفصل ما هو من النحو عما ليس منه ، هو بحث قيم مفيد .

وكتاب الإيضاح يشكل حلقة من حلقات تاريخ النحو وصلته بالفقه والكلام والمنطق ، و يوضح لنا كثيراً من المسائل الجدلية التى أثارها كتاب سيبو يه بين النحاة ، و يقفنا على جانب هام من جوانب الخلاف النحوى بين البصريين والكوفيين وهو فى ذلك سابق لابن الانبارى (٥٧٧ هـ) فى إنصافه وللعكبرى (٦١٦هـ) فى مسائله الخلافية[٢] .

---

(١) الإيضاح ص (٦/ب) .

(٢) المسائل الخلافية فى النحو لأبى البقاء العكبرى مخطوط برقم ٢٨ ش/ نحو فى دار الكتب المصرية .

ومما يجب أن نذكره للكتاب بالخير أنه وضع على أساس الانتقاء للأجود والانتخاب للأصوب ، فلم يحش الزجاجى كتابه بكل قول ، ولم يذكر فيه كل علة بل نشر الأجوبة بين يديه ثم عجم حججها فاختار أقواها وأسدها .

ملاحظات على كتاب الإيضاح :

إن ما بيناه من قيمة الكتاب ، وماذكرناه من محاسنه ، لايمنعنا من أن نبدى فيه بعض الملاحظات . ونحن حين نقف منه هذا الموقف فلسنا من أولئك الذين بادرهم الزجاجى بالدفاع عن نفسه وعن كتابه . . ولا من أولئك الذين ينظرون فى كتابه نظر المضادّ له أو المكاشح ، بل نحن ننظر إليه بعين الإعجاب والتأييد متمنين لو أن الكتاب كان أجود وأتم .

١ — مما يقفنا فى كتاب الإيضاح تلك المسائل المجردة التى عدها الزجاجى القسم الثانى من الكتاب . فقد ذكر أن الكتاب قسمان : قسم للعلل وقسم للمسائل ، واتبع هذا التقسيم فى كتابه فعلاً ، فنص فى آخر قسم العلل على تمام الكتاب ، ثم ألحق به مسائل صغيرة ليست جديرة بأن تنال هذه الأهمية فيتحدث عنها فى المقدمة ويذكرها غير مرة فى تضاعيف الكتاب .

٢ — إن مقدمة الكتاب لتوحى للقارىء بما فيها من اعتداد بالنفس وحرارة فى الدفاع ، بفكرة رائعة عن الكتاب لا تتفق مع واقع الكتاب نفسه ، وكم كنا نتمنى لو أن الزجاجى استبدل بهذه المقدمة مقدمة فى الحديث عن العلة فى النحو ونشأتها وتطورها . ثم أعقب ذلك بالفصل الذى جعله الباب الخامس من كتابه وهو (علل النحو) فأفاض فيه ، وفصل ما أوجزه ، ولم يقصر الحديث فيه على صفحتين اثنتين والكتاب كله يحمل اسم هذا الفصل .

٣ — إن الزجاجى قسم العلل أقساما ثلاثة : تعليمية ، وقياسية ، وجدلية نظرية ، وهو تقسيم حسن معقول نذكر للزجاجى سبقه إليه ، ولكنا نراه

مقصراً فى الحديث عنه؛ إذ كان ينبغى له أن يذكر رأيه فى كل قسم . ولو أن هذا الباب جاء بعقب المقدمة ثم اتبع الزجاجى فى الكتاب كله تقسيم أبوابه بحسب أقسام العلة هذه لكان الكتاب على ثلاثة أبواب : باب العلل التعليمية ، و باب العلل القياسية ، و باب العلل الجدلية ، وتحت هذه الأبواب الثلاثة تنضوى علل النحو جميعا ، و بذلك يكون قد جمع بين العلم النظرى والتطبيق العملى ، و يكون قد عرّف بما هو علة ضرورية للمعلمين المتطلعين إلى إتقان كلام العرب ، وما هو علة للقياس على كلام العرب ، وما هو بعد ذلك سفسطة نظرية يتمرس بها المختصون من محبى النظر والجدل ، فلا يختلط علينا الأمر ولا يتعثر بنا الطريق .

على أن هذا كله لا يحط قيمة كتاب الإيضاح . فالكتاب ــ على علله ــ ذو قيمة ظهرت لنا فيما سبق من الحديث . وحسب صاحبه أنه كان من الرواد الأوائل الذين فقهوا لغتهم ، وتعمقوا أسرار قواعدها ، ثم حاولوا التبسيط والتيسير ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا .

وصف نسخة الكتاب المحققة

اعتمدت فى تحقيق هـذا الـكتاب ونشره على نسخة وحيدة هى التى أشار إليها بروكلمن ، ولم أعثر على غيرها مع طول البحث، وكثرة التفتيش . وقد كدت أول الأمر أميل عنها لـكونها وحيدة لا لشىء آخر . ثم آثرت أن أعود إليها وأنظر فيها ثم أحكم بعد ذلك بالترك والإهمال ، أو بصلاحها للعناية والتحقيق . وعدت إليها وقرأتها غير مرة قراءة بحث وتأمل . فإذا هى نسخة لم يعبها اليتم والوحدة ، وليس فيهـا من النقص ما يضطر المحقق إلى البحث عن نسخة ثانية تـكون تكأة له فى عمله . فلم أجد حرجاً فى الإقدام على تحقيق نصها ، فأقدمت مطمئناً لما وجدته فى النسخة من كمال ووضوح . فهى تامة واضحة المبدأ والمنتهى ثابتة النسب : لا مجال فيها للشك . وما كان أمره كذلك فقد يناله من أذى الحيطة وضيم الحذر ما لا يناله من أذى الجرأة وهجمة الإقدام . على أن هناك ما يوهم نقصها؛ إذ كثيراً مايمر الزجاجى بالمسألة فيشير إليها إشارة سريعة ثم يقول « وسنذكرها فى محلها إن شاء الله » قال: « وفى باب (إن) سؤالات كثيرة غير هذا سنذكرها مع الجواب عن هذه المسائل فى باب ذكر علل (إن) إن شاء الله » [1] وقال عن إسكان لام فعلت « أسكنت اللام لئلا تتوالى فى كلمة واحدة أربع متحركات . ولهذا موضع يذكر فيه إن شاء الله تعالى » [2] ثم لا نجد ما وعدنا به فى كتابه .

ونحن هنا أمام أحد أمرين ، فإما أن تـكون النسخة التى بين أيدينا ناقصة وإما أن يكون ندّ عن الزجاجى بعض ما وعد به . وهذا ما نرجحه ، لأن النسخة كاملة كما ذكرنا ، وأبوابها متلاحقة وليس فيهـا خرم أو نقص ، وقد ذكر فى

(١) الإيضاح : ص (١٤/أ) .
(٢) الإيضاح : ص (١٧ / ب) .

نهايتها أنها تمت . وقد يكون هذا الإهمال راجعاً إلى أن الزجاجى لم يعد النظر فى كتابه قبل أن يخرجه ، أو راجعاً إلى أنه كان يملى هذا الكتاب على طلابه كما هى عادة قدماء الشيوخ فى مجالسهم ، فلم يجىء كتاباً متصلاً متلاحق الفقر . على أن هناك أشياء كثيرة وعد بتفصيلها وبرّ بوعده ففصلها ، كذكر السبب فى منع دخول حروف الخفض على الفعل (أشار إليها فى ص٨/ب وفصلها فى ص٢٧/ب) وذكر حقيقة فعل الحال (أشار إليه فى ص ٩/أ وفصله فى ص ٢١/أ) وذكر الفعل والمصدر وأيهما مأخوذ من الآخر (أشار إلى ذلك فى ص ٩/أ وفصله فى ص ٩/ب) .

وأما عنوان الكتاب فقد اختلف الذين ذكروه فجعله بعضهم « الإيضاح » وجعله بعضهم الإيضاح فى النحو . وقد آثرت « الإيضاح فى علل النحو » لأنه واضح على الصفحة الأولى من النسخة المخطوطة (أنظر ص ٢٧) ولأن مقدمة الكتاب واضحة الدلالة عليه . وقد كتبت نسخة الإيضاح هذه مع كتب الجمل . واللامات . وشرح مقدمة أدب الكاتب من آثار الزجاجى ضمن مجموعة فى مجلد واحد لايزال موجوداً فى اسطمبول/شهيد على ١١/ إلا أن معهد إحياء المخطوطات بالجامعة العربية أخذ عن هذه الكتب صورة على شريط مصغر (فيلم) رقمه / ٢٧ نحو / .

ونسخة الإيضاح متوسطة الحجم ، أوراقها أربعون . وصفحاتها المكتوبة ثمان وسبعون فى كل منها ثلاثة وعشرون سطراً .

أما الصفحة الأولى فعليها عنوان الكتاب واسم المؤلف . كتبا بخط هو خط سائر النسخة ، ويلى ذلك ـ على الصفحة الأولى ـ شهادة سماع وإجازة إقراء كتبها ابن سحنون الغمارى بخطه . وهذا نصها :

« قرأ علىّ الشيخ الفقيه العالم الفاضل المتقن المجوّد . المقرىء الأديب .

زين الدين أبو العباس أحمد بن الشيخ الفقيه الأجل أبى محمد عبد الله بن عزاز بن كامل الشافعى . أدام الله توفيقه وسلامته جميع هذا الكتاب المعروف بكتاب الإيضاح تصنيف أبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى رحمه الله . قراءةَ ضبط وبحث . وهو أهل لإقرائه حقيق بذلك .

وكتب عبد العزيز بن سحنون بن على الغمارى فى السادس عشر من ذى القعدة سنة عشرين وستمائة والحمد لله وحده . وصلى الله على سيدنا محمد نبيه . وآله وصحبه وسلم تسليما (أنظر صورة الأصل فى ص ٢٧) .

أما عبد العزيز بن سحنون هذا فهو نحوى بارع حدّث بمصر وتصدر بجامعها لإقراء العربية ومات سنة ٦٢٥ هـ [١] .وأما الشافعى فهو أبو العباس أحمد بن عبد الله ابن عزاز بن كامل المعروف بابن قطبة ، وكان من أئمة العربية فى مصر ، ومات سنة ٦٦٩ هـ [٢] .

ويبدو أن أبا العباس الشافعى قد قرأ على ابن سحنون أكثر آثار الزجاجى لأننا نجد مثل هذا السماع على الصفحات الأولى من بقية كتب المجموعة .

وتاريخ السماع كما رأينا هو السادس عشر من ذى القعدة سنة عشرين وستمائة، أى بعد تاريخ كتابة النسخة بثلاث سنوات ؛ لأنها كتبت سنة سبع عشرة وستمائة على ماجاء فى آخرها وهو قوله : « تم الكتاب بعون الله وحمده . والحمد لله وحده وصلواته على خير خلقه محمد . وآله وصحبه وسلم . وفرغ من نسخه فى الثانى والعشرين من شهر ربيع الأول سنة سبع عشرة وستمائة » (أنظر صورة الأصل فى ص ٣١) .

---

(١) بغية الوعاة : ٣٠٨

(٢) المصدر السابق ١٣٧ وذكرت سنة وفاته فى البغية خطأ (٦٩٩) وصححتها من الوافى بالوفيات ج ٧ ورقة ٥٩ ب (وهو فيلم فى معهد المخطوطات) .

ويجدر بى أن أنبه على أنه قد جاء ذكر انتهاء الكتاب وتمامه فى غير هذا الموضع . وذلك لأن الكتاب قسمان : قسم خاص بالعلل . وقسم ألحق للمسائل وقد ذكر تمام كل قسم منه على انفراد . فكما رأينا الكتاب الآن يتم ويذكر تاريخ نسخه كذلك نرى فى ص (٣٨ / أ) قوله : « تم الكتاب والحمد لله رب العالمين » يعنى بذلك كتاب العلل دون المسائل الملحقة .

وأما خط النسخة فواضح وعادى . ويبدو أن ناسخاً واحداً كتب آثار الزجاجى كلها لأن الخط واحد فى المجموعة كلها . على أن هناك أموراً تجب ملاحظتها فى كتابة النسخة . منها أن بعض الكلمات لم تكتب على ما نعرفه اليوم من قواعد الإملاء فكلمة « هؤلاء » كتبت غير مرة بالألف (هاؤلاء) على حين حذفت ألف الهمزة من « يسئل » و « مسئلة » ومن مثل « ثلاثة » إذ كتبت « ثلثة » . . . ويهمل الناسخ ـ على عادة القدماء ـ إثبات الهمزة المتطرفة بعد الألف الممدودة فيكتب الألفاظ الآتية : الاسما . عميا . الاشيا . بدون همزة .

وأما الإعجام فليس ملتزماً فى النسخة كلها على كثرة وجوده فيها . وقد كنا نود أن نعرف اسم الكاتب لولا أنه لم يشر إلى نفسه أبداً . على أننا نستطيع أن نقول إنه لم يكن على علم بالنحو لأن فى الكتاب ألفاظاً أخطأ فى شكلها خطأ واضحاً كقوله « إن الفعل مستحقاً » و « أضيف إليه مستحقاً » .

ولا بد من الإشارة إلى أنه أعاننى فى تحقيق الكتاب عن نسخته الوحيدة ما نقله عنه النحاة فى كتبهم ولا سيما ما نقله عنه السيوطى فى كتابه « الأشباه والنظائر » وقد أشرت إلى ذلك فى موضعه .

منهج تحقيق الكتاب :

لما كانت الغاية من تحقيق النصوص إنما هى إخراجها صحيحة سليمة ، كما وضعها المؤلف ، فقد بذلت الجهد فى هذا السبيل ، مراعياً ما تستوجبه إعادة النص إلى وضعه الأول من حيطة وحذر ، ودقة وأمانة ، وقد تكون هذه الإعادة إلى الأصل أصعب من ولادة أصل جديد ، وصدق الجاحظ إذ يقول « لربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفاً ، أو كلمة ساقطة فيكون إنشاء عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعانى أيسر عليه من إتمام ذلك النص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام »[١] .

وقد تبين من وصفنا لنسخة الكتاب أنها أعانتنا فى التحقيق . فلم تكن مواضع الإبهام والغموض كثيرة فيها . وقد التزمت فى تحقيقها القواعد الآتية :

١ — احترمت النص فلم أتدخل فيه إلا بالقدر اليسير الذى لا يمس جوهره ككتابته وفق القواعد الإملائية المعروفة اليوم .

٢ — صححت ألفاظاً وردت فى النص مخالفة لقواعد النحو . وأشرت إلى هذا التصحيح فى الحاشية .

٣ — جاءت فى النص كلمات كثيرة مشكولة . ولما لم يكن شكلها ذا فائدة وكان شكل الكثير منها خطأ فقد أهملت الشكل فى النص إلا فى موضعين اثنين : أولها الآيات القرآنية . وثانيهما لفظ خفت عليه اللبس .

ولست أكتم أن مما يسر علىّ هذا التدخل فى النص ، ومنحنى الجرأة عليه كون ناسخه غير مؤلفه أولا . وكونه مجهولا ثانياً . ولو كان الناسخ هو نفسه المؤلف لما سمحت لنفسى بشىء مما فعلت لأن الكتاب يكون آنذاك صورة لثقافة صاحبه .

---

(١) كتاب الحيوان ١ : ٧٩

٤ — ضبطت الأعلام التى وردت فى الكتاب ، وترجمت لها . ولما كان الاسم يتكرر أكثر من مرة فقد اكتفيت بترجمته حين وروده لأول مرة . وأحلت فى سائر المرات عليه .

٥ — عرّفت بالكتب التى وردت أسماؤها فى النص ودللت على أماكن وجودها حين الإمكان .

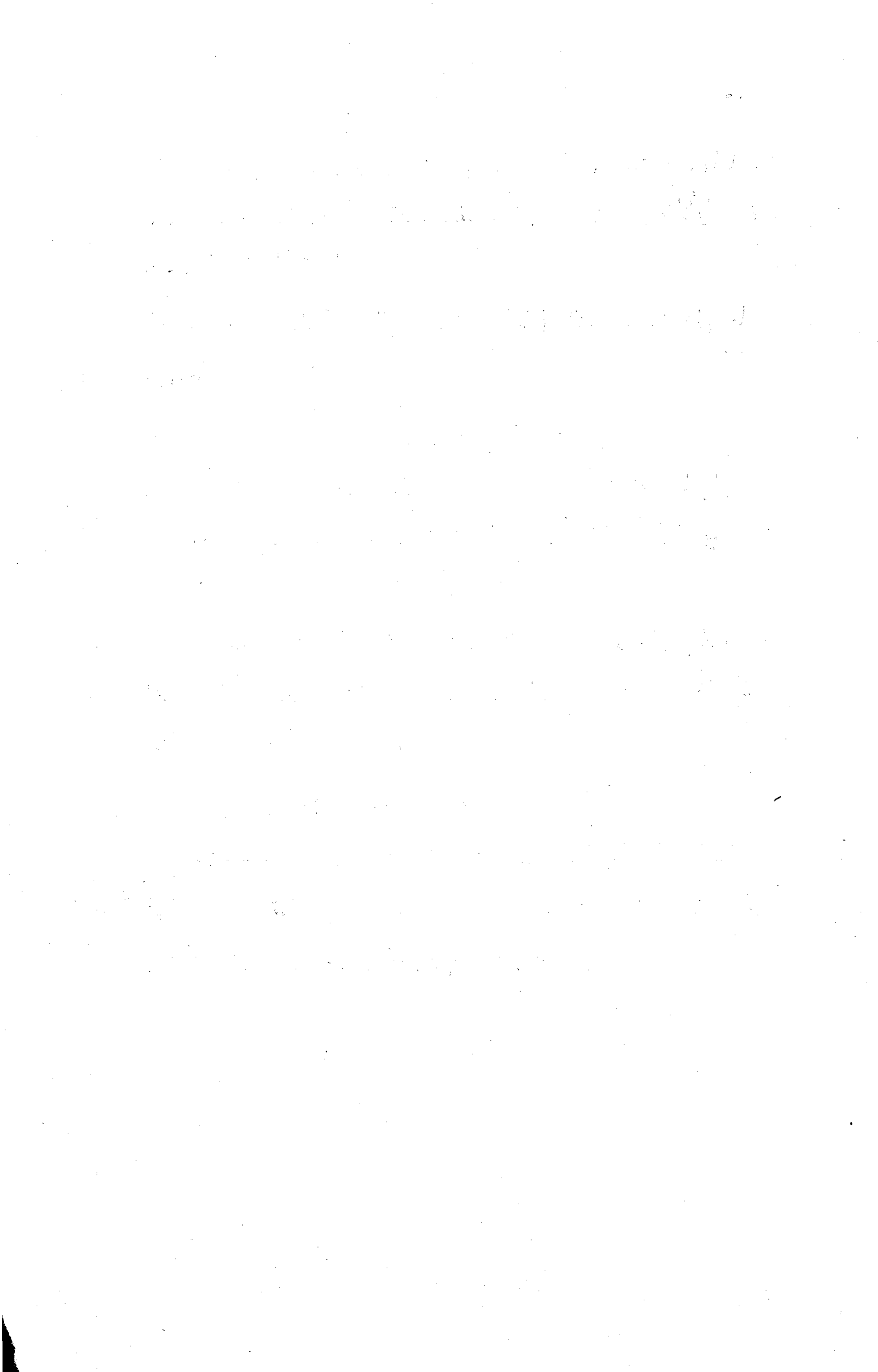
٦ — خرّجت شواهد النص من آيات وأشعار .

٧ — وجدت فى النص جملا قليلة غير مستقيمة فحاولت تقويمها بما يناسب السياق من زيادة كلمة أو حرف . ونبهت على ذلك بأن وضعت الزائد بين هذين المعقوفين (   ) وأشرت إلى الزيادة فى الحاشية .

٨ — لما كانت الأبحاث التى تناولها الزجاجى مفرقة على أبواب النحو المختلفة ، فقد دللت فى الحاشية على أماكن وجودها فى كتب النحو المعروفة ولاسيما كتاب سيبويه وشرحه للسيرافى .

٩ — شرحت بعض الألفاظ شرحاً لغوياً .

١٠ — حرصت على الإشارة إلى بدء الصفحة ونهايتها فى متن المخطوط . فوضعت أرقاما تدل على ذلك . ورمزت للوجه الأيمن من الورقة بالرقم مقروناً بالحرف (أ) وللوجه الأيسر منها بالرقم مقروناً بالحرف (ب) .



كتاب الايضاح
في علل النحو تأليف أبي القسم عبد الرحمن
بن اسحق الزجاجي
النحوي عفا الله عنه وغفر له

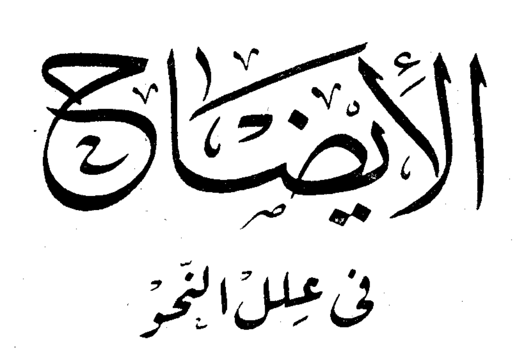
وجه الصفحة الأولى من المخطوط وقد ظهر عليها اسم الكتاب والمؤلف بخط ناسخ الكتاب
كما ظهرت تحتها شهادة السماع واجازة الاقراء بخط ابن سحنون الغماري

بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين
الحمد لله ذي المنن الجزيلة والعطايا الجليلة التي لا ينقطع إمدادها ولا
تدرك نهايتها وصلى الله على نبيه محمد وآله الطيبين الطاهرين
وسلم تسليما. اعلم وفقنا الله وإياك للرشاد والهدى وجنبنا
سبل الغواية والردى أن الكتب المصنفة في فنون العلم كثيرة جدا
قد انفرد كل فريق من أهلها بالتأليف في النوع الذي يحاولونه منه
حتى لو أن متكلفا تكلف الإحاطة بما صنف من فن واحد من فنون
العلم جميع عمره لعسر ذلك عليه ولم يسعه الأمد [illegible] وإفناء أكثر
زمانه [illegible] لعله لم يجد الإحاطة [illegible] يقضي على نفسه بأنه لم
[illegible] في ذلك العلم لأن الكلام لا يستطاع حصره [illegible]
مختلفة غير متفقة والآراء متباينة غير متشاكلة [illegible]
[illegible] واختيار نفسه وتحليه من ذلك العلم الذي يعانيه ومن
[illegible] التصنيف منه [illegible]
فيه أو [illegible] من المرسلين [illegible] المقدمات
التي ذكرنا أن يكون [illegible] من نظر في تصنيفه موافقا له
[illegible] واختيارا أو مجملا من ذلك [illegible] من نظر فيه مخالفا
له في ضرب من هذه الضروب [illegible]
[illegible] وعرفه وإذا كان ما ذكرناه صحيحا [illegible]
[illegible] مستشهد [illegible] الناس [illegible]
العلم للمعاني والتواريخ [illegible] بتصنيف كتاب في فن من
فنون العلم [illegible]
طول عمره [illegible] وعقله [illegible] وجهد نفسه في [illegible]
الأيام من خفي أسراره وغامض أخباره لأنه قبل تكلفه ذلك

وجه الصفحة الثانية من الكتاب وفيها أول المقدمة

الكوفيون الالف هي الاعراب وكذلك الواو والياء في التثنية والجمع
وقال بعض البصريين الحروف ابدال من الحركات يعني الالف في
التثنية والياء فيها والياء في الجمع والواو فيه . وقال الجرمي
الالف في الزيدان ليست الاعراب انما انقلابها هو الاعراب .
وقال قطرب الالف في الزيدان بدل من ضمير كانه قال زيد
وزيد ثم جمعهما فقال زيدان والالف بدل من ضمير والواو
في الزيدين مثله [illegible] مذهب . وحكي للمازني مذهب [illegible] على هذا
القياس ويلزم من قال ان الحروف ابدال من الحركات ما لزم من قال
هي الاعراب نفسه ويلزم الجرمي ان تكون في حال الرفع الزيدان غير معربة
لان الالف غير منقلبة وانما الانقلاب يحصل به الاعراب في حال النصب
والجر فيكون الاسم في حال الرفع غير معرب وهذا قلب الاصول ويلزم قطربا
ان قال كيف صارت الالف بدلا من ضمير وليست [illegible] من ضمير الاسم [illegible]
واذا كانت الواو في الزيدون بدلا من [illegible] فكيف تجمع اذا اجتمع ما بين
هل يصير عنده بدلا من مائة ضمير وكذلك [illegible] . مسألة
قال سيبويه اذا سميت رجلا باحمر لم تصرفه في النكرة وان
سميته بسكران صرفته واحتج بان احمر يكون نعتا وهو اسم فالذي
منعه من الصرف [illegible] اذا سمي به . وسكران انما ينعت
به وهو فعل فاذا سمي به فقد زال ان يكون نعتا . قال
اصحابه هذا محال اذا سمينا باحمر صرفناه ايضا [illegible]
لانه اذا سمي به فقد خرج ان يكون نعتا كما ان سكران اذا سمي به فقد خرج ان
يكون نعتا
تم الكتاب بعون الله وحمده والحمد لله وحده وصلواته على خير خلقه
محمد النبي [illegible] [illegible] الثاني والعشرين من شهر ربيع الاول سنة [illegible]

وجه الصفحة الأخيرة من الكتاب وفيها ذكر تمامه وتاريخ نسخه


الإيضاح
في علل النحو



كتاب الإِيضاح فى علل النحو

تأليف

أبى القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجى النحوى

عفا الله عنه وغفر له .

« قرأ عليَّ الشيخ الفقيه الفاضل المتقن المجوّد المقرىء الأديب زين الدين أبو العباس أحمد بن الشيخ الفقيه الأجلّ أبى محمد عبد الله بن عزاز بن كامل الشافعى ، أدام الله توفيقه وسلامته ، جميعَ هذا الكتاب المعروف بكتاب الإيضاح ، تصنيف الشيخ أبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى رحمه الله ، قراءةَ ضبط وبحث . وهو أهل لاقرائه حقيق بذلك . وكتب عبد العزيز بن سحنون ابن على الغمارى فى السادس عشر من ذى القعدة سنة عشرين وستمائة . والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وصحبه وسلم تسليما » .



بسم الله الرحمن الرحيم

و به نستعين

الحمد لله ذى المنن الجزيلة والعطايا الجليلة التى لاينقطع أمدها ، ولاتدرك نهايتها وصلى الله على نبيه محمد وآله الطيبين الطاهرين وسلم تسليما .

اعلم وفقنا الله و إياك للرشاد والهدى ، وجنبنا سبل الغواية والردى ، أن الكتب المصنفة فى فنون العلم كثيرة جداً ، قد أتعب كل فريق أنفسهم فى التأليف فى النوع الذى يحاولونه منه ، حتى لو أن متكلفا تكلف الإحاطة بما صنف فى[1] فن واحد من فنون العلم أجمع لعسر ذلك عليه ، ولم يبلغه إلا بمشقة و إفناء أكثر زمانه ، بل لعله لم تمكنه الإحاطة بذلك حتى يقضى على نفسه بأنه لم يفته مصنف فى ذلك الفن إذ كان الكلام بسيطاً غير محصور ، والقرائح مختلفة غير مؤتلفة ، والآراء متباينة غير متشاكلة ، كل يؤلف على قدر طباعه واختيار نفسه ومحله من ذلك العلم الذى يعانيه و يروض نفسه للتصنيف فيه علوّاً واقتداراً عليه ، أو نقصاً عنه وتبلّداً فيه أو توسطاً بين هاتين المنزلتين ، ثم لم يتفق له مع هذه المقدمات التى ذكرنا أن يكون كل من نظر فى تصنيفه موافقاً له طبعاً ورأياً واختياراً ومحلاًّ من ذلك ، بل لعل أكثر من نظر فيه مخالف له فى ضرب من هذه الضروب ، أو فى أكثرها فيميله عنه ما نافره منه إلى ما ألفه وعرفه ، و إذا كان ما ذكرنا صحيحاً عند كل ذى لب ، فحقيق على كل مستهدِف عقلَه للناس ومعرّض مقداره من العلم للمعايرة والموازنة بتعرّضه بتصنيف كتاب فى فن من فنون العلم ، أىّ فن كان من جد أو هزل ، أن يثابر على صون ما صانه طول عمره من جاهه وعقله ومحله ، و يجهد نفسه فى ستر ماسترته الأيام من خفىّ أسراره ، وغامض أخباره لأنه قبل تكلفه ذلك / فى

٢/ب

(١) فى الأصل « من »

ستر كثيف وصون كنين وحرز منيع من إحالة المحنة عليه ، و إطلاق الألسنة فى الإفاضة فى نشر مقابحه ومحاسنه ، هذا مع تعذر الامتناع عليه من محاولى إدخاله فى حلبة الكشف والوقوف على عوار إن كان منه عن الناس خافياً قبل ذلك .

وينبغى أن تعلم أن أصدق الناس وأبرَّهم به ، لن ينظر فى تصنيفه إلا نظر مضادّ له ومكاشح ، لما ركبه الله عز وجل فى الأنفس الشريفة من المنافسة فى العلم وطلب الرتب العلى منه . ولن تجد الحسد محموداً فى حال إلاّ فى طلب العلم لأن من لم تدعه نفسه إلى الأنفة من مطاولة نظيره عليه فى العلم، واعتلائه إياه وغلبته له ، فإن البُهْمَة(١) غالبة عليه . وهذا باب يطول جداً و إنما أومأنا إليه ليعلم الناظر فى هذا الكتاب أنا لم نأل جهداً فى تهذيبه وترتيبه ، ونظمه واختياره حسب الطاقة ومع ارتجالنا إياه ، وتكلفنا جمعه من مواقعه ، غير عاملين على مثال سبقه ، ولا محتذين على نظم تقدمه .

وهذا كتاب أنشأناه فى علل النحو خاصة ، والاحتجاج له ، وذكر أسراره ، وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول ، لأن الكتب المصنفة فى الأصول كثيرة جداً ، ولم أر كتاباً إلى هذه الغاية مفرداً فى علل النحو ، مستوعباً فيه جميعها ، و إنما يذكر فى الكتب بعقب الأصول الشىء اليسير منها مع خلوّ أكثر (ها) منها . ونضم إلى العلل بعد تقديمها ، مسائل مجموعة منثورة من سائر الحدود . منها ما استخرجناه من كتب العلماء و بسطناه وهذّبنا ألفاظه وقرّبناه . ومنها ما تلقناه من علمائنا رضى الله عنهم تلقينا ومشافهة مما لم يودعوه كتبهم ولا يوجد فيها البتة . ومنها مسائل جرت بين النحويين ممن سلف ، فى مجالس اجتمعوا فيها ، ختمنا بها الكتاب ، ذاكرين أكثر ذلك مما بين البصريين والكوفيين فيه من / الخلاف ومحتجين للفريقين بأجود ما احتجوا فيه ٣ / أ

(١) فى الأصل « البهيمة »

وما يوجبه القياس غير متحاملين على أحد الفريقين دون الآخر ومؤيدين له بالشواهد والبراهين الواضحة . ثم نجعل جميع ما نذكره فى هذا الكتاب مُنتقًى مهذباً غير مائلين فيه إلى التطويل بكثرة الروايات ، والاختلاف والأسانيد وذكر القائلين ، و إذا[1] كان لباب من الأبواب علل قد تكلم عليها العلماء ، لم نذكر إلا أجودها وأسدّها . فإن نظر فيه ناظر فلم ير فى بعض الأبواب علة يعرفها أو قد سمع بها فليعلم أن ذلك ليس بجهلنا ولا لإغفالنا إياها ، بل لما قدمت ذكره ، لأنا لم نقصد إلى وضع هذا الكتاب فى هذا المعنى إلا بعد عناية شديدة بجميع مانودعه إياه . ولن ندفع مع ذلك أن يشذَّ عنا فيما قصدناه له الكثير إلا أن فيما جمعنا منه كفاية وعوناً على ما شذَّ منه .

وقصدنا بجميع ماضمناه هذا الكتاب إخواننا ومن يجب إيثاره بما استودعناه من هذا العلم غير عادلين عمن سواهم ، ولا باخلين به عليهم من جميع من مال إليه أو أحب النظر فيه . فمن دعته نفسه إليه وأحب النظر فيه ، وكانت مرتبته من هذا العلم قد تناهت به إليه ، فهو مبذول له ماتكلفناه منه مسقط عنه عناؤه ونصبه ، ومن مالت به عنه عصبيته أو حميته فعنه يصرف حظه وعنا تسقط كلفته . ومن سمت به نفسه إلى تتبع ما أودعناه إياه وسميناه فيه وفحصه والكشف عن حقائقه ، فحقيق عليه إن مر به ماينكره أن يراجع فكره و يثير قريحته و يحرك خاطره ليقف على مالعلّه قد انستر عنه ، ولايحكم من أول وهلة بخروج عن الحق ، فإن هو فعل ذلك وتدبره ولم يره ينقاد فى طريقة القياس مستمراً ، أو رأى أنه لا حق إلا فى غيره ، كانت حلبة التناظر — باجتماع ذوى الفهم والنظر والفحص والجدال معنا فيها — / فاصلةً بيننا و بينه حتى نصير معاً بحق النظر إلى الصواب فنعتقده جميعاً لأن الرجوع إلى الحق خير من التمادى فى الباطل . ولم يعر خلق من السهو .

٣/ب

(١) فى الأصل : « إذ » .

والغلطِ، والكمالُ لله عز وجل . والنقص شامل للمخلوقين . وسمعت شيخنا أبا إسحق الزجاج[١] رحمه الله يقول : سمعت أبا العباس المبرد[٢] رحمه الله يقول : الناس يلحقهم السهو والغلط ، فإذا غلطوا فرجعوا فكأن لم يغلطوا ، و إذا أقاموا على الغلط بعد أن يتبين لهم الصواب كانوا جهالاً كذَّابين .

ولعل منكراً ينكر تسميتنا هذا الكتاب بكتاب الإيضاح لأسرار النحو ، و يقول أى شىء فى النحو يحتاج إلى ذكره ، فلا يعجلن بذلك حتى يتصفحه و يتأمل ما أودعته إياه فيعلم حينئذ أنى لم أدخر لناظر فيه نصحاً . وإن أكثر ما أودعته إياه لا يكاد يراه مفرَّقاً ولا مجموعاً فى غير هذا الكتاب ليحكم حينئذ بما يراه ، وكفى بحكم خصمه عليه منصفاً عدلاً . وأنا أسأل الله عوناً على ما قصدت له وتسديداً للصواب وحولا بمنه عليه وقوة ، فإنه لا حول ولا قوة إلا به ، وهو حسبى ونعم الوكيل .

وهذا الكتاب ينقسم قسمين : القسم الأول منه فى ذكر العلل خاصة ، والثانى فى المسائل المجردة ، ليكون أسهل متناولا و بالله التوفيق .

---

(١) أبو إسحاق إبراهيم بن السرى الزجاج أستاذ الزجاجى الذى نسب إليه . أخذ النحو عن ثعلب ثم مال عنه الى المبرد ولزمه . مات سنة ٣١١ وتجد ترجمته فى بغية الوعاة ١٧٩ وفى إنباه الرواة ١ : ١٥٩ وطبقات الزبيدى : ١٢١ وأخبار النحويين البصريين : ١٠٨ وتاريخ بغداد ٦ : ٨٩ .

(٢) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد كبير نحاة البصرة فى عصره وصاحب كتاب الكامل أخذ عن الجَرْمى والمازنى . مات سنة ٢٨٠ ترجمته فى طبقات الزبيدى : ١٠٨ وفى نزهة الألبا : ٢٧٩ .

باب أقسام الكلام[1]

فأول ماناذكر من ذلك إجماع النحويين على أن الكلام اسم وفعل وحرف. وحقق القول بذلك وسطره فى كتابه سيبويه ، والناس بعده غير منكرين عليه ذلك .

نبدأ بما يسأل عنه أصحاب سيبويه وما يحتج به له . يقال لأصحابه وسائر من اعتقد هذا المذهب : من أين لكم أن كلام العرب كله اسم وفعل وحرف ؟ وكيف حكمتم بذلك وشهدتم بصحته من غير دليل ولا برهان وإنما ذكره سيبويه فى أول كتابه حين قال «الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى[2]» فقال قائلون : إنما قصد / الكلام العربى دون غيره . وقال آخرون بل أراد الكلم العربى كله والعجمى[3] . وفى ذلك احتجاج ونظر لم نقصد له فى هذا الكتاب لأنا قد شرحناه فى كتاب شرح الرسالة بجميع ما فيه ، ولسنا نخاطبكم إلا على أنه قصد الكلم العربى دون سائر اللغات ، لأن الجواب عن ذلك أسهل عليكم وأقرب . ثم مثَّل سيبويه كل صنف من ذلك ولم يقرنه بدليل قاطع ولا حجة فيدلَّ على أن الكلام ثلاثة أقسام كما ذكروا ، وأنه لا رابع لهذه الأقسام ولا خامس ولا أكثر من ذلك. فإن كنتم قبلتم ذلك عنه تقليداً من غير برهان ولا حجة ، فأنتم فى عمياء وشبهة فما دعاكم إلى قبول ذلك منه وقد علمتم أن النحو علم قياسى ومسبار لأكثر العلوم لا يقبل إلا ببراهين وحجج . ما خلا ما لزم قبوله من علوم الشريعة بعد وضوح الدلائل وإقامة البراهين والدلائل العقلية الحقيقية على لزوم الحجة ، وأنتم

٤ / أ

(١) ليس لهذا الباب عنوان فى الأصل .

(٢) قول سيبويه فى « الكتاب » ١ : ٢ هو « الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل » .

(٣) فصل القول فى ذلك السيرافى فى شرح كتاب سيبويه ١ : ٥ ، ٦ .

جعلتم أول قبولكم من صاحبكم ما ادّعاه من غير برهان ولا بيان وما نؤمنكم من أن يعارضه معارض يقول لكم : كلام العرب أكثر من هذه الأقسام . فبأى شيء تصلون إلى بطلان دعواه وتصحيح دعوى صاحبكم ؟

الجواب أن يقال له : إن من الأشياء أشياء تعرف ببديهة العقل بغير برهان ولا دليل ، بها يُستدل على المشكل الملبس والغامض الخفىّ ، كما أنا نعلم بديهة بغير دليل أن وجود جسمٍ فى حال واحدة ساكناً متحركاً ، أو لا ساكناً ولا متحركاً محال .. إلا فى حال خلق الله عز وجل كما علم ذلك استدلالاً . وكما أنا نعلم أن وجود جسم واحد فى مكانين فى حال واحدة ووقت واحد محال ، كما أن وجوده لا فى مكان محال . ومن الأشياء ما يُعرف بالدلائل الواضحة القريبة المتفق عليها التى لا تُشكل على أحد حتى تقوم مقام ما يُعرف ببديهة بغير استدلال .

ونحن نعلم أن الله عز وجل إنما جعل الكلام ليعبّر به العباد عما هجس فى نفوسهم ، وخاطب به بعضهم بعضاً بما فى ضمائرهم مما لا يوقف عليه / بإشارة ٤/ب ولا إيماء ولا رمز بحاجب ولا حيلة من الحيل ، فإذا كان هذا معقولاً ظاهراً غير مدفوع فيبين أن المخاطَب والمخاطِب والمخبَر عنه والمخبر (به) أجسام وأعراض تنوب فى العبارة عنها أسماؤها ، أو ما يعتوره معنى يدخله تحت هذا القسم من أمر أو نهى أو نداء أو نعت أو ما أشبه ذلك مما تختص به الأسماء ، لأن الأمر والنهى إنما يقعان على الاسم النائب عن المسمى ، فالخبر إذاً هو غير المخبَر والمخبَر عنه وهما داخلان تحت قسم الاسم ، والخبر هو الفعل وما اشتق منه أو تضمن معناه وهو الحديث للذى ذكرناه ولا بد من رباط بينهما[1] وهو الحرف . ولن يوجد إلى معنًى رابع سبيل فيكون للكلام قسم رابع ، وهذا معنى قول سيبويه الكلم اسم وفعل حرف . وقد رُوى لنا أن أول من قال ذلك أمير المؤمنين على بن

---

(١) فى الأصل « بين »

أبى طالب صلوات الله عليه ، أعنى قوله الكلام اسم وفعل وحرف ، ثم يقال له : قد دللنا على صحة مذهب صاحبنا وأريناك أن اعتقادنا ليس تقليداً بل ببحث ونظر . والمدعى أن للكلام قسما رابعاً أو أكثر منه مُخمِّن أو شاكٌّ ، فإن كان متيقناً فليوجِد لنا فى جميع كلام العرب قسما خارجا عن أحد هذه الأقسام ليكون ذلك ناقضاً لقول سيبويه ، ولن يجد إليه سبيلا . وليس يجب علينا ترك ماقد تيقناه وعرفناه حقيقة وصحّ فى العقول لشك من شك بغير دليل ولا برهان ، لأن الشكوك لاتدفع الحقائق وبالله التوفيق (١) .

سؤال آخر على أصحاب سيبويه . يقال لهم : لم سَمَّى سيبويه وغيره هذه الأشياء أسماء وأفعالاً وحروفاً ، أعنى قولهم رجل وزيد ، وقام يقوم ، ومن وإلى وما أشبه ذلك ، وقد علمتم أنها كلها أفعال المتكلم لأنها كلام ونطق ، والكلام يفعله المتكلم ويوجده بعد أن لم يكن ، فهو فعل من أفعاله ، ولستم ممن يقول إن الإسم هو المسمى لفساد ذلك عندكم / فزيد إذاً غير من هو دالّ عليه . وقام فى قولك قام زيد ، ليست هذه اللفظة بفعل زيد إنما هى فعل المتكلم ، وفعل زيد حركته وهذه عبارة عنها ، وكذلك سائر هذه الأشياء إنما هى أفعال المتكلمين فلمَ رتبها النحويون هذه المراتب وسموها بغير استحقاقها ؟

٥ / أ

الجواب أن يقال : إن هذه الأشياء وإن كانت كما ذكرتم أفعالاً للمتكلمين الناطقين بها ، فهى مختلفة المعانى متباينة المجارى فى طريق الإعراب . وكل واحد منها له نحو فى كلامهم ليس للآخر ، ووجه ينفرد به ، فلما كان ذلك كذلك وجب الفرق بينهما وأن يوسم كل جنس منها بأشكل الأشياء به ، فجمع بذلك

---

(١) قال أبو البركات بن الأنبارى « فإن قيل فلم قلتم إن أقسام الكلام ثلاثة لارابع لها ؟ قيل : لأنا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع مايخطر بالبال ويتوهم فى الخيال ولو كان ها هنا قسم رابع لبقى فى النفس شىء لايمكن التعبير عنه ألا ترى أنه لو سقط أحد هذه الأقسام الثلاثة لبقى فى النفس شىء لايمكن التعبير عنه بإزاء ماسقط فلما عبر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دل على أنه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة » أسرار العربية : ٢

أشياء ، منها الفرق بين بعضها و بعض أنها و إن كانت قد جمعها أنها أفعال فهى أنواع . كما أن من أفعال العباد القيام والقعود والحركة والسكون وما أشبه ذلك ولكل نوع منها سمة ينفرد بها ، وهى كلها أفعال . ومنها أن نعرف مجاريها فى الإعراب ، ومنها[1] أن يسهل على متعلم العربية التوصل إليها إذا قسمت هذه الأشياء وفصلت وحصل لكل نوع منها ماينفرد به وما يشركه فيه غيره ، فلما لم يكن من ذلك بدّ كان أولى الأشياء باللفظة الموضوعة على المسمَّى الدالة عليه ، أن يقال لها اسم و إن كانت فعلا لغيره ، وهى دالة على المسمَّى بها وسِمة له ، فكان أولى الأشياء من هذه الأقسام الثلاثة المسمى فعلا ، ما كان عبارة عن فعل زيد وهى فعل للمتكلم فاعتورتها الفعلية من جهتين ، فسميت لذلك فعلا دون الاسم والحرف .

وسمى القسم الثالث حرفاً لأنه حد مابين هذين القسمين ورباط لهما ، والحرف حد الشىء، فكأنه لوصله بين هذين كالحروف التى تلى ماهو متصل به ، وهذا بيّن واضح[2] . وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد يقول « أجيز أن أسميها كلها أسماء » يذهب فى ذلك / إلى أن قولنا « زيد » كلمة دالة على مسمًّى ، وقولنا « قام » كلمة دالة على حدَث فى زمان ، وقولنا « إن ومن ولم » وما أشبه ذلك كلمة دالة على معنى ، وكل واحد منها اسم لما دلّ عليه . وقال : « ويجوز أن أسميها كلها حروفاً . وكأنها قطع الكلام متفرقة . ويجوز أن أسميها أفعالاً » على غير طريقة أوضاع النحو بل على الحقيقة التى قدّمنا ذكرها . ٥/ب

وأما الاحتجاج للأولين الذين زعموا أن الكلام كله اسم وفعل وحرف .

---

(١) فى الأصل « ففيها »

(٢) وقال ابن الأنبارى « فإن قيل لم سمى الحرف حرفاً ؟ قيل لأن الحرف فى اللغة هو الطرف . ومنه يقال حرف الجبل أى طرفه . فسمى حرفا لأنه يأتى فى طرف الكلام » أسرار العربية : ٦ .

فجعلوا العربى وغيره فى ذلك سواء ، فهو بعينه الاحتجاج الذى تقدم ذكره لمذهب سيبويه ، لأن الكلام إذا كان مقصوداً به الإبانة عن الضمائر ومحتاجاً إليه للخطاب والمحاورات فكل فريق يخاطب بلغته كخطاب من تأتيه فى لغته. وإن كان تقدم فى ذلك للعرب حسن بيان ، وفضل نظم وحكمة ، لما حباها الله عز وجل بذلك تخصيصا منه وتكرمة ، فإذا كان كذلك ، كان مرجع ذلك كله إلى أصل واحد ، وهذا غير مشكل ، وقد اعتبرنا ذلك فى عدة لغات عرفناها سوى العربية فوجدناه كذلك، لاينفك كلامهم كله من اسم وفعل وحرف ، ولا يكاد يوجد فيه معنى رابع ولا أكثر منه . وإن كان ليس له ترتيب العربى ونظمه وحسن تأليفه . فأما القول فيما قاله سيبويه فى كتابه هذا باب علم ما الكلم من العربية[1] ، ومافى ذلك من الألفاظ والوجوه . فقد ذكرته أجمع فى كتاب أفردته لتفسير رسالة كتاب سيبويه ، فكرهت تطويل هذا الكتاب .

---

(١) الكتاب ١ : ٢

باب القول فى اختــلاف النحويين
فى تحديد الاسم والفعل والحرف

فإن قال قائل : لمَ اختلف النحويون فى تحديد الاسم والفعل والحرف ؟ وهل يجوز أن يختلف الحدّ إذا كان قولاً وجيزاً يدل على طبيعة الشيء الموضوع له عند الفلاسفة ؟

وعندنا الحدّ هو الدال على حقيقة الشيء[1] . فكيف يجوز اختلاف هذا وهل يجوز أن يُحدَّ الإنسان / لمن سأل عن حده إلا بأن يقال له : الحيّ الناطق المائت . لأن هذا هو حده على الحقيقة وينعكس عليه بمعناه ، كقولنا : المائت الناطق الحى هو الإنسان . ولا يجوز أن يحد الإنسان بغير هذا الحد ، فإن حدّه بغيره إنسان كان مخطئاً ، إلا أن يعدل عن حده إلى بعض صفاته ورسومه الدالة عليه كقولنا : الإنسان حيوان ذو رجلين منتصب القامة ضحّاك ، وما أشبه ذلك .

٦ / أ

الجواب أن يقال : إن الحد لا يجوز أن يختلف اختلاف تضاد وتنافر ، لأن ذلك يدعو إلى فساد المحدود وخطأ من يحده ، ولكن ربما اختلفت ألفاظه على حسب اختلاف مايوجد منه ، ولا يدعو ذلك إلى تضاد المحدود ، كما يوجد الحد تارة من الأجناس والفصول ، وتارة من المواد والصور لأن المادة تشاكل الجنس ، والصورة تشاكل الفصل ، ألا ترى أن الفلاسفة الذين هم معدن هذا العلم ــ أعنى معرفة الحدود والفصول والخواصّ وما أشبه ذلك ــ قد اختلفوا فى تحديد الفلسفة

---

(١) قال الفاكهى فى « الحدود النحوية » اعلم أن الحد والتعريف فى عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد وهو ما يميز الشيء عما عداه . ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعاً مانعا » .

وهذا ما أخذ به النحاة . أما المناطقة فيميزون بين الحدود والخواص ، والحد عندهم لايتعدد ووهم الزجاجى إذ اعتبرهم كالنحويين فى ذلك .

نفسها اختلافاً ،فقال بعضهم : الفلسفة إتيان الحكمة . وقال بعضهم : الفلسفة معرفة طبيعية لجميع الأشياء الموجودة . وقال آخرون : الفلسفة معرفة الأشياء الموجودة الإلهية ، ويعنون المدركة عقلا ، ومعرفة الأشياء الإنسية ، يعنون الأشياء المدركة بالحواس . وقال بعضهم : الفلسفة معاناة الموت ، أى تعاطى الموت ، يعنى إماتة الشهوات ، وهذا زعموا حد أفلاطن . وقال آخرون : الفلسفة الاقتداء بالبارى حسب طاقة المخلوق . وقال أرسطاطاليس : الفلسفة صناعة الصناعات وعلامة العلوم . أفلا تراهم كيف قد اختلفوا هذا الاختلاف ، وليس فيه تناقض لأن كل واحد منهم قصد إلى طريقٍ مالحدها منه ، وإنما ذكرنا هذه الألفاظ فى تحديد / الفلسفة ٦/ب ها هنا وليس من أوضاع النحو لأن هذه المسألة[1] نجيب عنها من يتعاطى المنطق وينظر فيه . فلم نجد بدًّا من مخاطبتهم من حيث يعقلون ، وتفهيمهم من حيث يفهمون . فكذلك يقول النحويون لهم أيضاً فى تحديد الاسم والفعل والحرف ، كأن لكل فريق منهم غرضاً[2] فى تحديده وقصده . فمنهم من أراد التقريب على المبتدىء ، فحدّها من جهة تقرب عليه . ومنهم من أراد حصر أكثرها ، فأتى به . ومنهم من طلب الغاية القصوى والحد على الحقيقة ، فحدّها على الحقيقة على ما ذكرنا . وليس فى شيء مما أتوا به مايخرج عما ذكرناه . وذلك بيّن فى كلامهم لمن تدبره . وهو نظير ماتقدم ذكره من تحديد الفلسفة .

(١) فى الأصل « المسألة التى نجيب . . »
(٢) فى الأصل « غرض »

باب معرفة حدّ الاسم والفعل والحرف

قد حدّ النحويون هذه الأشياء على ضروب . وذكر كلها يطول ويطيل الكتاب ، وقد شرطنا الاختصار والإيجاز . فنذكر أجود ماقيل فى ذلك ، والمختار منه ، وما يلزم من خالف ، وما اخترناه . وبالله التوفيق .

حدّ الاسم :

الاسم فى كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا فى حيّز الفاعل والمفعول به . هـذا الحد داخل فى مقاييس النحو وأوضاعه ، وليس يخرج عنه اسم البته . ولا يدخل فيه ما ليس باسم . وإنما قلنا فى كلام العرب ، لأناله نقصد ، وعليه نتكلم ، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حداً خارجاً عن أوضاع النحو ، فقالوا : الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان .[1] وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم ، وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين . وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لأن غرضهم غير غرضنا ، ومغزاهم غير مغزانا ، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح ، لأنه يلزم منه أن / يكون كثير من الحروف أسماء ، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان ، نحو إن ولكن وما أشبه ذلك[2] .

١ / أ

فإن قال المحتج منهم : هذا غير لازم لأنا إذا قلنا « زيد » فقد دلّ على مسمى تحته دلالةً غير مقرونة بزمان ، وإذا قلنا « أن ولكن » لم يدل على شيء ، ولم

---

(١) جاء فى الصاحبي أن هذا الحد نقل عن الزجاج وتجد فيه أقوالا فى حد الاسم لسيبويه والكسائى والأخفش وهشام والمبرد والزجاج وغيرهم . الصاحبى ٤٩ — ٥١ .

(٢) المنطقيون أشد تحرجاً فى الحد وكونه جامعاً مانعاً ، ولكن الزجاجى لم ينتبه إلى أنهم لا يعتبرون الحروف ، لأنها لا تستقل بالمعاني وإنما هى عندهم روابط .

يكن كلاما حتى يقرن بجملة . قيل له : الاسم يدل على مسماه كما ذكرت ، ولا تحصل منه فائدة مفرَداً حتى نقرنه باسم مثله ، أو فعل ، أو جملة ، و إلاّ كان ذكرك له لغواً وهذراً غير مفيد . وكذلك الحرف إذا ذكرته دل على المعنى الموضوع له ، ثم لم تكمل الفائدة بذكرك إياه حتى تقرنه بما تكمل به فائدته ، فهو والاسم فى هذا سواء لا فرق بينهما .

وقال آخرون : الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى بلا زمان ، ولا يدل جزؤه على شيء من معناه . وهذا أيضاً من كلام القوم ، و إن كانت فيه هذه الزيادة اليسيرة ، وقد مضى القول فيه .

وأما سيبويه فلم يحد الاسم حداً يفصله من غيره ، ولكن مثّله فقال « والاسم رجل وفرس »[١] . فقال أصحابه ترك تحديده ظنًّا منه أنه غير مشكل[٢] ، وحد الفعل لأنه عنده أصعب من الاسم . ونحن نذكر ما حده به فى موضعه .

وقال الأخفش سعيد بن مسعدة :[٣] الاسم ما جاز فيه نفعنى وضرنى . يعنى ما جاز أن يخبر عنه ، و إنما أراد التقريب على المبتدىء كما ذكرت لك فيما مضى ولم يرد التحقيق . وفساد هذا الحد بيّن ، لأن من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه نحو كيف وأين ومتى وأنَّى وأيّان ، لا يجوز الإخبار عن شيء منها ، وهى داخلة فى حدنا الذى قدمنا ذكره لأنها فى حيّز المفعول به لأن « كيف » سؤال عن الحال ، والحال مفعول فيها عند البصريين ، وعند الكسائى هى مضارعة للوقت

(١) الكتاب ١ : ٢ وفصل السيرافى ذلك فى شرح الكتاب ١ : و ٧ وحد الاسم بقوله : « كل شيء دل لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل من مضى أو غيره فهو اسم » .

(٢) قال ابن الأنبارى « ومنهم من قال لا حد له ولهذا لم يحده سيبويه وإنما اكتفى فيه بالمثال فقال الاسم رجل وفرس » أسرار العربية : ٥

(٣) هو الاخفش الاوسط . أخذ النحو عن سيبويه وكان معتزلياً حاذقاً فى الجدل مات سنة ٢١٠ وترجمته فى بغية الوعاة : ٢٥٨ وطبقات الزبيدى : ٧٤ ونزهة الالبا : ١٨٥ وإنباه الرواة ٢ : ٣٦ .

٧/ب والوقت مفعول فيه . وهى عند الفراء / بمعنى الجزاء الممكن وغير الممكن . وله فى ذلك شرح طويل ، إلا أنه لا يتبع الفعل بعد الفاعل إلا مفعول ، أو ما كان فى حيّزه . و « أين » وأخواتها ظروف ، والظروف كلها مفعول فيها ، وقال آخرون : الاسم ما دل على مسمى . وهذا وصف له لاحدّ .

وقال أبو بكر بن السراج[١] : الاسم ما دل على معنى ، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص . وهذا أيضاً حد غير صحيح ، لأن قوله الاسم ما دل على معنى يلزمه منه أن يكون ما دل من حروف المعانى على معنى واحد اسما نحو أن ولم وما أشبه ذلك . وليس قوله وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص ، بمخرج له عما ذكرنا ، بل يؤكد عليه الإلزام ، لأنه إن جعل أحد قسمى المعنى الذى دل على الاسم واقعاً على غير شخص ، فحروف المعانى داخلة معه ، وهذا لازم له .

وكان مما اختاره أبو الحسن بن كيسان[٢] عند تحصيله وتحقيقه أن قال حاكياً عن بعض النحويين : الأسماء ما أبانت عن الأشخاص ، وتضمت معانيها نحو رجل وفرس . ثم قال : وهذا قول جامع . وعوار هذا الحد أظهر من أن نكثر الكلام فيه ، لأن من الأسماء ما لا يقع على الأشخاص وهى المصادر كلها . ولابن كيسان فى كتبه حدود للاسم غير هذا هى من جنس حدود النحويين . وحده فى الكتاب المختار[٣] بمثل الحد الذى ذكرناه من كلام المنطقيين .

---

(١) هو محمد بن السرى السراج أخذ عن المبرد وإليه انتهت رياسة النحو بعده . وأخذ عنه الزجاجى والسيرافى والفارسى والرمانى مات سنة ٣١٦ ترجمته فى طبقات الزبيدى : ١٢٢ ونزهة الالبا : ٣١٣ ومعجم الأدباء ١٨ : ١٩٧ وإنباه الرواه ٣ : ١٤٥ .

(٢) هو محمد بن أحمد بن كيسان . أخذ عن ثعلب والمبرد . وأتقن المذهبين البصرى والكوفى توفى سنة ٢٩٩ ترجمته فى طبقات الزبيدى : ١٧٠ ومعجم الادباء ١٧ : ١٣٨ ونزهة الالبا : ٣٠١ وأخبار النحويين البصريين للسيرافى : ١٠٨ .

(٣) من كتب ابن كيسان « المختار فى علل النحو » فى ثلاث مجلدات . ذكره ياقوت فى معجمه ١٧ : ١٣٨ .

فأما حد أبي العباس المبرّد[١] للاسم فهو الذى ذكره فى أول المقتضَب[٢] ، حين قال : الإسم ما كان واقعا على معنى ، نحو رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك ، ويعتبر الاسم بواحده كل ما دخل عليه حرف من حروف الخفض فهو اسم ، فإن امتنع من ذلك فليس باسم . وليس غرض أبي العباس هاهنا تحديد الاسم على الحقيقة ، وإنما قصد التقريب على المبتدىء ، فذكر أكثر ما يعمّ الأسماء المتمكنة . وقوله ما دل على معنى هو الذى أخذه ابن السراج وقسمه قسمين حين قال : وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص . وقد ذكرنا مايلزمه / ٨ / أ

وقد أخذ على المبرد أيضا فى هذا الحد قوله : ما دخل عليه حرف خفض فهو اسم ، وما امتنع منه فليس باسم . وقيل : إن من الأسماء ما لا تدخل عليه حروف الخفض ، نحو كيف ، وصه ، ومه ، وما أشبه ذلك . والمناضل عن أبي العباس فى هذا جوابان : أحدهما ما قدمنا ذكره ، وهو أنه قصد الإبانة عن الأسماء المتمكنة الجارية بالإعراب ، أو المستحقة له ، وهى لا تنفك مما ذكرته ، ولم يرد الإحاطة بالأسماء كلها .

والجواب الآخر هو ما احتججت به أنا عنه ، واستخرجته له . ولم أر أحداً من أصحابنا ذكره . أقول : إن حد أبي العباس هذا فى قوله تعتبر الأسماء بدخول حروف الخفض عليها ، غير فاسد ، لأن الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه ، ثم يخرج منه بعضه لعلة تدخل عليه ، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب ، بل يخرج منه ما خرج بعلته ، ويبقى الثانى على حاله . ألا ترى أن إجماع النحويين كلهم على أن أصل الإعراب للأسماء ، وأصل البناء للحروف والأفعال ، غير طائفة زعموا

---

(١) ذكرنا ترجمته فى ص : ٤٠

(٢) المقتضب كتاب للمبرد فى النحو . فى دار الكتب نسخة منه مصورة فى ستة مجلدات منقولة عن نسخة فى الآستانة كتبت سنة ١٤٧ هـ وعلى كل جزء منها كتب السيرافى بخطه أنه قرأه وصححه سنة ٣٤٧ رقمها فى فى دار الكتب ١٥٢٥ نحو .

أن الأفعال أيضا مستحقة فى الأصل للأعراب ، إلا أنهم مجمعون على أن الأسماء كلها مستحقة فى الأصل للإعراب ، ثم نرى كثيرا منها غير مُعرَب لعلل فيها ، ولا يكون ذلك مخرجا لها عن الاسمية . وكذلك الأفعال عند البصريين خاصة ، كلها مستحقة للبناء لعللٍ نذكرها فى موضعها من هذا الباب ، ثم قد رأينا جنساً منها مُعرَباً لسبب أوجب له ذلك ، وليس ذلك بمُخرجٍ له من الفعليّة . ولهذا نظائر كثيرة . وكذلك الأسماء مستحقة لدخول حروف الخفض عليها فى الأصول ، ثم إن عرض لبعضها علة تمنعه من ذلك ، فليس ذلك بناقضٍ لحدّها واستحقاقها . وهذا بيّنٌ لمن تدبّره .

سؤال على أصحاب المبرّد وغيره . إن قال قائل : فما العلة التى منعت هذه الأسماء / من دخول حروف الخفض عليها ، وقد ذكرت أن الأسماء كلها مستحقة لدخول حروف الخفض عليها وأنه لا يمتنع من ذلك إلا مادخلته علة ؟ ٨/ب

الجواب أن يقال : أما « كيف » فإنما امتنعت من ذلك لأنها سؤال عن حال ، والحال لايسوغ دخول حروف الخفض عليها فى قولك هذا عبد الله صحيحاً وذاك عبد الله منطلقاً ، وأقبل زيد راكباً ، فكان ماوُضع موضع الحال ممتنعاً مما امتنعت منه . أما « صه ومه » فإنهما واقعان موقع فعل الأمر . فمعنى صه اسكت ومعنى مه اكفف ، ودخول حروف الخفض على الفعل محال ، لعلل تذكر فى موضعها من هذا الكتاب ، فلذلك لاتدخل على ماوقع موقعه . وقد حُدَّت الأسماء بحدود كثيرة غير هذا ، كرهنا الإطالة بذكرها ، لأن فيما ذكرنا دليلاً عليها[(١)] .

حدّ الفعل :

الفعل على أوضاع النحويين ، مادلّ على حدَث ، وزمان ماض أو مستقبل[(٢)]

---

(١) تجد كثيراً من حدود النحاة للاسم وما أخذ عليهم فيها فى « الصاحبى » ص ٤٩ وما بعدها وقال ابن الأنبارى « ذكر فيه النحويون حدوداً كثيرة تنيف على سبعين حداً » أسرار العربية : ٥

(٢) يغفل الزجاجى فى هذا الحد دلالة الفعل على الحال . وسيمر بك رأيه مفصلا فى ص ٢١/أ

نحو قام يقوم ، وقعد يقعد ، وما أشبه ذلك . والحدَث المصدر . فكل شيء دل على ما ذكرناه معاً فهو فعل . فإن دلّ على حدَث وحده فهو مصدر ؛ نحو الضرب والحمد والقتل . وإن دلّ على زمان فقط فهو ظرف من زمان . وهذا معنى قول سيبويه « وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى ولما يكون ولما هو كائن لم ينقطع »[١] . وقد أشبعت المعنى فى تفسير كلام سيبويه هذا ، فى تفسير رسالته فكرهت الإطالة بإعادته ها هنا ، لأنه ليس موضعه .

وحدَّ بعض النحويين الفعل بأن قال : هو ما كان صفة غير موصوف ؛ نحو قولك : هذا رجل يقوم . فيقوم صفة لرجل ، ولايجوز أن تصف يقوم بشيء . قيل له فان الظروف[٢] قد تكون صفات للأسماء ، ولا توصف هى . فقال : الظروف واقعة مواقع الأفعال ، فالأفعال على الحقيقة هى التى يوصَف بها . وليس ما / قاله بشيء ، لأنا قد نرى الظروف توصف فى قولنا : مكاناً طيباً ، ومكاناً حسناً وجلسنا مجلساً واسعاً ، وما أشبه ذلك[٣] .

٩ / أ

وقد ذكرنا أن الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين ، وليست فى الحقيقة أفعالاً للفاعلين ، إنما هى عبارة عن أفعالهم ، وأفعال المعبِّرين عن تلك الأفعال . وإذا كان ذلك كما ذكرنا ، والحركة لا تبقى وقتين ، بطل من ذلك أن يكون فعل دائم . فمحال قول من قال من الكوفيين فعل دائم . ونحن نذكر حقيقة القول فى فعل الحال فى موضعه إن شاء الله[٤] .

---

(١) قال سيبويه : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع » الكتاب ١ : ٢ وقوله أمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء يعنى أبنية أخذت من المصادر . وفصله السيرافى فى الشرح ١ : ٨ ، ٩ .

(٢) فى الاصل « فان الظرف » .

(٣) انظر ماقيل فى حد الفعل فى الصاحبى : ٥٢ وفى أسرار العربية : ٦ .

(٤) انظر ص ٢١ / أ

وأما القول فى الفعل والمصدر ، وأيهما مأخوذ من صاحبه ، فإنا نذكره بعقب هذا الباب إن شاء الله .

حدّ الحرف :

الحروف على ثلاثة أضرب ، حروف المعجم التى هى أصل مدار الألسن عربيها وعجميها ، وحروفِ الأسماء والأفعال . والحروف التى هى أبعاضها نحو العين من جعفر والضاد من ضرب وما أشبه ذلك ، ونحو النون من أن واللام من لم وما أشبه ذلك . وحروف المعانى التى تجىء مع الأسماء والأفعال لمعان .

فأما حروف المعجم فهى أصوات غير متوافقة[1] ، ولا مقترنة ، ولا دالة على معنى من معانى الأسماء والأفعال والحروف ، إلا أنها أصل تركيبها .

وأما الحروف التى هى أبعاض الكلم ، فالبعض حد منسوب إلى هو أكثر منه ، كما أن الكل منسوب إلى ما هو أصغر منه .

وأما حدّ حروف المعانى وهو الذى يلتمسه النحويون ، فهو أن يقال : الحرف مادلّ على معنى فى غيره[2] ، نحو من وإلى وثم وما أشبه ذلك . وشرحه أن «من» تدخل فى الكلام للتبعيض ، فهى تدل على تبعيض غيرها ، لا على تبعيضها نفسها ، وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية ، كانت غايةَ غيرها . وكذلك سائر وجوهها . وكذلك « إلى » تدل على المنتهى ، فهى تدل على منتهى غيرها ، لا على منتهاها نفسها ، وكذلك سائر حروف المعانى[3] .

---

(١) فى الأصل « موافقة » .

(٢) قال ابن يعيش عن الحرف « قولهم ما دل على معنى فى غيره ، أمثل من قول من يقول : ما جاء لمعنى فى غيره . لأن قولهم ما جاء لمعنى فى غيره إشارة إلى العلة ، والمراد من الحد الدلالة على الذات لا على العلة التى وضع لأجلها ، إذ علة الشىء غيره » شرح المفصل ٨ : ٢ .

(٣) قال السيرافى « وإن سأل سائل فقال . لم قال وحرف جاء لمعنى وقد علمنا أن الاسماء والافعال جئن لمعان ؟ قيل له إنما أراد وحرف جاء لمعنى فى الاسم والفعل » شرح الكتاب ١ : ٧ =

وقال / بعض النحويين : الحرف ما خلا من دليل الاسم والفعل . ٩ /ب
وقال آخرون : الحرف ما لا يستغنى عن جملة يقوم بها نحو : لن يقوم زيد ، وما خرج بكر ، وإن أخاك شاخص ، وإن محمداً فى الدار . لابد أن يكون بعده اسمان ، أو اسم وفعل ، أو اسم وظرف . وهذا وصف للحرف صحيح ليس بحدّ له . وقال بعضهم : الحرف ما خلا من دليل الاسم والفعل ، فلم يسغ فيه شىء مما ساغ فيهما . وهذا وصف للحرف وليس بحد له ، وحده ما ذكرته لك .

= « وقد أكثر أهل العربية فى حد الحرف وأقرب ما فيه ما قاله سيبويه أنه الذى يفيد معنى ليس فى اسم ولا فعل ، نحو قولنا « زيد منطلق » ثم نقول « هل زيد منطلق » فأفدنا بـ « هل » ما لم يكن فى « زيد » ولا « منطلق » الصاحبى : ٥٣ .

باب القول فى الفعل والمصدر . أيهما مأخوذ من صاحبه[1]

قال سيبويه وجميع البصريين : الفعل مأخوذ من المصدر والمصدر سابق له فهو اسم الفعل . وهذا معنى قول سيبويه « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء » وأحداث الأسماء المصادر . وفى الكلام اختصار وحذف تقديره من لفظ أحداث أصحاب الأسماء . ويجوز أن يكون أقام الأسماء مقام المسمَّيات بها فى الإخبار عنها ، إذ كان لا يُتوصَّل إليها إلا بها كما ذكرنا ، فيقول قام زيد قياما ، قام مأخوذ من القيام . وكان يجب أن يقال فَعل زيد القيام . واستدل بحروف قام على الحدَث ، وببنائه على الزمان ، وبحركاته على تسمية الفاعل بعده .

قال الفرّاء[2] وجميع الكوفيين : المصدر مأخوذ من الفعل ، والفعل سابق له وهو ثانٍ بعده .

نبدأ بذكر احتجاج البصريين لمذهبهم لأنه عندنا الصحيح . ونذكر بعده احتجاج الكوفيين لمذهبهم وإلزامهم البصريين ما ألزموه ، وانفصال البصريين منه إن شاء الله .

دليل البصريين على أن المصدر قبل الفعل . قالوا : من الدليل على أن الفعل مأخوذ من المصدر أن المصدر اسم الفعل . وقد اتفقنا جميعاً على أن الاسم سابق الفعل ، فوجب أن تكون المصادر سابقة للأفعال . ألا ترى أنا نفعل الضرب

---

(١) أورد ابن الأنبارى هذه المسألة فى كتابه « الإنصاف فى مسائل الخلاف » وفصل فيها حجج كل من البصريين والكوفيين . وهى المسألة الثامنة والعشرون . وكذلك فصل القول فيها فى « أسرار العربية » ص ٦٩ .
وأما السيرافى فقد أورد ثلاثة أدلة لإثبات اشتقاق الفعل من المصدر فى شرح الكتاب ١ : ٩ و .

(٢) هو أبو زكريا يحي بن زياد . أخذ عن الكسائى . وكان فقيها عالما فى النحو واللغة . مات سنة ٢٠٧ . ترجمته فى نزهة الألبا : ١٣٤ ومعجم الأدباء ٢٠ : ٩ .

/والخروج والأكل وما أشبه ذلك قبل فعل زيدٍ له، ثم يفعلهزيد فيخبرَ عنهبذلك ، ولولا أنا نفعله ونعرفه لم نفهم الإخبار عنه . والمصدر الحدَث ، لأنه الحدَث الذى أحدثه زيد ، ثم حُدِّث عنه ، والفعل حديث عنه ، والحدَث سابق للحديث عنه . ١٠ / أ

اعتراض على من احتج منهم . قيل له : ليس الأمر كما ذهبت إليه ، ولسنا نقول : إن الأسماء قبل الأفعال مطلقاً، بل نقول إن الاسم قبل فعله الذى يفعله ، وقد اصطلحنا على أنا نريد بالاسم المسمى فى هذا الفصل لأنه ينوب عنه فى الاخبار فنقول زيد سابق لفعله الذى يفعله ، وليس يجب من هذا أن يكون سابقاً لفعل غيره، وإذا كان هذا كما ذكرنا فليس يجب أن يكون المصدر ، إذا كان اسما لفعل ، أن يكون سابقاً له ، لأنا لا نطاق أيضاً أن يكون الاسم سابقاً للمسمى ، ولاموجوداً بعده ، بل اسمه لازم له موجود معه حين وجوده ، وإنما نريد بالاسم معنى استحقاقه التسمية ، ألا ترى أن شخصاً ما حين وجوده يجوز أن تسميه زيداً ، ثم تنقله عنه فتسميه بكرا ، ثم تنقله عنه فتسميه عمرا ، واستحقاقه للاسمية لم ينتقل عنه وهو موجود بوجوده ، ألا ترى أنه يقع عليه شىء ولا يفارقه ، فهو شىء على كل الأحوال . ولذلك غلط قوم فتوهموا أن الاسم هو المسمَّى . وقد يسمى بعضهم المعدوم شيئاً . وأباه آخرون . واحتج الأولون بقول الله عز وجل ﴿ كَسَرَابٍ بِقِيْعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ ماءً ، حتَّى إذا جاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شيئاً ﴾[1] فقالوا قد سَمَّى المعدومَ شيئاً . وقال مخالفوهم ليس كذلك لأن السراب ليس بمعدوم على الحقيقة لأنه[2] لَمَعان الشمس على الحصا فى اشتداد الحرّ عند الهاجرة . ولمعان الشمس هو شىء ما ، ليس بمعدوم فلما نظر إليه العطشان من بُعد ، لم يكن فى قوة بصره إدراكُه على الحقيقة ، فظن لمعان الشمس ضوء الماء فلما قرب منه وتبيَّنه لم يجده / كما توهَّمه . فقوله عز وجل لم يجده شيئاً توهمه أو شيئاً ينفعه . والله أعلم . وليس ١٠/ب

(١) أول الآية « أعمالهم كسراب » سورة النور الآية ٣٩ .
(٢) فى الأصل « لأن » .

يجوز أن تعود هذه الكنايات كلها على غير شيء فى الحقيقة . ومثل هذا رجل رأى شخصاً من بعيد ، فشبهه بإنسان يعرفه فقال هذا فلان ، فلما قرب منه تبيَّنه ، فهذا مثاله وإن كان ذلك أخفى ، فإذا قد ثبت أن الاسم لايسبق المسمَّى ، فقد بطل احتجاجكم بسبق المصدر الفعلَ لأنه اسمه ، وأنه واجب من ذلك أن يكون قبله سابقاً له .

الجواب . يقال لمن احتج بهذا وعارض به : وليس أيضاً ماقلتموه مسلَّماً لكم من أن الاسم لايسبق المسمَّى ولا يتأخر عنه . فقد علمتم أنكم مخالفون فى ذلك . وليس غرضنا إثبات حقيقة تقدم الاسم والمسمى ، وإنما نحن فى مجارى الخطاب وكلام العرب ، ولا خلاف بيننا أن فى كلام العرب وأوضاع النحويين الاسم قبل الفعل حسب ماتقدم اتفاقنا عليه ، فنحن ندع مافيه الخلاف من ذلك ونرجع إلى المتفَق عليه فى مجارى الإعراب وأوضاع النحو لأنه غرضنا الذى نتكلم عليه ونجادل عنه . فقد صحّ أن الاسم قبل الفعل ، والمصدر اسم فقد صحّ أنه قبل الفعل وبالله التوفيق .

دليل آخر للبصريين . قالوا : من الدليل أيضاً على أن المصدر قبل الفعل وأن الفعل منه ، أن المصدر فى اللغة هو المكان الذى يصدر عنه ، كقولنا هذا مصدر الإبل للمكان الذى تصدر عنه ، فعلى ما توجبه حقيقة اللغة هو الشيء الذى يصدر عنه الفعل . ولو كان هو صدر عن الفعل سُمِّى صادراً لا مصدراً . وهذا بيّن واضح .

دليل آخر للبصريين ، كان شيخنا أبو إسحق الزجاج[1] رحمه الله ، يستدلّ به ، قال : لو كان المصدر بعد الفعل ، وكان مأخوذاً من الفعل ، لوجب أن يكون لكل مصدر فعل قد أخذ منه ، لامحيص عن ذلك ولا مهرب منه . فلما رأينا فى كلام العرب مصادر كثيرة لا أفعال لها البتة مثل العبودية والرجولية / والبُنُوَّة والأمومة ١١ / أ

(١) ترجمنا له فى ص ٤٠ .

والأُمُوَّة[١] وما أشبه ذلك مما يطول تعداده من المصادر التى لم تؤخذ من الأفعال . ورأينا فى كلامها أيضاً مصادر جارية على غير ألفاظ أفعالها ، نحو الكرامة والعطاء وما أشبه ذلك ، علمنا أنه ليست الأفعال أصولاً للمصادر . إذ كانت المصادر توجد بغير أفعال ، وعلمنا أن المصادر هى الأصول فمنها ما أُخذ منه فعل ، ومنها ما لم يؤخذ منه فعل . وهذا بيّن واضح .

دليل آخر للبصريين . كان أبو بكر بن السرّاج[٢] يستدل به . قال : لو كانت المصادر مأخوذة من الأفعال جارية عليها ، لوجب ألّا تختلف كما لا تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين الجارية على أفعال ، نحو ضارب ومضروب وشاتم ومشتوم ومُكرِم ومُكرَم وما أشبه ذلك مما لا ينكسر . ورأينا المصادر مختلفها أكثر مما جاء منها على الفعل ، كقولنا شَرِب شُرْبا وشَرْبا ومَشْربا وشرابا وعدل عن الحق عَدْلا وعُدُولا وما أشبه ذلك ، علمنا أنها غير جارية على الأفعال وأن الأفعال ليست بأصولها .

دليل آخر للبصريين . قال بعض أهل النظر منهم ، الدليل على أن المصدر أصل الفعل ، أنه يوجد لفظه وحروفه فى جميع أنواع الفعل كيف صرّف ، كقولنا خرج يخرج واخرج واستخرج ويخارج . وقتل يقتل وقاتل وتقتّل واستقتل ، فلفظ المصدر الذى هو أصله موجود فيه فى جميع فنونه فعلمنا أنه أصله ومادته . ألا ترى أن الفضة أصل لجميع ما يصاغ منها ، فهى موجودة المعنى فيه ، فإن صغت كوزاً أو إبريقا أو خاتما وقُلْبا[٣] وخلخالا وغير ذلك فمعناها موجود فى جميع ما يصاغ منها ، وليس معانى ما يصاغ منها موجوداً فيها مُفردةً ، فكذلك معنى المصدر موجود فى جميع الأفعال المشتقّة منه وليس / معنى فعل واحد منها موجوداً فى المصدر ١١/ب

---

(١) جاء فى لسان العرب « أَمَت المرأة وأَمِيَتْ وأَمُوَت .. أُمُوَّةً صارت أَمَة »

(٢) ترجمنا له فى ص ٥٠ .

(٣) القلب : السوار .

نفسه ، ألا ترى أنه ليس فى الضرْب معنى فعل ماض ولامستقبل موجودا . فهذا أحسن ما قيل فى هذا وأدقّه وألطفه .

دليل الكوفيين على أن المصدر مأخوذ من الفعل . قالوا : الدليل على أن المصدر مأخوذ من الفعل ، وأن الفعل أصل للمصدر أن المصدر يعتلّ إذا اعتلّ الفعل ، ويصح إذا صحّ ، فتقول : قام زيد قياما ، فتعلّ القيام لاعتلال قام . وكذلك تقول : وعد يعد عدة فتعلّ عِدة لاعتلال يعد . وتقول عَوِر الرجل يعور عوَراً وحوِل حوَلا ، وصَيِد البعير صَيَداً[1] ، فيصحّ المصدر لصحّة فعله ، فعلمنا بذلك أن المصادر بعد الأفعال ، تابعة لها ، وأن الأفعال هى الأصول التى أخذت منها فلذلك تبعتها فى التصحيح والاعتلال[2] .

إفساده والجواب عنه . قال لهم البصريون ومن يحتجّ عنهم ويقول بمذهبهم لو كان اعتلال الفعل يوجب اعتلال مصدره ، لوجب ألاّ يوجد فعل معتل إلا ومصدره معتل ، ولايوجد لفعل معتل مصدر صحيح . فلما رأينا الأفعال تعتل وتصح مصادرها كقولنا وعد وعداً ، ووزن وزناً ، وقام قَوْمة ، وكال يكيل كَيْلاً ، ومال يميل مَيْلاً ، وما أشبه ذلك مما يطول تعداده من الأفعال المعتلة التى صحّت مصادرها ، علمنا أنه ليس اعتلال الأفعال علة موجبة لاعتلال المصادر ، وإنما يعتل من المصادر ما لزمه من الثقَل ما لزم الفعل ، وما لم يلزمه ذلك صح معناه فلم يجب من ذلك أن تكون المصادر مشتقّة من الأفعال كما زعمتم لمفارقتها لها فى الاعتلال الذى جعلتموه دليلكم .

دليل آخر للكوفيين : قال أبو بكر الأنبارى[3] يذكر أنه هو استخرجه

---

(١) جاء فى اللسان « الصَّاد والصِّيْد والصَّيَد داء يصيب الإبل فى رؤوسها فيسيل من أنوفها الزبد وتسمو عند ذلك برؤوسها » .

(٢) رد السيرافى هذا الدليل بعلتين ذكرهما فى الشرح ١ : و ٩ .

(٣) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد الأنبارى من أعلم نحاة الكوفة أخذ عن ثعلب ومات سنة ٣٢٧ هـ ترجمته فى طبقات الزبيدى : ١٧١ ونزهة الألبا : ٣٣٠ — ومعجم الأدباء ١٨ : ٣٠٦ وإنباه الرواة ٣ : ٢٠١ .

ويحتج به ويعتمد عليه ويردد ذكره فى كتبه ، قال : الدليل على أن المصادر بعد / الأفعال ، وأنها مأخوذة منها أن المصادر تكون توكيداً[١] للأفعال كقولك ضرب زيد ضربا ، وخرج خروجاً ، وقعد قعوداً وما أشبه ذلك ، فلا خلاف فى أن المصادر ها هنا توكيد للأفعال . والتوكيد تابع المؤكَّد ثانٍ بعده ، والمؤكّد سابق له ، فدلّ ذلك على أن المصدر تابع للفعل ، مأخوذ منه ، وأنّ الفعل هو الأصل الذى أُخذ منه .

١٢/أ

القول فى إفساد هذا الحجاج والرد عليه . قلت أنا للمحتج من الكوفيين بهذا الاحتجاج : ليس الأمر كما ذهب إليه ، وذلك أن المصدر إنما سمى هنا توكيداً للفعل من قولنا ضرب زيد ضربا ، لأنه لا فائدة فيه أكثر مما فى الفعل ، وكذلك قام زيد قياماً وما أشبه ذلك ، فليس فيه فائدة أكثر مما فى قام ، وإنما قال النحويون تقدير هذا أن يكون أراد أن يقول قام قام ، وضرب ضرب ، فيكون للفعل تشديداً وتوكيداً فاستقبحوا ذلك، فبدلوا أحد اللفظين مصدرا ليكون أحسن. وليس هو بتوكيد يتبع المؤكّد على الحقيقة كتواكيد الأسماء التى تتبع المؤكد نحو قولك نفسه وعينه وأجمع واكتع . والدليل على صحة ما قلناه إجماع الكوفيين والبصريين على إجازتهم قياماً قمت ، وضربا ضربت زيدا ، فيقدّمون المصدر على الفعل ، ولو كان توكيدا له على الحقيقة ، تابعا كتواكيد الأسماء ، لما جاز تقديمه عليه كما لا يجيزون نفسَه ضربت زيدا . وهذا بيّن واضح . ومع ذلك فليس فى كلام العرب توكيد مشتق من لفظ المؤكّد ، مأخوذ منه ، فيكون المصدر ملحقا به فى أن يكون مشتقا من الفعل توكيدا له . وهذا واضح[٢] .

مسألة جرت بينى وبين أبى بكر بن الأنبارى فى المصدر . قلت له مرة :

---

(١) فى الأصل « توكيد » .

(٢) بين السيرافى أن كون الفعل عاملا فى المصدر لا يعنى تقدمه عليه بدليلين . شرح الكتاب ١ : ١٠ و ١١ .

ما المصدر فى كلام العرب من طريق اللغة ؟ فقال : المصدر المكان الذى يصدر عنه ، كقولنا مصدر الإبل / وما أشبهه . ثم نقول مصدر الأمر والرأى تشبيها ١٢/ب
والمصدر أيضاً هو الذى يسميه النحويون مصدراً ، كقولنا ضرب زيد ضربا ومضربا وقام قياما ومقاما وما أشبهه ، والمَفْعَل[(١)] يكون مكانا ومصدرا . قلت له : فإذا كان كذلك فلِمَ زعم الفرّاء[(٢)] أن المصدر مصدر من الفعل ؟ و بأى قياس جعله بمعنى الفاعل ، وقد صحّ عندك أنه يكون مفعولا به بمعنى مصدر أو مكان كما ذكرت ؟ وهل يُعرف فى كلام العرب مَفْعَل بمعنى الفاعل ، فيكون المصدر ملحقا به ؟ فقال : ليس هو كذلك عند الفراء ، إنما هو عنده بمعنى مفعول ، كأنه أُصدر عن الفعل ، لا أنه هو صدر عنه ، فهو بمعنى مفعول ، كما قيل هذا مركب فاره ، ومعناه مركوب فاره ، ومشرب عذْب ، ومعناه مشروب عذب . قال الشاعر :

وقد عادَ عذْبُ الماءِ بَحْراً فزادنى ... على ظمئِي أن أبحر المشرَبُ العَذْبُ[(٣)]

أراد المشروب العذب . يقال أبحر الماء واستبحر إذا صار ملحاً غليظاً . قلت له : ليس يجب أن يجعل دليله على صحة دعواه ما ينازع فيه ، ولا يسلَّم له ، ولا يجده فى كلام العرب .

قال : فأين وجه المنازعة هاهنا ؟ قلت له : اجتماع النحويين كلهم على أن المَفْعَل (يكون بمعنى المصدر والمكان . فالمأكَل)[(٤)] يكون بمعنى الأكل والمكان والمَشْرب بمعنى الشرب والمكان ، ومنه قيل رجل مقَنع أى مقنوع به ، وليس فى كلام العرب مفعَل للمفعول به ، ليس فيه مَكرمَ بمعنى مُكرَم ، ولا مَعْطى

---

(١) فى الأصل « والمنفعل » وصوابها ما ذكرت .

(٢) ترجمنا له فى ٥٦ .

(٣) جاء فى مادة (بحر) من لسان العرب : البحر الماء الكثير ، ملحا كان أو عذبا سمى بذلك لعمقه واتساعه . وقد غلب على الملح حتى قل فى العذب . وماء بحر ملح قل أو كثر . قال نصيب .

وقد عاد ماء الأرض بحرا فزادنى ... على مرضى أن أبحر المشرب العذب

(٤) زيادة ليست فى الأصل .

بمعنى مُعطى ، ولامَفْعل بمعنى مُفْعِل ، إنما يجىء المَفْعَل بمعنى المفعول ، فهل تعرف أنت فى كلامهم ، أو تذكر له شاهداً من شعر أو غيره أو رواية أو قياساً يُعمل عليه ؟ قال : إن أصحابنا يقولون المصدر جاء بمعنى مفعل شاذا ولا يقاس عليه إنما هو اختصاص غير مقيس عليه ، والشواذ فى كلامهم غير مدفوعة . قلت له : أما إذ صاروا إلى باب السهول والدعاوى بغير برهان ، فالكلام / بيننا ساقط . ١٣/أ فأما من الشهوات والدعاوى بغير برهان ، فأما الشواذ فإنما نقبل ما نقلته[1] الرواة وسمع منها فى شعر أو شاهد كلام لا ما يدّعيه المدَّعون قياسا . قال : فقد قال بعض أصحابنا إن المصدر بمعنى الانصدار ، كأنه ذو الانصدار منه ، كما قيل المسلم المؤمن ، ومعناه السلامة . قلت له : فقد رجع القول بنا إلى أنه فى معنى فاعل وقد مضى القول فيه .

فذكرت ما جرى لأبى بكر بن الخياط[2] فقال : هذه أشياء يولّدها من عنده على مذاهب القوم ، ليست محكيّة عن الفراء ، ولا موجودة فى كتبه ، ولكنها مما يرى أنها تؤيد المذهب وتنصره . ثم رأيته بعد ذلك بمدة بعيدة قد ذكر هذه الاحتجاجات أو قريباً منها فى بعض كتبه ولم يرجع عنها .

---

(١) فى الأصل « تقبله » .

(٢) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور بن الخياط . كان عالما فى النحو على المذهبين البصرى والكوفى وأحد أساتذة الزجاجى . مات سنة ٣٢٠ هـ . ترجمته فى طبقات الزبيدى : ٧٥ وفى نزهة الألبا : ٣١٢ ومعجم الأدباء ١٧ : ١٤١ وبغية الوعاة : ١٩

باب القول فى علل النحو

أقول أولا إن علل النحو ليست موجبة ، وإنما هى مستنبطَة أوضاعاً ومقاييس ، وليست كالعلل الموجِبة للأشياء المعلولة بها ، ليس هذا من تلك الطريق .

وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب : علل تعليميّة ، وعلل قياسيّة ، وعلل جدليّة نظرية .

فأما التعليمية فهى التى يُتوصَّل بها إلى تعلُّم كلام العرب ، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلَّ كلامها منها لفظاً ، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره ، مثال ذلك أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم ، وركب فهو راكب ، عرفنا[1] اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب ، وأكل فهو آكل وما أشبه ذلك ، وهذا كثير جداً وفى الإيماء إليه كفاية لمن نظر فى هذا العلم . فمن هذا النوع من العلل قولنا إن زيداً قائم ، إن قيل : بمَ نصبتم زيداً ؟ قلنا : بإنَّ : لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأنا كذلك علمناه ونعلمه . وكذلك قام زيد . إن قيل : لمَ رفعتم زيداً ؟ قلنا : لأنه فاعل اشتغل فعله به / فرفعه . فهذا وما أشبهه من نوع التعليم ، وبه ضبط كلام العرب . ١٣/ب

فأما العلَّة القياسية فأن يقال لمن قال نصبت زيداً بإنّ ، فى قوله إن زيداً قائم : ولمَ وجب أنْ تنصب « إنَّ » الاسم ؟ فالجواب فى ذلك أن يقول : لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدّى إلى مفعول ، فحُملت عليه فأعملت أعماله لمّا ضارعته ، فالمنصوب بها مشبَّه بالمفعول لفظاً ، والمرفوع بها مشبَّه بالفاعل لفظاً ، فهى تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله ، نحو ضرب أخاك محمدٌ وما أشبه ذلك .[2]

---

(١) فى الأصل « فعرفنا »

(٢) هذه العلة جديدة عند الزجاجى لأن النحاة جروا على حمل « إن » على « كان »

وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يُعتلُّ به فى باب « إنَّ » بعد هذا .
مثل أن يقال : فمن أىّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ و بأىّ الأفعال شبهتموها ؟ أبالماضية ، أم المستقبلة ، أم الحادثة فى الحال ، أم المتراخية ، أم المنقضية بلا مهلة ؟ (وحين)[1] شبهتموها بالأفعال لأىّ شيء عدلتم بها إلى ما قُدِّم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيداً عمرو ، وهلاّ شبهتموها بما قُدِّم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذاك فرع ثان ؟ فأىّ علة دعتك إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول ، وأى قياس اطرد لك فى ذلك ؟ وحين شبهتموها بما قدم مفعوله على فاعله ، هلاّ أجزتم تقديم فاعليها على مفعوليها كما أجزتم ذلك فى المشبَّه به فى قولكم ضرب أخاك محمد وضرب محمد أخاك ؟ وهلا حين امتنعت من ذلك لعلةٍ لزمتموه ولم ترجعوا عنه فتجيزوه فى بعض المواضع فى قولكم إن خلفك زيداً و إن أمامك بكراً وما أشبه ذلك ؟ وهلا حين مثلتم عملها بعمل الفعل المتعدّى إلى مفعول واحد نحو ضرب زيداً عمرو ، امتنعتم من إجازة وقوع الجمل فى موضع فاعلها فى قولكم إن زيداً أبوه قائم ، و إن زيداً ماله كثير ، والفاعل لا يكون جملة ؟ ولم أجزتم وقوع الفعل موقع فاعلها فى قولكم إن زيداً يركب ، و إن عبد الله ركب / أرأيتم فعلا وقع موقع الفاعل بدلاً منه نائباً عنه ؟ ما أرى كلامكم إلاّ ينقض بعضه بعضاً .

١٤ / أ

وكل شيء اعتلّ به المسئول جواباً عن هذه المسائل ، فهو داخل فى الجدل والنظر . وفى باب « إن » سؤالات كثيرة غير هذا سنذكرها مع الجواب عن هذه المسائل فى باب ذكر علل « إن » إن شاء الله .

وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله، سئل عن العلل التى يعتل بها فى النحو ، فقيل له : عن[2] العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال :

---

(١) زيادة ليست فى الأصل وبها يستقيم الكلام .

(٢) هكذا فى الأصل ولعلها « أعن .. » لأن المعروف أن سيبويه والجمهور لايجيزون حذف همزة الاستفهام فى سياق المعادلة إلاالضرورة وشذ منهم الاخفش فأجاز حذفها اختياراً . (٥ الإيضاح)

« إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها . وعرفت مواقع كلامها ، وقام فى عقولها علله ، و إن لم يُنقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندى أنه علة لما عللته منه . فإن أكن أصبت العلة فهو الذى التمست . و إن تكن هناك علة له فمثلى [(١)] فى ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحّت عنده حكمة بانيها ، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، [(٢)] فكلما وقف هذا الرجل فى الدار على شىء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا . سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم البانى للدار فعل ذلك للعلة التى ذكرها هذا الذى دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك [(٣)] العلة ، إلا أن ذلك [(٤)] مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك . فإن سنح لغيرى علة لما عللته من النحو هى أَلْيَقَ مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها » . وهذا كلام مستقيم ، و إنصاف من الخليل رحمة الله عليه .

وعلى هذه الأوجه الثلاثة مدار علل النحو ، فاعرف ذلك إن شاء الله .

(١) فى الأصل « ومثلى » .
(٢) الظاهرة .
(٣) فى الأصل « ذلك » .
(٤) فى الأصل « تلك »

باب القول فى الاعراب والكلام . أيهما أسبق[1] .

فإن قال : فأخبرونى عن الإعراب والكلام أيهما أسبق ؟ قيل له : إن الأشياء مراتب فى التقديم والتأخير ، إما بالتفاضل أو بالاستحقاق / أو بالطبع ١٤/ب أو على حسب ما يوجبه المعقول . فنقول إن الكلام سبيله أن يكون سابقا للإعراب ، لأنا قد نرى الكلام فى حال غيرَ معرَب ، ولا يختلّ معناه . ونرى الإعراب يدخل عليه ويخرج ، ومعناه فى ذاته غير معدوم . مثال ذلك أن الاسم نحو زيد ومحمد وجعفروما أشبه ذلك ، معرباً كان أو غير معرب ، لا يزول عنه معنى الاسمية . وكذلك الفعل المضارع نحو يقوم ويذهب ويركب ، معرباً كان أو غير معرب ، لا يسقط منه معنى الفعلية . وإنما يدخل الإعراب لمعانٍ تعتور هذه الأشياء . ومع هذا فقد رأينا الشىء من الكلام الذى ليس بمعرب قريبا من معربه كثرة ، وذلك أن الأفعال الماضية مبنية كلها على الفتح . وفعل الأمر للمواجَه إذا كان بغير اللام مبنى على الوقف ، نحو يا زيد اذهبْ واركبْ وما أشبه ذلك . وحروف المعانى مبنية كلها . وكثير من الأسماء بعد هذا مبنى ولم تسقط دلالتها على الاسمية (ولا[2]) معانيها عما وضعت له ، فعلمنا بذلك أن الإعراب عرَض داخل فى الكلام لمعنى يوجده ويدل عليه ، والكلام إذاً سابقه فى المرتبة ، والإعراب تابع من توابعه .

فإن قال : فاخبرونى عن الكلام المنطوق به الذى نعرفه الآن بيننا ، أتقولون إن العرب كانت نطقت به زماناً غيرَ مُعرَب ثم أدخلت عليه الإعراب ، أم هكذا نطقت به فى أول تبلبل ألسنتها ؟ قيل له : هكذا نطقت به فى أول وهلة ، ولم تنطق

---

(١) نقل السيوطى هذا الباب فى الأشباه والنظائر ١ : ٧٦ .

(٢) زيادة للسياق .

به زماناً غيرَ معرب ثم أعربته . فإن قال : فمن أين حكمتم على سبق بعضه بعضاً وجعلتم الإعراب الذى لا تُعقل أكثر المعانى إلاّ به ثانيا ، وقد زعمتم أنها تكلمت هكذا جملة ؟ قيل له : قد عرّفناك أن الأشياء تستحق المرتبة والتقديم والتأخير على ضروب ، فنحكم / لكل واحد منها بما يستحقه ، وإن كانت لم توجد إلا مجتمعة . ١٥ / أ
ألا ترى أنا نقول إن السواد عرَض فى الأسود ، والجسم أقدم من العرَض بالطبع والاستحقاق ، وأن العرض قد يجوز أن يُتوهّم (منفصلا)[1] عن الجسم والجسم باق ، فنقول إن الجسم الأسود قبل السواد ، ونحن لم نر الجسم الأسود خالياً من السواد الذى هو فيه ، ولا رأينا السواد قط عارياً من الجسم ، بل لا تجوز رؤيته ، لأن المرئيات إنما هى الأجسام الملوّنة ، ولا تدرك الألوان خالية من الأجسام ولا الأجسام غير ملونة . ولم نرد بالأسود هاهنا جسماً سُوِّد بحضرتنا ، بل ماشوهد كذلك من الأجسام . وكذلك القول فى الأبيض والأحمر وما أشبه ذلك[2] .

ومنها أنا نعلم أن الذكر فى المرتبة مقدم على الأنثى ، ونحن لم نشاهد العالم خالياً من أحدهما ثم حدث بعده الآخر إلا ما وقفنا عليه بالخبر الصادق من سبق خلق الذكر الأنثى فى خلق آدم وحواء عليهما السلام ، وأما فى غيرهما فكذلك إن علم بخبرٍ صادق الإخبار بقدم كل واحد منهما صاحبه ، فكذلك قوله فى الكلام والإعراب ، يقول إن الإعراب فى الاستحقاق داخل على الكلام لما توجبه مرتبة كل واحد منهما فى المعقول ، وإن كانا لم يوجدا مفترقين .

ونظير ذلك أنا نقول : إن الأسماء قبل الأفعال ، لأن الأفعال أحداث للأسماء ، ولم توجد الأسماء زماناً ينطق بها ثم نطق بالأفعال بعدها ، بل نطق بهما معاً ، ولكل حقه ومرتبته . وقد أجاز بعض الناس أن تكون العرب نطقت أولا

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) هذه الحجة توضح الفكرة ولكنها لا تجزم بصحتها .

بالـكلام غيرَ معرَب ، ثم رأت اشتباه المعانى فأعربته ، ثم نقل معربا فأعربته[١] فنتـكلم به[٢] .

باب القول فى الاعراب ، لم دخل فى الـكلام[٣]

فإن قال : فقد ذكرت أن الإعراب داخل فى الـكلام ، فما الذى دعا إليه واحتج إليه من أجله ؟

الجواب أن يقال : إن الأسماء لما / كانت تعتورها المعانى ، فتـكون فاعلة ومفعولة ، ومضافة ، ومضافاً إليها ، ولم تكن فى صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعانى بل كانت مشتركة ، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبىء عن هذه المعانى ،[٤] فقالوا ضرب زيد عمرا ، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له ، و بنصب عمرو على أن الفعل واقع به . وقالوا ضُرب زيد ، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل مالم يسمَّ فاعله وأن المفعول قد ناب منابه . وقالوا هذا غلام زيد ، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه ، وكذلك سائر المعانى جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ١٥/ب

(١) هكذا فى الأصل ولعل « فأعربته » الثانية زائدة .

(٢) يتجه البحث العلمى اليوم إلى أن الأسماء متقدمة لا استحقاقاً ومرتبة بل زمناً أيضاً على الأفعال وصياغتها بدليل استعمال الأطفال لها قبل غيرها .

(٣) نقل السيوطى هذا الباب فى الأشباه والنظائر ١ : ٧٨ .

(٤) من العلوم الجليلة التى خصت بها العرب الإعراب الذى هو الفارق بين المعانى المتكافئة فى اللفظ وبه يعرف الخبر الذى هو أصل الـكلام ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام ولا صدر من مصدر ولا ــ نعت من توكيد « الصاحبى : ٤٢ وقال « فأما الإعراب فبه تميز المعانى ويوقف على أغراض المتكلمين وذلك أن قائلا لو قال « ما أحسن زيد » غير معرب أو « ضرب عمر زيد » غير معرب . لم يوقف على مراده فإذا قال ما أحسنَ زيداً أو ما أحسنَ زيدٌ أو ما أحسنُ زيدٍ أبان بالإعراب عن المعنى الذى أراده ، وللعرب فى ذلك ما ليس لغيرها فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعانى » الصاحبى : ١٦١ .

ليتسعوا فى كلامهم ، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعانى .

هذا قول جميع النحويين إلا قطربا[١] فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال ، وقال لم يُعرب الكلام للدلالة على المعانى ، والفرق بين بعضها و بعض ، لأنا نجد فى كلامهم أسماء متفقة فى الإعراب مختلفة المعانى ، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعانى ، فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك إن زيداً أخوك . ولعل زيدا ، أخوك . وكأن زيداً أخوك . اتفق إعرابه واختلف معناه . ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك مازيد قائما ، وما زيد قائم ، اختلف إعرابه واتفق معناه . ومثله : ما رأيته منذ يومين ، ومنذ يومان ، ولا مالَ عندك ، ولا مالٌ عندك، وما فى الدار أحدًا إلا زيد ، وما فى الدار أحد إلا زيداً . ومثله ؛ أن القول كلّهم ذاهبون وأن القوم كلُّهم ذاهبون ، ومثله ﴿ إنّ الأمرَ كلَّه لله ﴾[٢] و ﴿ إنّ الأمرَ كلُّه لله ﴾ قرىء بالوجهين جميعاً[٣] . ومثله ليس زيد بجبان ولا بخيلٍ ولا بخيلاً . ومثل هذا كثير جدا مما اتفق إعرابه واختلف معناه ، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه .

قال : فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعانى ، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدلّ عليه لايزول إلا بزواله . قال قطرب : وإنما أعربت / العرب كلامها لأن الاسم فى حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان فى الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك مُعاقباً للإسكان، ليعتدل

١٦ / أ

---

(١) هو محمد بن المستنير تلميذ سيبويه مات سنة ٢٠٦ . ترجمته فى طبقات الزبيدى : ١٠٦ وبغية الوعاة ١٠٤ وإنباه الرواه ٣ : ٢١٩ .

(٢) الآية ﴿ يقولونَ هَلْ لنا مِنَ الأمْرِ مِنْ شَىءٍ قُلْ إنَّ الأمرَ كلَّه للهِ ﴾ . آل عمران الآية ١٥٤ .

(٣) قرأ أبو عمرو ويعقوب « كله » بالرفع على الابتداء . والباقون بالنصب على التوكيد انظر التفصيل فى تفسير القرطبى ٤ : ٢٤٢ .

الكلام . ألا تراهم بنَوا كلامهم على متحرك وساكن ، ومتحركَيْن وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين فى حشو الكلمة ولا فى حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم فى اجتماع الساكنين يبطئون ، وفى كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة فى كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب الإسكان .

قيل له : فهلاّ لزموا حركة واحدة لأنها مُجزئة لهم إذ كان الغرض إنما هو حركة تعتقب[1] سكونا ؟ فقال : لو فعلوا ذلك لضيَّقوا على أنفسهم فارادوا الاتساع فى الحركات وألاّ يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة .

هذا مذهب قطرب واحتجاجه . وقال المخالفون له ودًّا عليه : لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة ، ورفعه أخرى ونصبه ، وجاز نصب المضاف إليه ، لأن القصد فى هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل به الكلام . وأىّ حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مُخَيَّر فى ذلك . وفى هذا فساد للكلام ، وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم . واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الإعراب واختلاف المعانى ، واختلاف الإعراب واتفاق المعانى فى الأسماء التى تقدم ذكرها بأن قالوا إنما كان أصل دخول الإعراب فى الأسماء التى تذكر بعد الأفعال ، لأنه يذكر بعدها اسمان أحدهما فاعل والآخر مفعول ، فمعناهما[2] مختلف فوجب الفرق بينهما ، ثم جُعل سائر الكلام على ذلك . وأما الحروف التى ذكرها فمحمولة على الأفعال ، ولكل شىء مما ذكره علة تمر بك فى بابه إن شاء الله تعالى .

---

(١) جاء فى اللسان « التعاقب والاعتقاب التداول وهما يتعاقبان ويعتقبان أى إذا جاء هذا ذهب هذا » .

(٢) فى الأصل « فمعناها » .

باب القول فى الاعراب ، أحركة هو أم حرف[1]

١٦/ب / قد قلنا إن الإعراب دالّ على المعانى ، و إنه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه . فهو عندنا حركة . نحو الضمة فى قولك هذا جعفر ، والفتحة من قولك رأيت جعفراً ، والكسرة من قولك مررت بجعفر . هذا أصله ومن المجمَع عليه أن الإعراب يدخل على آخر حرف فى الاسم المتمكن والفعل المضارع ، وذلك الحرف هو حرف الإعراب . فلو كان الإعراب حرفاً مادخل على حرف . هذا مذهب البصريين . وعند الكوفيين أن الإعراب يكون حركة وحرفاً ، فإذا كان حرفاً قام بنفسه ، و إذا كان حركة لم يوجد إلا فى حرف . ثم قد يكون الإعراب سكوناً وحذفاً ، وكذلك الجزم فى الأفعال المضارعة ، وحرفاً .

وهذا مما ذكرت لك أن الشىء قد يكون له أصل لم يسمع . وكل هذا يذكر فى موضعه إن شاء الله .

فإن قال قائل : فأين يكون الإعراب سكوناً وحذفاً وحرفاً ؟ قيل له : يكون سكوناً فى الأفعال المضارعة السالمة اللامات ، نحو لم يضرب ولم يذهب . وحذفا فى هذه الأفعال إذا كانت معتلة اللامات، نحو لم يقضِ ولم يغزُ ولم يخشَ ، ولكل شىء من هذا علة تذكر فى موضعها[2] إن شاء الله .

فإن قال قائل : فهل يكون الإعراب حرفاً عند سيبويه وأصحابه فى شىء من الكلام ؟ قلنا له : هذا الذى ذكرناه هو الأصل وعليه أكثر مدار كلام العرب . وقد ذكرنا أن الشىء يكون له أصل يلزمه، ونحو يطّرد فيه ، ثم يعترض لبعضه علة تخرجه عن جمهور بابه ، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب كما مثّلنا ذلك فيما تقدم . وذلك

---

(١) نقل السيوطى هذا الباب فى الأشباه والنظائر ١ : ٨٠ .

(٢) فى الأصل « يذكر فى موضعه » .

موجود فى سائر العلوم، حتى فى علوم الديانات كما يقال بالاطلاق الصلاة واجبة على البالغين من الرجال والنساء ، ثم نجد منهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضها . وكما يقال من سرق من حِرْز قُطع ، وقد نجد القطع ساقطاً عن بعضهم ، ولهذا نظائر كثيرة فكذلك حكم الإعراب وحقيقته ما ذكرناه . ثم إنه عرض فى بعض الكلام ضرورة دعت إلى جعل الإعراب حروفاً وذلك فى تثنية الأفعال المضارعة ، وجمعها وفعل المؤنث المخاطب فى المستقبل / وذلك فى خمسة أمثلة من الفعل وهى يفعلان وتفعلان و يفعلون وتفعلون وتفعلين يا هذه . علامة الرفع فى هذه الأفعال الخمسة ثبات النون ، وحذفها علامة الجزم والنصب[1] .

١٧ / أ

فإن قيل : ما الذى أوجب تصيير الإعراب فى هذه الأفعال حرفاً وهو النون ؟ قيل له ماقال سيبويه وهو أنه قال : الإعراب يدخل على آخر حرف فى الكلمة ، وذلك الحرف يسمى حرف الإعراب ، وآخر حرف فى هذه الأفعال النون . فلو جعلت النون حرف الإعراب لوجب ضمها فى حال الرفع ، وفتحها فى حال النصب ، وكان يلزم من ذلك أن تسكن فى حال الجزم . ولو أسكنت وجب سقوط الألف التى قبلها والواو والياء لالتقاء الساكنين وكان يذهب ضمير الاثنين والجمع والمؤنث فى حال تأخير الأفعال بعد الأسماء ، و يسقط علَم ذلك فى تقديم الأفعال على الأسماء فى لغة من يثنى و يجمع الفعل مقدما ، فكان يصير الفعل كأنه للواحد و يبطل المعنى ، فلما امتنع ذلك جُعلت النون نفسها علَم الرفع ، فلما صارت علم الرفع وجب حذفها فى الجزم ، لأن الجازم يحذف ما يثبت فى الرفع ، فإن كان فى حال الرفع حرف ساكن حذفه الجازم ، نحو لم يقضِ ولم يغزُ ولم يخشَ ، فجعلت النون محذوفة فى الجزم لسكونها كما حذفت الواو والياء والألف لسكونها . وجعل النصب مضموماً إلى الجزم ، فحذفت النون فيه أيضاً فقيل لم يفعلا ولم يفعلوا ولن يفعلوا ، كما ضم النصب فى تثنية الأسماء وجمعها إلى الخفض ، لأن الجزم فى الأفعال نظير الخفض فى الأسماء .

---

(١) أنظر الحاشية ١ من ص ٧٤ .

فإن قال قائل : فإن النون فى يفعلان وتفعلان وسائر هذه الأفعال متحركة وقد حكمت عليها بالسكون ، وزعمت أن الجازم إذا دخل على حرف ساكن حذفه ، فلم حذفت النون وهى متحركة ؟ ولم زعمت أنها ساكنة ؟

فالجواب فى ذلك أن يقال له : إن النون فى هذه الأفعال مضارعة للسكون كما ذكرنا لأنها ليست بحرف / إعراب ، فلما سكنت وقبلها ساكن تحركت لالتقاء الساكنين . وليست الحركة فيها بلازمة استحقاقا فحكمها حكم الساكن ، فلذلك حذفها الجازم .

١٧/ب

فإن قال قائل : فهلاّ جعلت الحروف التى قبل هذه النون فى الأفعال حروف الإعراب ؟

فالجواب فى ذلك أن الألف التى قبل هذه النون فى يفعلان وتفعلان ، والواو فى يفعلون ، والياء فى تفعلين ، ليست من بناء الفعل ولا تمامه ، إنما هى ضمير الفاعلين علامة كما ذكرت لك ، فلم يجز أن تكون حروف إعراب الفعل لذلك [1] .

(١) قال سيبويه « واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقها ألف ونون ، ولم تكن الألف حرف الإعراب لأنك لم ترد أن تثنى (يفعل) هذا البناء فتضم إليه يفعلا آخر ، ولكنك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلين ، ولم تكن منونة ولا تلزمها الحركة لأنه يدركها الجزم والسكون فيكون الأول حرف الإعراب والآخر كالتنوين .

فلما كان حال يفعل فى الواحد غير حال الاسم ، وفى التثنية لم يكن بمنزلته فجعلوا إعرابه فى الرفع ثبات النون لتكون له فى التثنية علامة الرفع كما كان فى الواحد إذ منع حرف الإعراب . وجعلوا النون مكسورة كحالها فى الاسم ولم يجعلوها حرف إعراب إذ كانت متحركة لا تثبت فى الجزم . ولم يكونوا ليحذفوا الألف لأنها علامة الإضمار والتثنية فى قول من قال أكلونى البراغيث ، وبمنزلة التاء فى قلت وقالت ، فأثبتوها فى الرفع وحذفوها فى الجزم كما حذفوا الحركة فى الواحد .

ووافق النصب الجزم فى الحذف ، كما وافق النصب الجر فى الأسماء ، لأن الجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء ، وليس للأسماء فى الجزم نصيب ، كما أنه ليس للفعل فى الجر نصيب وذلك قولك هما يفعلان ولم يفعلا ولن يفعلا .

وكذلك إذا لحقت الأفعال علامة للجمع لحقتها زائدتان إلا أن الأولى واو مضموم ما قبلها لئلا يكون الجمع كالتثنية ، ونونها مفتوحة بمنزلتها فى الأسماء كما فعلت ذلك فى التثنية لأنهما =

فإن قال قائل : فلم جاز أن يجىء إعراب الفعل المستقبل بعد الفاعل فى قولك الزيدان يقومان ، والزيدون يقومون وما أشبه ذلك ؟ فقد[1] جاءت علامة رفع الفعل بعد الفاعل وهى[2] ثبات النون ، وكذلك النصب والجزم ، لأنهما بحذف النون وهى[3] بعد الفاعل ، أفيجوز[4] أن يكون إعراب شىء موجودا فى غيره وكون ذلك الشىء معربا ؟ قيل له : إن الفعل لما كان لا يخلو من الفاعل ولا يستغنى عنه ضرورة ، ثم اتصل به مضمر صار كبعض حروفه . وصارت الجملة كلمة واحدة . فجاز لذلك وقوع الإعراب بعد ضمير الفاعل لما صارت الكلمة كلمة واحدة . والدليل على ذلك إسكان لام الفعل فى قولك : فعلت ، اسكنت اللام لئلا تتوالى فى كلمة واحدة أربع متحركات ، ولهذا موضع يذكر فيه إن شاء الله تعالى .

= وقعتا فى التثنية والجمع ههنا كما أنهما فى الأسماء كذلك وهو قولك : هم يفعلون ولم يفعلوا ولن يفعلوا .

وكذلك إذ ألحقت التأنيث فى المخاطبة إلا أن الأولى ياء وتفتح النون لأن الزيادة التى قبلها بمنزلة الزيادة التى فى الجمع وهى تكون فى الأسماء فى الجر والنصب وذلك قولك أنت تفعلين ولم تفعلى ولن تفعلى » الكتاب ١ : ٥ .

وانظر ذلك أيضاً فى أسرار العربية : ١٢٧ و ١٢٨ .

(١) فى الأصل « قيل جاءت . . » .

(٢) فى الأصل « وهو » .

(٣) فى الأصل « وهو » .

(٤) فى الأصل « يجوز » .

باب القول فى الاعراب ، لم وقع فى آخر الاسم دون أوله ووسطه[1]

قال بعض النحويين : الإعراب يدخل فى الاسم لمعنى ، فوجب أن يلفظ به ثم يؤتى بالاعراب فى آخره .

وقال أبو بكر بن الخياط[2] : ليس هذا القول بمُرضٍ ، لأنا قد رأينا الأسماء تدخلها حروف المعانى أولاً ووسطاً ، فما دخلها أولا قولك : الرجل والغلام ، ومادخلها وسطاً ياء التصغير فى قولك : فُرَيْخ وفُلَيْس . ولو كان الأمر على ما ذهب إليه قائل هذا القول لوجب ألاّ يدخل على الاسم حرف معنى إلا بعد كمال بنائه .

قال : والقول عندى / هو الذى عليه جلة النحويين أن الاسم يبنى على أبنية مختلفة ، منها فَعْل و فِعْل وفُعْل وفَعَل وفعل وما أشبه ذلك من الأبنية ، فلو جعل الاعراب وسطا ، لم يدر السامع أحركة إعراب هى أم حركة بناء ، فجعل الاعراب فى آخر الاسم لأن الوقف يدركه فيسكن فيعلم أنه إعراب ، و إذا كان وسطا لم يكن ذلك فيه . ١٨/أ

وقال أبو إسحق الزجاج[3] : كان أبو العباس المبرد[4] يقول : لم يُجعل الاعراب أولا لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء . لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرك ، ولا يوقف إلا على ساكن ، فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة إعراب — لأن حركتين لا تجتمعان فى حرف واحد ، فلما فات وقوعه أولا لم يمكن أن يجعل وسطا ، لأن أوساط الأسماء مختلفة ، لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسباعية فأوساطها مختلفة ، فلما فات ذلك جعل آخراً بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته .

وقال آخرون : الاعراب إنما دخل الكلام دليلا على المعانى فوجب أن يكون تابعا للأسماء ، لأنه قد قام الدليل على أنه ثانٍ بعدها . وهذا القول قريب من الأول . وكل هذه الأقوال يقنع فى معناه .

---

(١) نقل السيوطى هذا الباب فى الأشباه والنظائر ١ : ٨٣ .

(٢) ترجمنا له فى ص ٦٣ . (٣) ترجمنا له فى ص ٤٠ . (٤) ترجمنا له فى ص ٤٠ .

باب القول فى المستحق للإعراب من هذه الأقسام الثلاثة
التى هى الأسماء والأفعال والحروف

قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين : المستحق للإعراب من الكلام الأسماء ، والمستحق للبناء الأفعال والحروف . هذا هو الأصل ، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبنيت ، وتلك العلة مشابهة الحرف . وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأعربت ، وتلك العلة مضارعة الأسماء . وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية ، لأنه لم يعرض لها مايخرجها عن أصولها . فكل اسم رأيته مُعرَباً فهو / على أصله ، وكل اسم رأيته غير معرَب فهو خارج عن أصله ، وكل فعل رأيته مبنياً فهو على أصله . وكل فعل رأيته معرباً فقد خرج عن أصله ، والحروف كلها مبنية على أصولها[1] .

١٨/ب

احتجاج البصريين لذلك : قالوا الدليل على صحة ما قلنا إجماع الجميع على أن الإعراب إنما دخل الكلام ليفصل بين المعانى المشكلة ، ويدل به على الفاعل والمفعول والمضاف والمضاف إليه وسائر ذلك من المعانى التى تعتور الأسماء ، غير قطرب[2] وقد ذكرنا مذهبه فيما تقدم وبيّنا فساده وما يلزمه فيه . قالوا وهذه المعانى موجودة فى الأسماء دون الأفعال والحروف ، فوجب لذلك أن يكون أصل الإعراب للأسماء ، وأصل البناء للأفعال والحروف .

دليل آخر للبصريين : قالوا من الدليل أيضاً على أن الأفعال غير مستحقة

---

(١) قال الزجاجى « وأصل الإعراب للأسماء وأصل البناء للأفعال والحروف ، لأن ، الإعراب إنما يدخل فى الكلام ليفرق به بين الفاعل والمفعول والمالك والمملوك والمضاف والمضاف إليه . وسائر ذلك مما يعتور الأسماء من المعانى وليس شىء من ذلك فى الأفعال ولا الحروف » . الجمل : ٢٦٠ .

(٢) ترجمنا له فى ص ٧٠ حيث ذكر مذهبه المشار إليه .

الإعراب أنها عوامل فى الأسماء بإجماع منا ومن مخالفينا ، فلو وجب أن تكون معربَة لوجب أن تكون لها عوامل تُعربها ، لأنه لا بد للمعرَب من معرِب ، ثم لم تكن بأحق بالإعراب من عواملها ، فكان يجب من ذلك أن تُعرَب عواملها ثم يجب ذلك[١] فى عوامل عواملها إلى مالا نهاية له ، وهذا بيّن فساده فلما بيّن فساد هذا وجب أن تكون غيرَ معربة كسائر الحروف العوامل .

و إذا كانت الأفعال غير مستحقة للإعراب لأنها عوامل ، فحروف المعانى من الإعراب أبعد ، والقول فيها أبين وأظهر .

وقال الكوفيون : أصل الإعراب للأسماء والأفعال ، وأصل البناء للحروف ، فكل شىء زال عن الإعراب من الأسماء والافعال فلعلّة أزالته عن أصله .

احتجاج الكوفيين لذلك : اعلم أن العلل التى أودعها هذا الكتاب والاحتجاجات هى على ثلاثة أضرب ؛ منها ما كان مسطرا فى كتب البصريين والكوفيين بألفاظ/ مستغلقة صعبة ، فعبرت عنها بألفاظ قريبة من فهم الناظرين ١٩ / أ فى هذا الكتاب ، فهذبتها وسهلت مراتبها والوقوف عليها . وضرب منها مما استنبطته على أصول القوم ، واخترعته حسب ما رأيت من الكلام ينساق فيه والقياس يطّرد عليه . وضرب منها أخذته من علمائنا الذين لقيتهم وقرأت عليهم شفاها ، مما لم يسطر فى كتاب ولا يكاد يوجد .

فمن العلماء الذين لقيتهم وقرأت عليهم ، شيخنا أبو إسحق إبراهيم بن السرى الزَّجَّاج[٢] ، رحمه الله . وأبو جعفر محمد بن رستم الطبرى[٣] ، غلام أبى عثمان

---

(١) فى الأصل « من ذلك » ولعل الأصح « مثل ذلك » .

(٢) ترجمنا له فى ص ٤٠ .

(٣) وقيل هو أحمد بن محمد بن رستم الطبرى كان بصيراً بالعربية حاذقا بالنحو ومن القراء ترجمته فى إنباه الرواة ١ : ١٢٨ ونزهة الألبا : ٣٠٥ وبغية الوعاة : ١٦٩ ومعجم الأدباء ٢ : ٦٠ وفى طبقات القراء لابن الجزرى ١ : ١١٤ .

المازنى[١] . وأبو الحسن بن كَيْسان[٢] . وأبو بكر أحمد بن الحسين بن العباس المعروف بابن شُقَيْر[٣] . وأبو بكر محمد بن أحمد بن منصور المعروف بابن الخيَّاط[٤] وأبو بكر بن السرَّاج[٥] . وأبو الحسن على بن سليمان الأخفش[٦] . ومن علماء الكوفيين الذين أخذت عنهم أبو الحسن بن كيسان . وأبو بكر بن شقير . وأبو بكر ابن الخياط . لأن هؤلاء قدوة أعلام فى علم الكوفيين ، وكان أول اعتمادهم عليه ، ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين . وأبو بكر بن الأنبارى[٧] ، وأبو موسى المعروف بالحامض[٨] ، وكان الأغلب عليه علم اللغة ، إلا أنا قد أخذنا عنه حكايات يسيرة . وأبو الفضل الملقَّب بزبيل[٩] . وأبو محمد عبد الملك بن مالك الضرير[١٠] . وغير هؤلاء ممن لم يشهر من الكوفيين . وإنما ذكرت لك أسماء من أخذت عنه وقرأت عليه ، لتكون على ثقة مما أنقله إليك وأسنده إلى كل فريق

---

(١) هو أبو عثمان بكر بن عثمان المازنى أستاذ المبرد . مات سنة ٢٤٩ وقيل سنة ٢٣٦ . ترجمته فى طبقات الزبيدى : ١٤٣ ومعجم الأدباء ٧ : ١٠٧ وإنباه الرواه ١ : ٢٤٦

(٢) ترجمنا له فى ص ٥٠ .

(٣) أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس بن شقير من علماء النحو الذين قالوا بالمذهبين البصرى والكوفى مات سنة ٣١٥ هـ ترجمته فى الإنباه ١ : ٣٤ ونزهة الألبا : ٣١٥ وأخبار النحويين البصريين : ١٠٩ وهو مذكور فى البغية : ١٣٠ ومعجم الأدباء ١ : ٤١١ وفهرست ابن النديم : ١٢٣ .

(٤) ترجمنا له فى ص ٦٣ .

(٥) ترجمنا له فى ص ٥٠ .

(٦) أبو الحسن على بن سليمان الأخفش الصغير . قرأ على ثعلب والمبرد ومات سنة ٣١٥ ترجمته فى طبقات الزبيدى ١٢٥ وفى معجم الأدباء ١٣ : ٢٤٦ .

(٧) ترجمنا له فى ص ٦٠ .

(٨) أبو موسى سليمان بن أحمد برع فى النحو واللغة . أخذ عن ثعلب ومات سنة ٣٠٥ ترجمته فى طبقات الزبيدى : ١٧٠ ونزهة الألبا : ٣٠٦ وبغية الوعاة : ٢٦٢ وذكر فى فهرست ابن النديم : ١١٧ .

(٩) لم أعثر على ترجمة له .

(١٠) لم أعثر على ترجمة له .

منهم . وأكثر ما أذكره من احتجاجات الكوفيين إنما أعبر عنها بألفاظ البصريين .

ونرجع إلى احتجاج الفراء[١] والكوفيين . قال الفراء ومن تابعه وانتحل مذهبهم وناضل عنهم : أمّاما / احتججتم به الأسماء واستحقاقها للاعراب باختلاف المعانى التى ذكرتم فصحيح وبه نقول ، وبمثله ندلكم على أن الأفعال أيضاً فى الأصل مستحقة للإعراب كالأسماء ، وذلك لما يدخلها من المعانى المختلفة ، ولوقوعها على الأوقات الطويلة المتصلة المدة[٢] فكان قولنا (يقوم زيد) يحتمل معنى قائم وتأويل سوف يقوم على الاستقبال ، فأشبهت الأفعالُ المستقبلة الأسماءَ لاختلاف معانيها التى يلزمها التصريف من أجلها ، كما قالوا : فلان يطيع الله ، فأمكن أن تقع (يطيع) على زمان متصل ، ويطول إلى انقضاء الفاعل . وقالوا : هو يحرص على ما نفعه . فيقرن بوقتٍ يجوز ألاّ ينقضى إلا بانقضاء الفاعل . فهو من هذه الجهة كالاسم الذى يلزم المسمى ولا يزايله ، فكان مستحقاً للإعراب من هذه الجهة كما تستحقه الأسماء .

١٩/ب

قال أبو بكر بن الأنبارى[٣] : « ترجم لى بعض شيوخنا هذا المعنى بلفظ يشاكل ما وصفنا ويقاربه » هذا الفصل حكاية ابن الأنبارى بعينها .

الرد على من احتج بهذا الفصل ، يقال له : إنما أنكرنا عليك قولك إن الأفعال مستحقة للإعراب فى الأصل كما استحقت الأسماء . وإنما جعلت أنت معتمدك على أن الأفعال إنما أعربت لأنها ضارعت الأسماء . وهذا بعينه قولنا إن الأفعال المستقبلة ضارعت الأسماء فاستحقت الإعراب لذلك ، لا لأنها[٤] فى الأصل

---

(١) ترجمنا له فى ص ٥٦
(٢) فصل السيرافى حجة الكوفيين هذه فى شرح الكتاب ٣ : ١٨٧
(٣) ترجمنا له فى ص ٦٠ .
(٤) فى الأصل « ولأنها » .

مستحقة الإعراب قبل المضارعة ، ألا ترى أن قولك لما كان يقوم ، يحتمل معنى قائم ، ومعنى سوف يقوم على الاستقبال . أشبهت الأسماء هو قول سيبويه بعينه « إن يفعل إنما أعرب لمضارعته لفاعل » كذلك قولنا فى يحرص ويطيع[(١)] .

احتجاج للكوفيين آخر . قال بعضهم الدليل على أن أصل الإعراب للأسماء والأفعال معاً أن الأفعال أيضاً تختلف معانيها كما اختلفت معانى الأسماء / ٢٠ / أ فتكون ماضية ، ومستقبلة ، وموجبة ، ومنفية ، ومجازى بها ، ومأمورا بها ، ومنهيا عنها ، وتكون للمخاطب والمتكلم والغائب . والذكر والأنثى . فإن كان اختلاف المعانى أوجب للأسماء الاعراب عندكم فاختلاف هذه المعانى فى الأفعال يوجب إعرابها ، لأنها مثل ذلك أو أكثر . وإلاَّ فما الفرق ؟

وكان ابن شقير يعتلّ بمثل هذا الاعتلال ويردده كثيراً . وكان شديد التعصب مع الكوفيين على البصريين ، مع اعتقاده مذهب البصريين .

الجواب عن هذا الاحتجاج . يقال للمحتج به : إن اختلاف معانى الأفعال إنما هو لغيرها لا لها ، لأنه إنما تختلف معانيها للأسماء التى تعمل فيها . فهو الذى ذكرناه بعينه من اختلاف المعانى المعتورة للأسماء ، ألا ترى أنا لم نقل إن الاسم يختلف معناه فى ذاته ليتغير عن الاسمية ولا يتغير المسمى به ، وإنما اختلاف المعانى الداخلة عليها هو أن تكون فاعلة مرة ومفعولة أخرى . وتكون مأمورة مرة ومنهية أخرى ، وتكون مخبرة مرة ومخبرا[(٢)] عنها ، وموجبا لها الفعل ومنفيا عنها فهذا بعينه هو الذى من أجله وجب للأسماء الإعراب .

---

(١) رد الزجاجى على الفراء وإرجاعه قوله إلى قول سيبويه غير وارد . لأن الفراء جعل إعراب الفعل باختلاف معانيه أصلا كإعراب الاسم . وأما سيبويه فشبه المضارع باسم الفاعل من حيث الحركات والسكون وهذا يقتضى إلحاق المضارع بالاسم فى الإعراب لا كون الإعراب أصلا فى المضارع كما هو رأى الفراء .

(٢) فى الأصل « مخبرة » .

احتجاج آخر للـكوفيين . قال بعضهم : وقع الفعل بين الأداة والاسم ، يعنى بالأداة حروف المعانى ، قال فأشبه الأداة بأنه لايلزم المعنى فى كل الحالات كما يلزم الاسم صاحبه . فضـارع « ليت » التى تقع للتمنِّي ، فإذا زال التمنى زالت ، وكذلك ماأشبه « ليت » من الأدوات . وأشبه الاسمَ بوقوعه على دائم الفعل ، وهو الذى قدمنا ذكره . فأُعطى بحصّة[1] شبهه الاسمَ ، الرفعَ والنصبَ . ومُنع من الخفض لتقصيره عن كل منازل الأسماء . وخُصَّ بالجزم وترك التنوين فى كل حال ، لحصة شبهه الأداةَ لأن الأداة / حقها السكون و (أ) لَّا تعرب و (لا) تنوّن لعدمها تمكن الأسماء[2] .

٢٠/ب

هذا الفصل صحيح ، وهو مذهب البصريين بعينه ، وإن كان بغير ألفاظهم لأن صاحبه جعل المعرب من الأفعال مضارعا للأسماء ، والمبنى منها[3] مضارعا لحروف المعانى . هذا قول سيبويه وجميع البصريين .

---

(١) يريد أن مقدار شبهه بالاسم أكسبه الرفع والنصب ، ومنع الجر لأن الشبه ليس كاملا . وأن مقدار شبهه بالأداة أكسبه الجزم وعدم التنوين .

(٢) جملة مضطربة فى الأصل وقد زدت ما بين القوسين ليستقيم المعنى وقد ذكر السيرافى هذا المعنى فى شرح الـكتاب ورد عليه ٣ : ١٨٧ .
ويعنى أن الأداة لم تعرب ولم تنون لحرمانها من تمكن الأسماء .

(٣) فى الأصل « منه » .

باب القول فى الاسم والفعل والحرف

أيها أسبق فى المرتبة والتقدم

قال البصريون والكوفيون : الأسماء قبل الأفعال ، والحروف تابعة للأسماء ، وذلك أن الأفعال أحداث الأسماء . يعنون بالأسماء أصحاب الأسماء ، وقد مضى القول فى اصطلاحهم على هذا . والاسم قبل الفعل لأن الفعل منه ، (و) الفاعل سابق لفعله . وأما الحروف فإنما تدخل[1] على الأسماء والأفعال لمعان تحدث فيها وإعراب تؤثره ، وقد دللنا على أن الأسماء سابقة للإعراب . والإعراب داخل عليها ، والحروف عوامل فى الأسماء والأفعال مؤثرة فيها المعانى والإعراب . فقد وجب أن تكون بعدها .

سؤال يلزم القائلين بهذه المقالة . يقال لهم : قد أجمعتم على أن العامل قبل المعمول فيه ، كما أن الفاعل قبل فعله ، وكما أن المحدِث سابق لحدَثه . وأنتم جميعاً مُقِرّون أن الحروف عوامل فى الأسماء والأفعال ، فقد وجب أن تكون الحروف قبلها حقاً سابقة لها . وهذا لازم لكم على أوضاعكم ومقاييسكم[2] .

الجواب أن يقال : هذه مغالطة . ليس يشبه هذا الحدَث والمحدِث ، ولا العلةَ والمعلول ، وذلك أنا نقول إن الفاعل فى جسمٍ فعلاً ما ، من حركةٍ وغيرها ، سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم . فنقول إن الضارب قبل ضربه الذى أوقعه بالمضروب . لا يجب من ذلك أن يكون سابقاً للمضروب موجوداً قبله . بل يجب أن يكون سابقاً لضربه الذى أوقعه به . وقد يجوز أن يكون المضروب أكبر سنا من الضارب .

---

(١) فى الأصل : « تدل » .

(٢) قال السيرافى « وهذا محال فاسد لأن الحروف جاءت لمعان فى الأسماء والأفعال ولا يقمن بأنفسهن » شرح الكتاب ١ : ١٠ .

٢١/أ ونقول أيضاً : إن النجار / سابق للباب الذى نجره . ولا يجب من ذلك أن يكون سابقاً للخشب الذى منه نجر الباب . ومثل هذا واضح بيّن . فكذلك مثال هذه الحروف العوامل فى الأسماء والأفعال ، وإن لم تكن أجساماً ، فنقول الحروف سابقة لعملها فى هذه الأسماء والأفعال الذى هو الرفع والنصب والخفض والجزم ولا يجب من ذلك أن تكون سابقة للأسماء والأفعال نفسها . وهذا بيِّن واضح[1] .

---

(١) قال ابن الأنبارى « فإن قيل فلم قدم الاسم على الفعل والفعل على الحرف ؟ قيل إنما قدم الاسم على الفعل لأنه الأصل ويستغنى بنفسه عن الفعل نحو زيد قائم . وأخر الفعل عن الاسم لأنه فرع عليه لا يستغنى عنه . فلما كان الاسم هو الأصل ويستغنى عن الفعل ، والفعل فرع عليه ومفتقر إليه كان الاسم متقدما عليه . وإنما قدم الفعل على الحرف لأن الفعل يفيد مع الاسم نحو قام زيد . وأخر الحرف عن الفعل لأنه لا يفيدمع اسم واحد لأنك لو قلت بزيد أو لزيد من غير أن تعلق الحرف بشىء لم يكن مفيداً . فلما كان الفعل يفيد مع اسم واحد والحرف لا يفيد مع اسم كان الفعل مقدما عليه » أسرار العربية : ٩

باب القول فى الأفعال أيها[1] أسبق فى التقدم

اعلم أن أسبق الأفعال فى التقدّم الفعل المستقبَل . لأن الشىء لم يكن ثم كان ، والعَدَم سابق للوجود ، فهو فى التقدم منتظَر ، ثم يصير فى الحال (ثم)[2] ماضياً فيخبر عنه بالمضىّ . فأسبق الأفعال فى المرتبة المستقبل ، ثم فعل الحال ، ثم الماضى[3] .

---

(١) فى الأصل « أيهما » .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) قال السيرافى « إن فى ذلك قولين : أحدهما أن المستقبل أول الأفعال ثم الحال ثم الماضى . وهذا شىء كان يذهب إليه الزجاج وغيره . والحجة فيه أن الأفعال المستقبلة تقع بها العدات ثم توجد بعد تقدم الميعاد وانتظار الموعود فيكون حالا ثم يأتى عليه غير زمان وجوده فيكون ماضيا .

والقول الثانى أن الحال هو أول الأفعال ويكون الأقرب إليه فى الترتيب المستقبل وتاليه الماضى . . . . » ثم يورد الحجة فى ذلك . . . شرح الكتاب ١ : و ٢ .

باب عن فعل الحال وحقيقته

إن قال قائل : قد ذكرت أن الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين ، والحركة لا تبقى وقتين ، وأصحابكم البصريون يعيبون على الكوفيين القول بالفعل الدائم لهذه العلة نفسها إن الحركة لا تبقى زمانين ، وأنه محال قول من قال فعل دائم[1] وقد جعلتم أنتم أيضاً الأفعال ثلاثة أقسام فقلتم فعل ماض ، وفعل مستقبل ، وفعل فى الحال . فأما الماضى والمستقبل فمعقولان . ولم ينفك فعل الحال من أن يكون فى حيّز الماضى أوالاستقبال ، و إلاّ رجعتم إلى ما أنكرتموه .

قيل له : الفعل على الحقيقة ضربان كما قلنا ، ماض ومستقبل ؛ فالمستقبل مالم

---

(١) قال السيرافى « وقسم الكوفيون الأفعال ثلاثة أقسام : ماض ، ومستقبل ، وهو ما فى أوله الزوائد الأربع نحو يقوم وأقوم وتقوم ونقوم ، والثالث الفعل الدائم وهو قائم وذاهب وضارب وأشباهه ، وهو الحال . وكان فيما سموه من ذلك فعلا دائما غلط من وجوه : منها أن قائم وضارب ونحـوها أسماء بدخول عوامل الأسماء عليها . ومنها أن إعرابها كإعراب الأسماء فى الرفع والنصب والخفض . ومنها أنها يدخل عليها التنوين والألف واللام والإضافة فكيف يجوز أن يسموا قائما أو ضاربا فعلا وفيها علامات الأسماء كلها ؟ ومنها أنهم سموه دائما وهـذه التسمية يبطل معناها لأن الذى سموه دائما ليس بفعل ماض ولا مستقبل فهو فعل فى الوقت الحاضر لا يبقى لأنه بمعنى الآن وهو حد قياس الماضى والمستقبل ومعنى الدائم أنه يدوم ويبقى .

وإن قال قائل ضارب تعمل عمل يضرب فسميناه بالفعل لأنه يعمل عمله قيل له لو كان الشىء إذا عمل عمل شىء سميناه باسمه لوجب أن نسمى إنّ وأخواتها أفعالا لأنها تنصب كما تنصب الأفعـال وكذلك نسمى عشرين وما جرى مجراها أفعالا لأنها تنصب كما تنصب الأفعـال وتسمى المصدر فعلا لأنه ينصب كما ينصب الفعل ونسمى الأسماء التى تخفض ما بعدها حروفا لأن أصل الخفض لحروف الخفض والأسماء التى تخفض بتأويل الحروف . . . ولولا الإطالة لذكرت أكثر من هذا . فإن قال قائل سمينا ضاربا فعلا لأنه لا فرق بين قولنا زيد ضارب عمراً وقولنا زيد يضرب عمراً قيل له : لو جاز أن نحمل ضاربا على يضرب فنسويه فعلا لاستوائهما فى المعنى جاز أن نحمل يضرب على ضارب فتسمى يضرب اسما لاستوائهما فى المعنى . وهذا قلب الأسماء عن حقائقها » .

شرح الكتاب : ١ ورقة ٤٩٣ .

يقع بعد ، ولا أتى عليه زمان ، ولا خرج من العَدَم إلى الوجود . والفعلُ الماضى ماتقضَّى ، وأتى عليه زمانان لا أقل من ذلك ؛ زمان وجد فيه ، وزمان خُبِّر فيه عنه فأما فعل الحال فهو المُتكوِّن فى حال خطاب المتكلم ، لم يخرج إلى حيّز المضىّ والانقطاع ، ولا هو فى حيّز المنتظَر الذى لم يأت وقته ، فهو المتكوّن فى الوقت الماضى وأول الوقت المستقبل / ففعل الحال فى الحقيقة مستقبل ، لأنه يكون أولا أولا ، فكل جزء خرج منه إلى الوجود صار فى حيّز المضى . فلهذه العلة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل نحو قولك زيد يقوم الآن ، ويقوم غداً ، وعبد الله يركب الآن ، ويركب غداً . فإن أردت أن تخلصه للاستقبال أدخلت عليه السين أو سوف فقلت سيقوم زيد ، وسوف يركب عبد الله ، فيصير مستقبلا لا غير[(١)] .

٢١/ب

سؤال على البصريين فى فعل الحال . يقال لهم : هلاّ كان للفعل الحال لفظ ينفرد به من المستقبل ، لايشركه فيه غيره ليعرف بلفظه أنه للحال ، كما كان للماضى لفظ يعرف به أنه ماض ؟

الجواب . قالوا : لما ضارع الفعل المستقبل الأسماءَ بوقوعه موقعها ، وبسائر وجوه المضارعة المشهورة التى تذكر فى مواضعها مسطرة فى كتبهم ، قوى فأعرب وجعل بلفظ واحد يقع بمعنيين حملاً له على شبه الأسماء ، كما أن من الأسماء مايقع بلفظ واحد لمعانٍ كثيرة ، من ذلك العين التى يبصر بها ، وعين الماء ، وعين الركية[(٢)]

---

(١) فصل السيرافى القول فى ذلك ثم قال « فكل فعل صح الاخبار عن حدوثه فى زمان بعد زمان حدوثه فهو فعل ماض . والفعل المستقبل هو الذى يحدث عن وجوده فى زمان لم يكن فيه ولا كان قبله . فقد تحصل الماضى والمستقبل وبقى قسم ثالث وهو الفعل الذى يكون زمان الاخبار عن وجوده هو زمان وجوده وهو الذى قال سيبويه وما هو كائن لم ينقطع » .
شرح الكتاب ١ : ١٢ .

وقد بين ابن يعيش لطف زمان الحال ورد على من أنكره من المتكلمين فى شرح المفصل ٧ : ٤ .

(٢) جاء فى مادة « عين » فى اللسان « عين الركية مفجر مائها ومنبعها » .

وعين الميزان ، وعين القوم وهو الربيئة[1] ، والعين الحاضر من المال ، والعين سحابة تنشأ من قبل القبلة ، والعين نفس الشيء ، والعين مصدر عِنْت الرجل عيناً إذا أصبته بعين[2] في أشباه لهذا كثيرة جداً معروفة في اللغة . كذلك جعل الفعل المستقبل بلفظ واحد يقع لمعنيين ليكون ملحقاً بالأسماء حين ضارعها . والماضي لم يضارع الأسماء فتكون له قوتها ، فبقى على حاله .

---

(١) فى مادة « ربأ » من اللسان جاء قوله « الربيئة الطليعة وإنما أنثوه لأن الطليعة يقال له العين والعين مؤنثة . والجمع الربايا » وفى مادة « عين » جاء « اعتان فلان لنا أى صار عينا أى ربيئة » .

(٢) تجد هذه الأمثلة مع شيء يسير من التغيير فى اللفظ فى شرح كتاب سيبويه للسيرافى ١ : ١٨٧ .

باب ذكر العلة فى تسمية هذا النوع من العلم نحوا

إن سأل سائل فقال : ما السبب فى تسمية هذا النوع من العلم نحوا ولم حكم به ؟ قيل له : السبب فى ذلك ماحكى عن أبى الأسود الدؤلى[1] أنه لما سمع كلام المولدين / بالبصرة من أبناء العرب ، أنكر مايأتون به من اللحن لمشاهدتهم الحاضرة وأبناء العجم . وأن ابنة له قالت له ذات يوم : يابه[2] ما أشدُّ الحرِّ ، فقال لها : الرمضاء فى الهاجرة يا بنيَّة . أو كلاماً نحو هذا ، لأن فى الرواية اختلافاً فقالت له : لم أسألك عن هذا ، إنما تعجبت من شدة الحر . فقال لها : فقولى إذاً ما أشدَّ الحرَّ . ثم قال : إنا لله ، فسدت ألسنة أولادنا . وهمَّ أن يضع كتاباً يجمع فيه أصول العربية،فمنعه من ذلك زياد[3] . وقال : لانؤمن أن يتكل الناس عليه ويتركوا اللغة وأخذ الفصاحة من أفواه العرب ، إلى أن فشا اللحن وكثر وقبح . فأمره أن يفعل ما كان نهاه عنه ، فوضع كتاباً فيه جمل العربية ثم قال لهم : انحوا هذا النحو ، أى اقصدوه . والنحو القصد ، فسمى لذلك نحوا[4] .

٢٢ / أ

ويقال إنه أول من سطر فى كتاب الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى . فسئل عن ذلك فقال : أخذته من أمير المؤمنين على بن أبى طالب صلى الله عليه وسلم .

وقد يغلب الاسم أو الصفة أو اللقب على شىء فيعرف به خاصة دون غيره ممن هو فى معناه . ألا ترى أن الفقه الفهم ، يقال فقهت الحديث مثل فهمت ،

---

(١) هو ظالم بن عمرو . قيل إنه أول من كتب فى النحو . مات سنة ٦٩ هـ وقد ذكر السيرافى نسبه بالتفصيل . شرح الكتاب ١ : ٣٠٨

(٢) أصلها « يا أبه » بتاء تقلب عند الوقف هاء .

(٣) زياد بن أبيه وكان والى العراق وقصته مع أبى الأسود مروية على غير هذا الوجه فى وفيات الأعيان فى ترجمة أبى الأسود .

(٤) فى الحدود النحوية للفاكهى « النحو علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء » .

ورجل فقيه وفَقِه أى فهم . ثم صار الفقه علم الدين خاصة ، فإذا قيل رجل فقيه فإنما يراد به العالم بأمر الشريعة ، و إن كان كل من فهم علماً وحذقه فهو فقيه به . وكذلك الطب هو الحذق . يقال منه رجل طب وطبيب ، إذا كان حاذقا ، ثم لزم الطبيب من عنى بعلم الفلاسفة المؤدى إلى حفظ الصحة ، والكاسب للصحة خاصة . ومثل هذا كثير .

باب الفرق بين النحو واللغة والاعراب والغريب

النحو اسم لهذا الجنس من العلم . وقد بينا اشتقاقه ، وذكرنا السبب فى تسميته بذلك . والإعراب أصله البيان . يقال : أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان / عنها ، ورجل مُعْرِب أى مبين عن نفسه ، ومنه الحديث « الثَّيِّب تُعرب عن نفسها[1] . . » هذا أصله . ثم إن النحويين لما رأوا فى أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعانى ، وتبين عنها ، سموها إعرابا[2] أى بيانا . وكأن البيان بها يكون . كما يسمى الشيء باسم الشيء إذا كان يشبهه أو مجاوراً له . ويسمى النحو إعرابا ، والإعراب نحواً سماعا ، لأن الغرض طلب علم واحد[3] . وأما اللغة ، وهى العربية التى فضل الله عز وجل بها العرب وأنطقهم بها ، فهى لغتهم . كما أن لكل قوم لغة يتكلمون بها[4] .

٢٢/ب

واللِّسن — بكسر اللام — اللغة أيضاً . حكى أبو عمرو لكل قوم لِسن أى لغة يتكلمون بها .

والإعراب الحركات المبينة عن معانى اللغة . وليس كل حركة إعرابا ، كما أنه ليس كل الكلام معُرَبا[5] .

---

(١) « الثيب تعرب عن نفسها والبكر رضاها صمتها » رواه أحمد فى مسنده ٤ : ١٩٢ وابن ماجة فى سننه ١ : ٦٠٢ .

(٢) ذكر ابن الأنبارى ثلاثة أوجه تبين التسمية بالإعراب فى أسرار العربية : ٩ .

(٣) جاء فى الحدود النحوية للأبدى « حد الإعراب لفظا ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو سكون أو حذف .

وحده معنى تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا » الورقة : ٢ .

(٤) قال ابن جنى : اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم . الخصائص ١ : ٣٣

(٥) قال ابن جنى : الإعراب هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ . الخصائص ١ : ٣٥ .

والدليل على صحة ما قلنا من معنى اللغة والإعراب ، والفرق بينهما ، أنه ليس كل من عرف الإعراب (و)[1] فهم وجوه الرفع والنصب والخفض والجزم ، أحاط علما باللغة كلها ولا فهمها . ولا من فهم من اللغة قطعة ولم يُرِض نفسه فى تعلّم الإعراب ، عرف الإعراب ، ولا درى كيف مجاريه . وهذا بيّن واضح .

وأما الغريب فهو ما قلّ استماعه من اللغة . ولم يدُرْ فى أفواه العامة ، كما دار فى أفواه الخاصة كقولهم : صكمت[2] الرجل أى لكمته . وكقولهم للشمس يوح[3] ، وقولهم رجل ظروري[4] للكَيِّس . وقولهم للقصير الغليظ طُرُبّ[5] . وقولهم فلان مخرنبق لينباع[6] أى مطرق ليثب ، وقيل ساكت ، وقيل منتظر فرصة .

وهذا كثير جداً . وهذا وما أشبهه ، وإن كان عربياً عند قوم ، فهو معروف عند العلماء ، وليس كل العرب يعرفون اللغة كلها ، غريبها وواضحها ومستعملها وشاذها ، بل هم فى ذلك طبقات يتفاضلون فيها . كما أنه ليس كلهم يقول الشعر ويعرف الأنساب كلها ، وإنما هو فى بعض دون بعض . وأما اللغة الواضحة المستعملة سوى الشاذ والنوادر ، فهم فيها شرع واحد .

---

(١) زيادة يقتضيها المعنى .

(٢) جاء فى اللسان : صكمه صكما ، ضربه ودفعه . وعن الأصمعى صكمته ولكمته . . كله إذا دفعته .

(٣) يوح من أسماء الشمس كما فى اللسان .

(٤) جاء فى مادة ظرا من اللسان . الظروري : الكيس ظرى يظرى إذا كاس .

(٥) فى الأصل (ظروب) والصواب ما ذكرت . جاء فى اللسان : الطرب على مثال عتل ، القصير الغليظ .

(٦) جاء فى مادة خرنق : المخرنبق المطرق الساكت الكاف . وفى المثل مخرنبق لينباع أى ليثب أو ليسطو إذا أصاب فرصة فمعناه أنه سكت لداهية يريدها .

باب القول فى معنى الرفع والنصب والجر / من طريق اللغة

قد قلنا إن الإعراب حركة ودللنا على معناه . والحركة لا تقوم بنفسها ولا توجد إلا فى حرف ، فلما كان الرفع والنصب والجر قد يكون فى الكلام لأشياء بسوى[1] الحركة كما بينا ذلك فيما تقدم ، وكان الأصل الحركة ، وهو الأعم الأكثر ، نسبوا ذلك كله إلى الحركة ، فنسبوا الرفع كله إلى حركة الرفع لأن المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ويجمع بين شفتيه وجُعل ما كان منه بغير حركة موسوماً أيضاً بسمة الحركة لأنها هى الأصل . والمتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه ، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى ، فيبين للناظر إليه كأنه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه . وأما الجر فإنما سمى بذلك لأن معنى الجر الإضافة ؛ وذلك أن الحروف الجارة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها كقولك مررت بزيد ، فالباء أوصلت مرورك إلى زيد . وكذلك المال لعبد الله . وهذا غلام زيد .

هذا مذهب البصريين وتفسيرهم . ومن سماه منهم (و[2]) من الكوفيين خفضاً ، فإنهم فسروه نحو تفسير الرفع والنصب فقالوا لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به ، وميله إلى إحدى[3] الجهتين .

وأما الجزم فأصله القطع[4] . يقال جزمت الشىء وجذمته[5] وبترته

---

(١) فى الأصل (لأشياء لسوى الحركة) والصواب ما ذكرت وهو يريد ما سبق أن ذكره من الإعراب بالألف والواو والياء .

(٢) زيادة للسياق .

(٣) فى الأصل « أحد » .

(٤) جاء فى اللسان : الجزم القطع . . . ومنه جزم الحرف ، وهو فى الإعراب كالسكون فى البناء . . . المبرد : إنما سمى الجزم فى النحو جزما لأن الجزم فى كلام العرب القطع يقال أفعل ذلك جزما فكأنه قطع الإعراب عن الحرف .

(٥) الجذم والخذم والحذم كلها بمعنى القطع .

وجذذته[١] وصلمته[٢] وفصلته وقطعت بمعنى واحد . فكأن معنى الجزم قطع الحركة عن الكلمة ، هذا أصله ، ثم جعل منه ما كان بحذف حرف على هذا ، لأن حذف الحركة وحذف الحرف جميعاً يجمعهما الحذف . وكان المازنى[٣] يقول : الجزم قطع الإعراب . فمعنى جزم الفعل المستقبل قطع الإعراب عنه ، وذلك أن الفعل المستقبل ، عنده وعند جميع البصريين ، إنما يعرب إذا وقع موقع اسم . فقولك مررت برجل يقوم ، تقديره مررت برجل قائم ، وكذلك محمد ينطلق ، تقديره محمد منطلق . قال المازنى : فإذا قات زيد لم يقم ، فقد وقع الفعل موقعاً لا يقع فيه الاسم ، فرجع إلى أصله وهو البناء .

٢٣/ب وأقول إن هذا القول غير صحيح . وما أراه بيّناً عنه . وذلك / أنه يجب من هذا أن تكون الأفعال أيضاً فى حال النصب غير معربة فى قولك : إذاً أكرمك ولن يقوم زيد وما أشبه ذلك ، لأنها قد وقعت موقعاً لا تقعه الأسماء . والمازنى يقول هى معربة ، ومع ذلك فإن المبنى لا يتغيّر عن حاله ، وهذه الأفعال تغيّرها العوامل .

---

(١) جذذت الشيء : قطعته وكسرته ، والجذ والحذ بمعنى القطع المستأصل .

(٢) صلم الشيء صلما قطعه من أصله .

(٣) ترجمنا له فى ص ٧٩

باب ذكر الفائدة فى تعلم النحو

فإن قال قائل : فما الفائدة فى تعلّم النحو ، وأكثر الناس يتكلمون على سجيتهم بغير إعراب ، ولا معرفة منهم به ، فيَفهمون ويُفهمون غيرهم مثل ذلك ؟ فالجواب فى ذلك أن يقال له : الفائدة فيه الوصول إلى التكلّم بكلام العرب على الحقيقة صواباً غير مبدل ولا مغيّر ، وتقويم كتاب الله عز وجل ، الذى هو أصل الدين والدنيا والمعتمد ، ومعرفة أخبار[1] النبى صلى الله عليه وسلم ، وإقامة معانيها على الحقيقة . لأنه لاتفهم معانيها على صحة إلاّ بتوفيتها حقوقَها من الإعراب . وهذا ما لا يدفعه أحد ممن نظر فى أحاديثه صلى الله عليه وسلم وكلامه . وقد قال الله عز وجل فى وصف كتابه ﴿ إنّا أنزلْناهُ قُرْآناً عَرَبِيًّا ﴾[2] . وقال ﴿ بِلِسانٍ عَرَبِيٍّ مُبِيْنٍ ﴾[3] وقال « قُرْآناً عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ ﴾[4] فوصفه بالاستقامة كما وصفه بالبيان فى قوله ﴿ بِلِسانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ وكما وصفه بالعدل فى قوله ﴿ وكذلكَ أنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ﴾[5].

وأخبرنا أبو إسحق الزّجاج[6] قال : سمعت أبا العباس المبرّد[7] يقول : كان بعض السلف يقول عليكم بالعربية ، فإنها المروءة الظاهرة ، وهى كلام الله عز وجل وأنبيائه وملائكته .

---

(١) يعنى أحاديثه .

(٢) تتمة الآية « لعلكم تعقلون » سورة يوسف الآية : ٢ .

(٣) وقبلها ﴿ وإنّه لتنزيلُ ربّ العالَمين نزل به الروحُ الأمينُ على قلبكَ لتكونَ مِنَ المُنذِرين بلسانٍ عربيٍّ مُبين ﴾ سورة الشعراء الآيات ١٩٢ — ١٩٥ .

(٤) تتمتها « لعلهم يتقون » الزمر . الآية ٢٨ .

(٥) تتمتها « ولئن اتبعت أهواءهم بعد ما جاءك من العلم مالك من الله من ولى ولا واق » سورة الرعد . الآية ٣٧ .

(٦ ، ٧) ترجمنا له فى ص ٤٠

وقال ابن عباس : ما أنزل الله تعالى كتاباً إلا بالعربية ، ثم ترجم لكل نبي على لسان أمته . وقال عمر بن الخطاب : عليكم بالعربية ، فإنها تثبت العقل وتزيد فى المروءة .

وقال عمر أيضاً : لَأَن أقرأ فأخطىء أحبُّ إلى من أن أقرأ فألحن . لأنى إذا أخطأت رجعت ، وإذا لحنت افتريت .

٢٤ / أ وقال أبو بكر وعمر : تعلّمُ إعراب القرآن أَحَبُّ إلينا / من تعلّم حروفه . وقال عمر لقوم رموا فأساؤوا الرمى فقال : بئس مارميتم . فقالوا : إنا قوم متعلمين فقال : والله لَخطؤكم فى كلامكم أشد من خطئكم فى رميكم . سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « رحم الله امرأً أصلح من لسانه » وقال بعض السلف : ربما دعوت فلحنت ، فأخاف ألاّ يستجاب لى . وقال أمير المؤمنين عليّ عليه السلام « قيمة كل امرىء مايحسن » وهذا قول جامع فى فنون العلم .

وبعد فأدب العرب وديوانها هو الشعر ، ولن يمكن أحداً[1] من المولدين إقامته إلا بمعرفة النحو . ولا يطيق أحد من المتكلفين قول الشعر أن يتعاطى قوله إلا بعد إتقانه وجوه العربية ، فإن تكلفه منهم متكلف ، غير عارف بالعربية ، خبط فى عشواء ، وبان عواره للخاصة فى أقرب مدة .

وهذا باب يطول جداً ، أعنى مدح العربية والنحو ، وفيما ذكرت منه مقنع فى هذا الموضع . فأما من تكلّم من العامة بالعربية بغير إعراب فيُفهم عنه ، فإنما ذلك فى المتعارف المشهور والمستعمل المألوف بالدراية . ولو التجأ أحدهم إلى الإيضاح عن معنىً ملتبس بغيره ، من غير فهمه بالإعراب ، لم يمكنه ذلك . وهذا أوضح من أن يحتاج إلى الإطالة فيه .

---

(١) فى الأصل « أحد » .

باب ذكر علة دخول التنوين فى الكلام ووجوهه

اعلم أن التنوين يدخل فى الكلام لثلاثة معان .

أحدها الفرق بين المتمكّن الخفيف فى الأسماء ، وبين الثقيل الذى ليس بمتمكن ، كذلك قال سيبويه[1] : والتنوين علامة للأمكن عندهم ، وتركه علامة لما يستثقلون[2] فجعله سيبوبه فارقاً بين المتصرّف من الأسماء وغير المتصرّف وجعله لازماً للمتصرّف لخفّته .

وقال الفرّاء[3] التنوين فارق بين الأسماء والأفعال . فقيل له : فهلاّ جُعل لازماً للأفعال ؟ فقال : الأفعال ثقيلة ، والأسماء خفيفة ، فجعل لازماً للأخف . وهذا القول مأخوذ من الأول . / لأن مالا ينصرف مضارع الفعل ، وقد رجع ذلك إلى معنى واحد . ٢٤/ب

وقال بعض الكوفيين : التنوين فاصل بين المفرد والمضاف . وهذا أحد المعانى التى يدخل لها التنوين .

والمعنى الثانى أن يكون عِوضاً من محذوف من الكلمة . وذلك قولك هؤلاء جوارٍ وسوارٍ وغواشٍ وقواصٍ . وذلك أن التنوين فى هذا الجنس عوض من نقصان البناء ، ولذلك صار لازماً . وأصله جوارى وسوارى ، فاستثقلت الضمة فى الياء المكسور ما قبلها . وكذلك كان فى حال الجر ، مررت بجوارى وسوارى مثلا ، فاستثقلت الكسرة قبلها أيضاً فأسكنت ، فلمّا سكنت نقص البناء ،

---

(١) قال سيبويه « اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض . فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هى الأول وهى أشد تمكنا ، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون » الكتاب ١ : ٦ .

(٢) الكتاب ١ : ٧ .

(٣) ترجمنا له فى ص ٥٦ .

فأدخل عليه التنوين عوضاً من نقص البناء ، فسقطت الياء لسكونها وسكون التنوين بعدها ، فقيل جوارٍ يا هذا . فهذا فى حال الرفع والجر منوّن كما ترى تقول هؤلاء جوارٍ وسوارٍ ، ومررت بجوارٍ وسوارٍ وغواشٍ . ولولا أن التنوين عوض من نقصان البناء ، لما دخله التنوين ، لأن هذا المثال لاينصرف على حال فى معرفة ولانكرة إذا لم يكن معتلّ اللام ، نحو مساجد ومضارب، فإذا صرت إلى حال النصب وفّيته حظّه من الإعراب ، لخفة الفتحة فمنعته الصرف ، فقلت: رأيت جوارىَ وغواشىَ وسوارىَ . لأنه حين تم بناؤه رجع إلى أصله فلم ينصرف لذلك فالتنوين فى هذا الجنس من الأسماء عوض من نقصان البناء كما ترى . فإن كان من هذا الجنس المعتل اللام ماينصرف نظيره ، جعلته مصروفاً فى النصب فقلت هذا قاضٍ وغازٍ ورامٍ ، ومررت بقاضٍ وغازٍ ورامٍ ، ورأيت قاضياً وغازياً ورامياً ، فصرفته . فإن سميت امرأة باسم من هذه الأسماء ، كان فى حال الرفع والخفض منوّناً فى المعرفة ، وفى حال النصب غير منون ، فقلت فى امرأة اسمها قاضى : هذه قاض ، ومررت بقاض ، ورأيت قاضىَ فاعلم فلم تصرفها فى حال النصب ، لأن المذكر إذا سمى به مؤنث لم يصرف فى المعرفة ، قلّت حروفه أو كثرت / وإنما نونته فى حال الرفع والخفض ، كما نونت جوارى وغواشى ، لأن التنوين فيه عوض من نقصان البناء . والفرق بين قاض وغاز وبابه ، وبين جوار وغواش وبابه ، أن قاضياً وما أشبهه مستحق للتنوين منصرف . فما لحقه النقصان فى حال الرفع والخفض ، صار فيه عوضاً من نقصان البناء فلزمه ، وباب جوار وغواش غير مستحق للتنوين ، لأنه من باب مساجد وضوارب ، فلما لحقه النقصان أدخل عليه التنوين عوضاً من نقصان البناء .

٢٥ / أ

والمعنى الثالث الذى يدخل التنوين من أجله ، هو أن يكون فرقاً بين الأسماء المعرفة والنكرة فى بعض الأسماء خاصة . وهى الأسماء التى فى أواخرها زوائد من الألفاظ الأعجمية نحو عمرويه وبكرويه وسيبويه وما أشبه ذلك ، لأن هذه الأسماء

لما جاءت فى أواخرها ألفاظ ليست فى كلام العرب استثقلوها ، فأجروها مجرى الأصوات ، ومنعوها الإعراب ، و بنوها على الكسر لسكون ما قبل أواخرها فيقولون هذا عمرو يهِ و بكرو يهِ ، ورأيت عمرو يهِ و بكرو يهِ ، ومررت بعمرو يهِ و بكرو يهِ ، بالكسر فى كل حال . فإذا أرادوا تنكيرها نونوها ، فقالوا هذا عمرو يهٍ ومررت بعمرو يهٍ آخر ، فجعلوا التنوين دليلا على المنكور منها ، وكذلك الأصوات وحكاياتها ، يقال : قال الغراب غاقِ ، إذا أرادوا التعريف كأنهم قالوا قال الصوت الذى تعرفه وسمعت به ، فلم ينونوه . و إذا أرادوا التنكير نونوا ، فقالوا : قال الغراب غاقٍ يا هذا ، كأنهم قالوا : قال صوتاً من الأصوات . وكذلك جميع الأصوات والحكايات والزجر ، يفرّق بين معرفتها ونكرتها بالتنوين .[1]

---

(١) يغفل الزجاجى ذكر تنوين المقابلة ، ولعله يراه للتمكين فقد قال بذلك بعض النحويين واظر مغنى اللبيب ٢ : ٣٤٠ .

باب ذكر علّة ثقل الفعل وخفّة الاسم

قال البصريون : الفعل أثقل من الاسم . لأن الأسماء هى الأولى . وهى أشدّ تمكناً من الأفعال ، لأن الأسماء يستغنى بعضها ببعض عن الأفعال . كقولك : الله ربّنا ، ومحمد نبينا ، وزيد أخوك . والفعل لايستغنى عن الاسم ، ولا يوجد إلاّ به[1] . وكشف بعضهم عن هذا المعنى أبيَن من هذا فقال : وجه ثِقَل الفعل وخفَّة / الاسم أن الاسم إذا ذكر فقد دلَّ على مُسمّى تحته ، نحو رجل وفرس ولا يطول فكر السامع فيه ، والفعل إذا ذكر لم يكن (بدّ)[2] من الفكر فى فاعله ، لأنه لاينفك منه ، و يستحيل وجوده من غير فاعل . قالوا ولذلك صارت النكرات من الأسماء أخفَّ من المعارف ، لأنه إذا ذُكر الواحد منها دلَّ على مُسمًّى تحته ، بغير فكر فى تحصيله بعينه ، و إذا ذُكر الاسم المعروف فلا بدَّ من الفكر فى تحصيله دون سائر من يشركه فيه . ألا ترى أنك إذا قلت: جاءنى رجل ، فليس للسامع فكر فى تحصيله ، لأنه واحد من جنس . و إذا قلت : جاءنى محمد ، ذكرت واحداً معروفاً فسبيله أن يحصّله[3] بعينه من سائر من قد يشركه فى التسمية ، و إلاَّ لم يكن لذلك معنى ، وكنت تقول له : جاءنى رجل يقال له محمد و إنما تقول له هذا عند ظنّك بأنه عارف به ور بما أشكل[4] .

٢٥/ب

وقال آخرون : إنما خفَّ الاسم لأنه لايدل إلا على المسمَّى الذى تحته . وثقل

---

(١) ذكر سيبويه ذلك فى الكتاب ١ : ٦ وفصله السيرافى فى « شرح الكتاب » ١ : ١٦٦ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) فى الأصل (يحمله) .

(٤) قال سيبويه « واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهى أشد تمكناً ، لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به » الكتاب ١ : ٦ وتجد رأى السيرافى فى كون التعريف أثقل من التنكير فى شرح الكتاب ٤ : ٧٤ .

الفعل لدلالته على الفاعل ، والمفعول والمفعولَيْن والثلاثة ، والمصدر ، والظرفَيْن من الزمان والمكان ، والحال ، وما أشبه ذلك .

وقال الكسائىّ[١] ، والفرّاء[٢] ، وهشام[٣]: الاسم أخف من الفعل ، لأن الاسم يستتر فى الفعل ، والفعل لايستتر فى الاسم .

وكان ثعلب[٤] يقول : الأسماء أخف من الأفعال ، لأن الأسماء جوامد لاتتصرّف ، والأفعال تتصرف . فهى أثقل منها.

---

(١) هو أبو الحسن على بن حمزة . كان إماما فى النحو واللغة والقراءة . مات سنة ١٨٩ وقيل سنة ١٩٣ هـ . ترجمته فى طبقات الزبيدى : ١٣٨ ونزهة الألبا : ٨١ ومعجم الأدباء ١٣ : ١٦٧ وإنباه الرواة ٢ : ٢٥٦ .

(٢) ترجمنا له فى ص ٥٦

(٣) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير . من نحاة الكوفة مات سنة ٢٠٩ هـ . ذكر فى بغية الوعاة : ٤٠٩ ومعجم الأدباء : ١٩ : ٢٩٢

(٤) أبو العباس أحمد بن يحي . كبير نحاة الكوفة فى عصره . مات سنة ٢٩١ هـ وترجمته مستوفاة فى طبقات الزبيدى : ١٥٥ ونزهة الألبا : ٢٩٣ ومعجم الأدباء ٥ : ١٠٢ — ١٤٦ وإنباه الرواة ١ : ١٣٨ .

باب علة امتناع الأسماء من الجزم

قال سيبويه فى ذلك قولين . قال فى أول الرسالة ، وهو القول الذى يعتمد عليه أصحابه ، لم تجزم الأسماء لخفتها ولزوم التنوين إياها . فلو جُزمت سقطت منها الحركة والتنوين ، فكانت تختلّ[1] وذلك أنك لو أردت جزم جعفر لزمك إسكان الراء ، وبعدها التنوين ، فكان يلزم حذف التنوين ، لأنه ساكن وقبله الراء ساكنة ، فكان يختلّ الاسم لذلك . ومع ذلك فإنه قد يكون من الأسماء ما يكون الحرف الذى قبل آخره ساكناً ، نحو زيد وبكر وما أشبه ذلك ، فلو جزم هذا النوع من / الأسماء اجتمع فيه ثلاث سواكن فلم يمكن ذلك . ٢٦ / أ

سؤال على أصحاب سيبويه ، يقال لهم : فهلاَّ حين قدّرتم إسكان الراء من جعفر للجزم ، وبعده التنوين كما ذكرتم ، حرَّكتم أَحد الساكنين ولم تقدروا حذفه ؟

الجواب أن يقال له : لو حرَّكنا الراء من جعفر لالتقاء الساكنين بطل لفظ الجزم من الكلام ، لأنه كان كلّما جزم وأسكن[2] آخره للجزم ، يلزم أن يحرَّك لالتقاء الساكنين ، وهما الحرف الأخير والتنوين الذى بعده ، وكان يبطل لفظ الجزم من الكلام . مثال ذلك : أنك لو أردت جزم مثال جعفر ، لزمك إسكان آخره وتحريكه للتنوين الذى بعده .

سؤال آخر على أصحاب سيبويه فى هذا المذهب . يقال لهم : فهلاَّ حذفتم

(١) قال سيبويه « وليس فى الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة » الكتاب ١ : ٣ وشرح السيرافى ذلك مبينا السبب فى دخول التنوين على الاسم . شرح الكتاب ١ : ١٩ و ٢٠ .

(٢) الواو زيادة ليست فى الأصل .

آخر الحروف(١) وأبقيتم على التنوين لالتقاء الساكنين ، كما تفعلون ذلك فى الأفعال المعتلَّة اللامات ، نحو يقضى ويغزو وما أشبه ذلك ، فإذا جزمتموها حذفتم أواخرها ، وقد كانت أواخرها عندكم فى نيَّة حركة قبل الجزم فى حال الرفع ، لأن الجازم يدخل على الفعل المرفوع فيجزمه ، لأن المنصوب لا يدخل عليه الجازم . فلِمَ أجزتم فى الأفعال حذف حركة وحرف ، ولم تجيزوا ذلك فى الأسماء وقلتم إنها تختلّ ؟

الجواب فى ذلك أن يقال : إن الأفعال المعتلة اللامات قد سلبت حركتها فى حال الرفع ، فصار يُنطَق بها غير متحركة لاستثقال الحركات فيها ، فصارت بمنزلة غير متحرك ، كقولك زيد يقضى ويمشى ويدعو ويغزو ، فصار فى هذه الحال بمنزلة سائر السواكن، فلما دخل عليه الجازم(٢) حذف الساكن لأن الجزم هو القطع ، فإذا صادف الجازم حركة حذفها ، وإذا لم يصادف حركة وصادف حرفاً ساكناً حذفه ، لئلا يكون الجزم كالرفع(٣)، فلم يحذف الجزم غير حرف واحد ، ولم يحذف الحركة لأنها قد كانت حذفت قبله لعلة أخرى ، والاسم ليس كذلك لأنه متحرك الآخر ، وأنت تسلب منه الحركة للجزم ، ثم يلتقى الساكنان فيحذف آخره ، فيكون الجزم ذهاب الحركة والحرف معاً / فكان يختل . والدليل على صحة ما قلناه ، أن من يجرى المعتل مجرى الصحيح من العرب ، فيقول : زيد يقضى ويمشى ويغزو ويدعو ، فيحرك آخره فى حال الرفع ، لا يحذف منه فى حال الجزم إلا الحركة وحدها ، ويدع الحرف ، فيقول : زيد لم يقضى ولم يمشى بإثبات الياء ، فيجعل حذف الحركة علامة

٢٦/ب

(١) فى الأصل « آخر الحرف » . والصواب آخر حرف أو آخر الحروف كما ذكرت .

(٢) فى الأصل « الساكن » .

(٣) قال سيبويه « اعلم أن الآخر إذا كان يسكن فى الرفع حذف فى الجزم لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع » الكتاب ١ : ٧ .

للجزم . وكذلك يقول فى الرفع زيد يغزو ويدعو ، لأنه يجريه مجرى الصحيح . وهى لغة للعرب [1] مشهورة متفق على حكايتها . وأنشدوا من هذه اللغة :

أَلَمْ يأتيكَ والأنباءُ تَنْمِى   بما لاقتْ لَبونُ بنى زيادِ [2]

جعل إسكان الياء فى يأتيك علامة للجزم ، لأنه كان يضمّها فى حال الرفع .

سؤال آخر على أصحاب سيبويه فى هذا المذهب . يقال لهم : فإذا كنتم إنما امتنعتم من جزم الأسماء لئلا تحذفوا منها حركة وتنويناً كراهية أن تختلّ ، فما بالكم تقولون : هذا قاضٍ وغازٍ وداعٍ ومشترٍ ومهتدٍ . ومررت بقاضٍ وغازٍ وداعٍ وما أشبه ذلك من الأسماء اللواتى فى أواخرها ياءات مكسور ما قبلها ، فتحذفون منها فى حال الرفع الضمة ، وفى حال الخفض الكسرة ، ثم تحذفون الياء لسكونها وسكون التنوين ، فتذهبون من الاسم حرفاً وحركة ، وهذا هو الذى من أجله امتنعتم من جزم الأسماء بزعمكم ؟

الجواب أن يقال : إن هذا الاختلال ، وإن كان يلحق بعض الأسماء لاعتلالها ، فليس بلازم للأسماء كلها ، فاحتمل فى ذلك أن كان غير عام للأسماء كلها . ونحن لو أوجبنا للأسماء من أول وهلة الجزم لحقها الحذف والاختلال

---

(١) فى الأصل « لغة العرب » .

(٢) هذا البيت لقيس بن زهير العبسى الجاهلى . ورد فى كتاب سيبويه وعلق عليه الشنتمرى بقوله « أثبت الياء فى حال الجزم ضرورة ، لأنه إذا اضطر ضمها فى حال الرفع تشبيهاً بالصحيح ، وهى لغة لغيره ضعيفة فاستعملها عند الضرورة » الكتاب ١ : ١٥ وأما سيبويه فقال « أسكن الياء حملا لها على الصحيح وهى لغة للعرب يجرون المعتل مجرى السالم فى جميع أحواله . وقد استعملها ضرورة » . الكتاب ٢ : ٥٩ وقال السيرافى بعد ذكر التأويل السابق : « وفى الناس من يتأوله على غير هذا ، فيقول : نحن إذا قلنا يأتيك فى حال الرفع نقدر ضمة محذوفة ، فإذا جزمناه قدرنا حذف تلك الضمة وإن لم يظهر شىء من ذلك فى اللفظ ، كما نقول : رأيت العصا ومررت بالعصا وهذه العصا ، فتكون فى النية حركات مختلفة لا تظهر فى اللفظ ، ويشد هذا قراءة ابن كثير « إنه من يتقى ويصبر » فى بعض الروايات عنه » شرح الكتاب ١٢ : ورقة ٢٠٩ وورد هذا البيت أيضا فى لسان العرب حيث أضاف ابن منظور رواية ثانية منقولة عن الأصمعى ، هى : ألا هل اتاك . . . . الخ اللسان ٦ : ٣٨٤ والبيت فى كتاب « شرح الأبيات المشكلة الاعراب » : ٩٩ . والمغني ١ : ١٠٨

فكان يكون ذلك إجحافاً بها أصلاً . وما لم يكن عاما وكان نزراً يسيراً فى جنب الأسماء الصحاح ، كان أسهل فاحتمل فيه ذلك .

جواب آخر أن يقال : إن هذه الأسماء المعتلة اللامات نحو قاض وداع وما أشبه ذلك ، وإن كان يلزمها الحذف فى بعض الأحوال ، فليس بلازم لها . ألا ترى/إذا أدخلت فيها الألف واللام أو أضفتها لم تسقط منها شيئاً . كقولك : هذا القاضى والغازى والداعى ، وهذا قاضى واسط ، وغازى بلاد العدو ، وما أشبه ذلك . فلما كان الحذف إنما يلحقها فى حال واحدة استجازوه فيها، فلم يكن مفسداً لأصولها ولا ناقضاً لمعنى . ولو أوجبنا لها ولسائر الأسماء الجزم ، كان حذف الحركة لازماً لها فى كل حال ، وكان الحكم على لزوم الاختلال لها واجباً ، فلم يجز لذلك .

٢٧ / أ

جواب آخر ثالث : وهو أن هذه الأسماء يجريها كثير من العرب بالإعراب ولا يستثقلون فيها الحركات ، فلا يحذفون منها شيئاً فى حال رفع ولا نصب ولا خفض ، فيقولون: هذا قاضى وغازى وداعى . ومررت بقاضى وغازى وداعى[1] وكذلك ما أشبهه فيجرونه بالإعراب ولا يحذفون منه شيئاً . فهذا السؤال ساقط على مذهب هؤلاء .

جواب رابع يقال : هذه الأسماء لما كانت معتلّة ، ولم تسمع الحركات فيها فى حال الرفع والخفض ، جعل التنوين فيها عوضاً من نقصان البناء ، لا علامة للصرف . فلما لزمها التنوين حذفت الياء وبقى ما يدل عليها وهى الكسرة . فكان فى التنوين عوض من نقصان الياء وفى الكسرة دليل على الياء .

والدليل على أن التنوين فى هذه الأسماء عوض من نقصان البناء ، تنوينك مثل : جوار وقواض وغواش وسوار ، فى حال الخفض والرفع . فأما فى حال النصب فإن البناء يتم لخفة الفتحة ، فترجع إلى الامتناع من الصرف لكمال البناء ،

(١) فى الأصل « بقاض وغاز وداع » وزدنا الياء لأنها فى الأمثلة موضع الشاهد .

كقولك فى الخفض والرفع : هؤلاء جوارٍ وغواشٍ ، ومررت بجوارٍ وغواشٍ ، وفى النصب: رأيت جوارىَ وغواشىَ وقواضىَ، لاتصرفه .وكذلك لوسميت امرأة ورجلا بقاضٍ وغازٍ وما أشبه ذلك ، لنونته فى حال الرفع والخفض ، ومنعته من التنوين فى حال النصب إذا كان اسماً لامرأة ، ونونته إن كان لمذكر . وهذا يدل على أن التنوين عوض من نقصان البناء ، وأن هذا التنوين مخالف للتنوين الذى يلزم الأسماء السالمة .

القول الثانى من قول سيبويه فى امتناع الأسماء من الجزم .

قال فى آخر الرسالة : واعلم أن الأفعال أثقل من الأسماء ، لأن الأسماء هى الأولى / وهى أشد تمكناً ، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون[1] ، هذا لفظ سيبويه . وقد صرح بهذا القول إن الأسماء أخف من الأفعال ، وإن الأفعال أثقل من الأسماء ، وإنه إنما جزمت الأفعال لثقلها ، فخففت بالجزم لأنه حذف . وإن الأسماء كانت أحمل للخفض لخفتها ليعتدل الكلام بتخفيف الثقيل وإلزام بعض الثقيل للخفيف ، وهذا هو قول الفراء .

٢٧/ب

وأكثر الكوفيين قالوا : لم تخفض الأفعال لثقلها ، ولم تجزم الأسماء لخفتها ليعتدل الكلام . وقد مضى القول فى الدلالة على ثقل الفعل وخفة الاسم .

وقال جماعة من الكوفيين والبصريين : لم تجزم الأسماء لاستحالة دخول الأدوات الجازمة عليها ، لأن الأدوات الجازمة إنما هى للنفى أو للنهى أو الجزاء أو الأمر ، وما أشبه ذلك ، ودخولها على الأسماء غير سائغ ، فامتنعت من الجزم لذلك .

---

(١) عد إلى الحاشية ١ ص ٩٧ .

باب ذكر علّة امتناع الأفعال من الخفض

قال سيبويه : «ليس فى الأَفعال المضارعة جرّ، كما أنه ليس فى الأَسماء جزم ، لأن المجرور داخل فى المضاف إليه معاقب للتنوين ، وليس ذلك فى هذه الأفعال[1] » هذا الذى يعتمد عليه الناس فى امتناع الأفعال من الخفض . وكل علة تذكر بعد هذا فى امتناع الأفعال من الخفض ، فإنما هى شرح هذه العلة وإيضاحها أو مولّدة منها ، وليس فيها زيادة معنى بوجه ولا سبب ، لا فى مذهب البصريين ولا الكوفيين ، وإنما أشرح لك قول سيبويه أولاً ، ثم أعود لذكر باقى العلل إن شاء الله .

أما قوله : ليس فى الأفعال المضارعة جر ، فالمضارعة عنده هى الأفعال المستقبَلة التى فى أوائلها الزوائد الأربع ؛ الهمزة والياء والنون والتاء ، كقولك : أقوم ويقوم ونقوم وتقوم . والمضارعة المشابهة ، وإنما سماها مضارعة ، لأنها ضارعت الأسماء أى شبهتها ، ولذلك أعربها . وإنما قال : وليس فى الأفعال المضارعة جر فقصدها دون سائر الأفعال ، لأن كل فعل سوى المضارع عنده مبنى غير معرَب ، وإنما كان فى ذكر الجر ، والجر إعراب ، ولما كان إعراباً / وكانت الأفعال سوى المضارعة مبنية غير مستحقة للإعراب ، للعلل التى قد ذكرتها لك فيما مضى من هذا الكتاب ، سقط السؤال عنها ، السؤال لمَ لم تخفض ؟ وبقى السؤال عن الفعل المضارع الذى هو معرب . فكأنه أجاب من سأله فقال له : إذا كان الفعل

٢٨ / أ

---

(١) الكتاب ١ : ٣ . وقال السيرافى فى شرح الكتاب « إن سأل سائل فقال : لم لم يكن فى الأفعال المضارعة جر ؟ فإن فى ذلك أجوبة منها . . . . » ثم أورد خمسة أوجه لذلك وأعقب بذكر علتين أخريين للأخفش فى امتناع الفعل من الإضافة . شرح الكتاب ١ : الأوراق ٣٨ — ٤٢ . كما أن السيرافى ذكر لم منع سيبويه دخول الجر على الأفعال حيث امتنع دخول الجزم على الأسماء؟ وكيف صار امتناع دخول الجزم على الأسماء أصلا لمنع دخول الجر على الأفعال؟ وما وجه رد أحدهما على الآخر ؟ الشرح ١ : ورقة ٤٢ .

المضارع عندك معرباً، فلمَ امتنع من الخفض ؟ فقال : لأن المجرور داخل فى المضاف إليه ، معاقب للتنوين ، وليس ذلك فى هذه الأفعال . واختصر الجواب كما ترى .

وشرحه أن المجرور مضاف إليه ، واقع موقع التنوين ، لأنه زيادة فى الاسم يقع آخراً ، والأفعال لايضاف إليها فامتنعت من الخفض [١] لذلك . وتقريب هذا أن يقال : لم تخفض الأفعال ، لأن الخفض لا يكون إلا بالإضافة والإضافة إلى الأفعال مستحيلة فامتنعت من الخفض لذلك .

سؤال على أصحاب سيبويه . يقال لهم : فإذا كان اعتماد صاحبكم ، كما زعمتم عنه فى امتناع الأفعال من الخفض ، هو لأن الإضافة إليها غير سائغة ، وأن الخفض لا يكون إلا بالإضافة ، فما دليلكم على أن الإضافة إلى الأفعال غير سائغة ؟

الجواب : الدليل على أن الإضافة إلى الأفعال غير سائغة هو أن الإضافة فى الكلام على ثلاثة أوجه ؛ إضافة الشىء إلى مالكه ، كقولك : هذه دار زيد وهذا ثوب عبد الله . وإضافة الشىء إلى مستحقه أو الموصل إليه ، كقولك : الحمد لله ، أى هو مستحقه ، والشكر لزيد ، ومررت بعبد الله ، لأن الباء أوصلت مرورك إلى عبد الله ، كما أوصلت اللام الشكر إلى زيد ، وكذلك سائر حروف الجر إنما هى صلات للأفعال إلى مفعوليها . وإضافة الشىء إلى جنسه ، كقولك: هذا ثوب خزّ، وخاتم حديد ، وباب ساج . وما أشبه ذلك . فلما كانت الأفعال لا تملك ، لأنها ليست واقعة على مسمَّيات تستحق الملك ، لأنها إنما هى عبارة عن حركات الفاعلين فى زمان ماض منقض / أو حاضر أو منتظَر ، لم تكن إضافة الشىء إليها إضافة ملك . ألاترى أن قولك : هذا غلام ضرب ، أو صاحب يقوم وماأشبه ذلك ، وأنت تريد به أن الفعل مستحق (له ، لا معنى له) [٢] فلم تمكن الإضافة إليها من هذا الوجه ، كما أنها لاتملك شيئاً كذلك أيضاً لاتستحقه ، لأنه

٢٨/ب

(١) فى الأصل « من الإضافة » .
(٢) فى الأصل مستحقا وما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق .

لو جاز أن تستحق جاز أن تملك ، فلما لم تستقر على شىء بعينه لم يتميز استحقاقها المستحق . ألا ترى أن كل فعل دال على حدَث ومحدِثه وزمان ومكان ، لأنه قد علم أن فاعلاً ومفعولاً لا يكونان إلاّ فى مكان . كقولك : قام زيد ، فقد دلّ ذلك القيام على فاعله وعلى الزمان الماضى ، وعلمت أنه لابد لزيد من مكان فيه فعل القيام ، وإن لم يكن فى لفظ الفعل[١] دليل . فإن كان الفعل مع ذلك متعديا إلى مفعول أو مفعولَيْن أو ثلاثة ، دل على ذلك أجمع . وفيه أيضاً دليل على حال كان فيها الفاعل والمفعول . فإذا كان الفعل واقعاً على هذه الأشياء كلها ، ثم أضيف إليه مستحق[٢] أو ما يحق له ملكه ، لم يدر بأى شىء من هذه الأشياء يتصل ، فلم تجز الإضافة إليه من هذين الوجهين[٣] .

وكذلك اتصال الفعل بحرف الخفض إلى مفعوله ، كقولك : مررت بزيد ، وركبت إلى عبد الله ، غير جائز مثله فى الأفعال ، لأن هذه المخفوضات مفعولات فى الحقيقة كما ترى ، والفعل لا يكون مفعولاً وذلك محال ، ولو جاز أن يكون مفعولاً لكان اسماً لأنه قد مضى القول بأن كل شىء وقع فى حيّز الفاعل أو المفعول فهو اسم ، فى أول الكتاب بما فيه غنى عن الإعادة[٤] .

جواب فى امتناع الأفعال من الإضافة إليها . قال أبو الحسن سعيد ابن مسعدة الأخفش:[٥] لم يدخل الأفعال جرّ ، لأنها أدلة ، وليست الأدلة بالشىء الذى تدل عليه . وأما زيد وعمرو وأشباه ذلك ، فهو الشىء بعينه ، وإنما يضاف إلى الشىء بعينه لا إلى ما يدل عليه ، وليس يكون جر فى شىء من الكلام إلا بالإضافة[٦] .

---

(١) فى الأصل «فى لفظ الفعل فيه دليل» و « فيه » زائدة أو لعلها بمعنى « عليه » .
(٢) فى الأصل « مستحقا » .
(٣) أوجز الزجاجى ذلك فقال فى الجمل « لم تخفض الأفعال لأن الخفض لا يكون إلا بالإضافة ولا معنى للاضافة إلى الأفعال لأنها لا تملك شيئا ولا تستحقه » . الجمل : ١٨ .
(٤) ذكر ذلك فى صفحة ٤٨ .
(٥) ترجمنا له فى ص ٤٩
(٦) ذكر السيرافى قول الأخفش هذا واضحا فى شرح الكتاب ١ : ٣٩ .

تلخيص قول الأخفش هذا وشرحه :

٢٩ / أ

أما قوله : ليس الجر فى الأفعال لأنها أدلّة، فهو /كما ذكرناه أولا من أن الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين ، فهى أدلة على فاعليها ، وفى حروفها دليل على الحدَث ، وفى أبنيتها دليل على الزمان ، وفى المتعدّى منها دليل على المفعول . وأما قوله : وليست الأدلة بالشىء الذى تدل عليه ، فكلام غير مشكل ولا محتاج إلى تفسير ، لأن كل ذى عقل يعلم (أن[1]) الدليل على الشىء غيره . وأما قوله : وأمازيد وعمرو وأشباه ذلك فهو الشىء بعينه، فكلام مابس مشكل خارج مخرج الملغز من الكلام ، لأنه لا اتصال له بما ذكره ، وأىّ اتصال بين قوله : وليست الأدلة بالشىء الذى تدل عليه ، و بين قوله: وأمازيد وعمرو وأشباه ذلك فهو الشىء بعينه ؟ وإنما غرضه أن يخبر أن الإضافة إلى الفعل غير ممكنة لأنه دليل على الفاعل والمفعول والحدَث . والإضافة إنما تكون إلى الفاعل أو المفعول[2] أوالحدَث ، ولا تجوز الإضافة إلى مادلّ على هذه الأشياء وهو الفعل ، لأن الدليل على الشىء غيره ، ولا تجوز الإضافة إلى الدليل والمراد به المدلول عليه . وأما قوله : وليس جر فى شىء من الكلام إلا بالإضافة ، فهو قول سيبويه الذى قدمته لك أولاً وذكرت لك أن كل علة يحتج بها فى امتناع الفعل من الخفض راجعة إليه موضحة له .

جواب ثالث فى امتناع الأفعال من الإضافة إليها أو خفضها . وهو[3] للأخفش أيضاً . قال الأخفش : لا يدخل الأفعالَ الجرّ ، لأنه لا يضاف إلى الفعل ، والخفض لا يكون إلا بالإضافة . ولو أضيف إلى الفعل ، والفعل لا يخلو من فاعل . وجب أن يقوم الفعل وفاعله مقام التنوين ، لأن المضاف إليه يقوم

---

(١) فى الأصل بياض والزيادة للسياق .

(٢) فى الأصل « أو الفعل » والصواب ما ذكرت .

(٣) فى الأصل « وهى » .

مقام التنوين ، وهو زيادة فى المضاف كما أن التنوين زيادة ، فلم يجز أن نقيم الفعل والفاعل مقام التنوين لأن الاسم لايحتمل زيادتين ، ولم يبلغ من قلة التنوين وهو واحد أن يقوما[١] مقامه ، كما لم يحتمل الاسم الألف واللام مع التنوين[٢] وهذه علّة جيدة .

سؤال على المعتمدين على هذا الجواب[٣] .

يقال لهم : فإذا كان اعتلالكم فى امتناع الأفعال من الإضافة إليها ، هو أنه لم يمكن أن يقوم الفعل والفاعل مقام التنوين لأن المضاف إليه واقع مقام التنوين لم يجز أن يقوم اثنان مقام التنوين ، كما لم يحتمل الاسم الألف واللام مع التنوين فإن هذا يفسد عليكم باجتماع الألف واللام ونون الاثنين والجميع ، والألف واللام زائدان والنون زائدة ومؤدية معنى التنوين ، فقد جمعتم بين زيادتين فررتم من اجتماع مثلهما ، وجعلتموه الدليل على امتناع الأفعال من الإضافة إليها ، فقد بطل ماذهبتم إليه من ذلك ، وبان فساده .

الجواب فى ذلك أن يقال : إنما كرهنا الجمع بين زيادتين تجريان مجرى واحداً فى تمكين الاسم ، وهما الألف واللام والتنوين ، وذلك أن الألف واللام يمكنان الاسم فهما دليل تمكنه . وكذلك التنوين دليل تمكن الاسم . ألا ترى أن مالا يتمكن لا يدخله التنوين ، وما دخلته الألف واللام تمكّن ، والنون ليست كذلك ، لأنها ليست دليل تمكّن ، فجاز الجمع بينهما لذلك ولم يجز الجمع بين التنوين والألف واللام ، لأن فى كل منهما كفاية عن صاحبه فى التمكن .

جواب آخر : وهو أن النون عوض من حركة وتنوين ، وكان حكمهما جميعاً أن يثبتا فى كل حال ، فحذف التنوين فى الواحد لئلا يشبه النون الأصلية ، فلما صار إلى التثنية والجمع رجع إلى أصله فثبت لأنه لا يلتبس بشىء .

---

(١) فى الأصل « أن يقوم » .

(٢) ذكر السيرافى ذلك فى شرح الكتاب ١ : ٣٩ .

(٣) فى الأصل « هذا السؤال » .

سؤال على أصحاب سيبويه فى امتناع الأفعال من الخفض[١] .

وهو أن يقال لهم : إذا كان اعتمادكم فى امتناع الأفعال من الخفض ، إنما هو لاستحالة الإضافة إليها ، فيجب على هذا ألاّ تضاف الأفعال البتة ، لأن الشيء المحال لايصير غير محال ، مادام على الجهة التى وُجد فيها محالاً من غير تغيير حال ولا بناء . وإذا أريناكم أشياء قد أضيفت إليها الأفعال بان فساد ما احتججتم به وبطل ماذهبتم إليه / وقد رأينا العرب قد أضافت أشياء إلى الأفعال ؛ منها أنها أضافت إليها أسماء الزمان كقولهم : هذا يوم يقوم زيد ، وهذه ساعة يذهب بكر ، وقصدتك يوم خرج[٢] عبد الله ، واقصدك يوم يقوم أخوك ، وكذلك ما أشبهه . وقد أضافت إليها قولهم ذو ، وذلك قولهم : اذهب بذى تسلم ، واذهبا بذى تسلمان ، واذهبوا بذى تسلمون ، وكذلك يقولون للمرأة : اذهبى بذى تسلمين ، واذهبا بذى تسلمان ، واذهبن بذى تسلمن . وأضافوا إلى الأفعال آية فى قولهم :

٣٠ / أ

ألا أبلغْ لديكَ بنى تميمٍ بآية ما تُحبّونَ الطعاما[٣]

---

(١) فصل السيرافى هذا البحث فى شرح الكتاب ١ : ٤٠ — ٤٢ .

(٢) فى الأصل « خروج » والصواب ما ذكرت لأن فعليتها هى موضع الشاهد .

(٣) هذا البيت ليزيد بن عمرو الكلابى المعروف بابن الصعق . وهو من شواهد « الكتاب » قال سيبويه فى باب « ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء » : ومنه أيضا آية . قال :

بآية تُقدمون الخيل شُعثاً كأنَّ على سنابكها مداما

وقال يزيد بن عمرو الصعق :

ألا مَن مبلغٌ عنى تميما بآية ما تحبون الطعاما

فالغو . « الكتاب ١ : ٤٦٠ » وتجد فى حاشية الصفحتين ٤٦٠ و ٤٦١ شرحا للبيتين ، ومكان الشاهد فيهما . وفصل السيرافى قول سيبويه هذا فى شرح الكتاب ج ٤ ورقة ١٥ و ١٦ و ١٧ ، وتجد بيت ابن الصعق فى طبقات الشعراء (٣٩ طبعة ليدن) والكامل ١ : ٨٨

وقال آخر ، وهو من القصيدة :[(١)]

بآية تُقْدِمون الخيلَ زوراً كأنّ على سَنابِكِها مُداما

فقد بان بإضافتهم هذه الأشياء إلى الأفعال بطلان ما ذكرتم .

الجواب فى ذلك أن يقال : إن الشىء إذا اطّرد عليه باب ، فصحَّ فى القياس وقام فى المعقول ، ثم اعترض عليه شىء شاذ نزر قليل ، لعلّة تلحقه ، لم يكن ذلك مُبطلاً للأصل ، والمتَّفقِ عليه فى القياس المطرد ، ومثل هذا موجود فى جميع العلوم حتى فى علوم الشرائع والديانات . فليس إضافة هذه الأشياء إلى الأفعال ــ لو صحَّ أنها على ما ذهبتم إليه ، مع قلّتها وكثرة ما امتنع من ذلك ــ بمفسد لما ذكرناه . فكيف ولكل شىء مما ذكرتموه سبب وعلة ليس على الظاهر الذى توهمتموه . فمن ذلك : أن إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال فى قولهم : هذا يوم يقوم زيد ، وما أشبه ذلك ، إنما جازت لأن الأفعال مع فاعليها جمل ، ومن شروط أسماء الزمان أن تضاف إلى الجمل إذا كانت موضحة لها ، كقولك : قصدتك يوم أخوك منطلق ، وزرتك يوم الحجّاج أمير ، وكذلك ما أشبهه . أضيفت إلى الأفعال وفاعليها ، لدخولها فى باب الجمل ، كما أضيف إلى سائر الجمل .

جواب آخر فى إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال / وهو أن الغرض إنما هو المصادر ، فكأن المضاف إليه فى الحقيقة المصدر ، لأن تأويل قولك : هذا يوم يقوم زيد ، هذا يوم قيام زيد ، وليس هذا المعنى موجوداً فى إضافة سائر الأسماء إليها ، لأنه لافائدة تقع فيه . ألا ترى أنك لو قلت : هذا غلام يركب زيد ، وأنت

٣٠/ب

---

(١) لعله يريد : وقال فى آخر أى فى بيت آخر . ومعنى ذلك أن البيت الثانى من قصيدة ابن الصعق أيضاً . ويؤيد هذا قول الدماميني : إن ضمير الغيبة فى « يقدمون » يعود على بنى تميم المذكورين فى البيت السابق .

على أن صاحب الخزانة ينكر قول الدماميني ويزعم أن البيت الثانى للأعشى كما فى كتاب سيبويه (الخزانة ٣ : ١٣٦) والحق أن نسخة (الكتاب) التى بين أيدينا لا تنسب البيت الثانى لأحد ، كما أنى لم أجده فى ديوان الأعشى ميمون بن قيس ، ولا فى سائر شعر الأعشين .

تريد هذا غلام ركوب زيد ، كان محالاً ، فاستجيز ذلك فى أسماء الزمان بحسن إضافتهم إلى المصادر ، والأفعال دالة على مصادرها ، فكأن الإضافة إلى المصادر فى الحقيقة .

جواب ثالث فى إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال . وهو أن الفعل بلفظه دالّ على الزمان ، والمصدر دالّ على الفاعل والمفعول لا بلفظه(١) ، وكان الزمان بعض الفعل ، فإضافة الزمان إلى الفعل كإضافة بعض إلى بعض .

جواب رابع فى إضافة الزمان إلى الفعل .

قال الأخفش : إنما أضيفت أسماء الزمان إلى الأفعال لأن الأزمنة كلها ظروف للأفعال والمصادر، والظروف أضعف الأسماء فقوّوها بالإضافة إلى الأفعال. وهذا قول ضعيف ، لأن الأفعال أضعف من الأسماء ، لأن الضعف والقوة فى العربيّة إنما هما فى التمكّن(٢) والامتناع منه ، والأسماء أمكن من الأفعال فلن تقوّيها إضافتها إلى الأفعال . ومع ذلك فيقال له : فهلاّ قوّوا كل ضعيف من الأسماء (بإضافته(٣)) إلى الأفعال ليقوّيها ذلك . و إلاّ فما الفرق ؟ يقال له أيضاً: فإن كانت إضافتها إلى الأفعال تقوّيها ، فما بالها تُبنى إذا أضيفت إليها كما قال الشاعر:

على حينَ عاتبتُ المَشيبَ على الصِّبى وقلتُ أَلَمَّا تصحُ والشَّيبُ وازع(٤)

ألا ترى أن أكثر الرواة على فتح حين ها هنا بناءً لها لإضافتها إلى الفعل .

---

(١) فى الأصل « ..والمصدر والمفعول دال على الفاعل لا بلفظه .. » .

(٢) فى الأصل « المتمكن » .

(٣) زيادة للسياق .

(٤) هذا البيت للنابغة الذبيانى من قصيدة تجدها بتمامها فى رغبة الآمل ٢ : ٢٢٢ وهو من شواهد المبرد رواه وعقب عليه بقوله : إن شئت فتحت حين،وإن شئت خفضت لأنه مضاف إلى فعل غير متمكن «رغبة الآمل من كتاب الكامل ٢ : ٢٢٠ . أما سيبويه فقال « كأنه =

وقد أعربها بعضهم إلا أنه وإن كانت الإضافة للأفعال إنما هى لتقويتها[١] فقد كان يجب ألاّ تبنى فى حال إضافتها إليها . والقول فى حين وبنائها وإعرابها يذكر فى باب المبنيات إن شاء الله .

الجواب عن إضافة آية إلى الفعل وذكر علل ذلك .

٣١/أ وأما آية فهى عندى لا تجوز إضافتها / إلى الفعل . ولم يأت فى ذلك ما يحتج به ، ولا تصحّ فى القياس إضافتها إليه . وقد احتج بعض أصحابنا لذلك بعلة أنا أقدّم ذكرها وأبيّن فسادها ، ثم أذكر ما عندى فى ذلك إن شاء الله . زعم بعض أصحابنا[٢] (إنما جاز إضافة آية إلى الفعل لأنها بمنزلة الوقت ، وذلك أن الأوقات إنما تذكر ليدلّ بها على ترتيب الحوادث الكائنة فيها ؛ فى تقديم ما يتقدم منها ، وتأخير ما يتأخر ، وما يقترن وجوده بوجود غيره . والمقدار الذى[٣] بين وجود المتقدّم منها والمتأخر ، فصار ذكر الوقت علَما لما وقع أو يقع منها وما يقترن بغيره . ألا ترى أنك إذا قلت : إذا أذّن المؤذن فائتنى ، فقد جعلت أذان المؤذن وقتاً لإتيانه وعلَما له . كما أنك إذا قلت : إذا كان يوم كذا وكذا فائتنى . فقد جعلت ذلك اليوم وقتاً لإتيانه وعلامة متى وجدها لزمه امتثال أمرك عند كونها . وكذلك إذا قال : لا أفعل ذلك بآية يقوم . فقد جعل يقوم وقتاً لما يريده فصح إضافة العلامة إلى الفعل ، كما يضاف إليه الوقت ، لأنهما فى القصد يؤولان إلى شىء واحد) .

= جعل حين عاتبت اسماً واحدا » الكتاب ١ : ٣٦٩ ، وشرح الشنتمرى معنى البيت والشاهد الذى فيه فى حاشية الكتاب . وفصل السيرافى القول فيه فى شرح الكتاب ١ : ٤٨ وفصل علة البناء حين الإضافة إلى غير المتمكن فى ١ : ١٢٥ من الشرح . والشاهد فى كتاب « شرح الأبيات المشكلة الاعراب » : ١٨٩ . والمغنى ٢ : ٥١٧

(١) فى الأصل : « إنما هو ليقويها » .

(٢) يعنى السيرافى . وأنت تجد هذا الكلام الذى بين قوسين نفسه فى شرح كتاب سيبويه ١ : ورقة ٤١ .

(٣) فى الأصل « التى » .

شرح فساد هذا القول . أما قوله : إن الأوقات إنما تذكر ليُدلّ بها على ترتيب كون الحوادث فى تقديم المتقدم منها وتأخير المتأخر والمقدار الذى بينهما واقتران ما يقترن وجوده بغيره ، فكلامه صحيح لا مطعن عليه . وأما تشبيهه ذلك بآية فمغالطة ، لأنه إذا قال: إذا أذّن المؤذن فائتنى ، فوقت الإتيان غير وقت الأذان، و إن كان علماله ، يستدل (به)[1] على لزوم الإتيان له . و إذا قال : بآية يقوم ، فقد زعم أنه جعل يقوم وقتاً لما يريده ، وهذا غلط ، لأن الفعل لا يكون وقتاً بل يحتاج إلى وقت فيكون فيه . وهذا بيّن الإحالة . ومع ذلك فإنك إذا قلت له :[2] افعل ذلك بآية يقوم ، فإنك تأمره بفعل يحدثه ، وتذكّره[3] علامة بينك و بينه ، وليس مثل قولك هذا يوم يقوم زيد . / وأما قوله : وجاز إضافة الآية إلى الفعل كإضافة الوقت لأنهما يؤولان إلى شىء واحد . فليس بشىء لأن الوقت يضاف إلى الفعل طلباً للمصدر . فناب الفعل عن مصدره بدلالته عليه . والآية عنده ــ كما زعم ــ تضاف إلى الفعل والمعنى أن الفعل وقت لما أراده . وهذا مقلوب غير متسق ولا منتظم .

٣١/ب

وأما القول الصحيح فى آية عندى فهو أن إضافتها إلى الفعل غير جائزة ولا صحيحة ، لأنها ليست بوقت فتدخل فى جملة أسماء الزمان ، وقد مضى ذكر عللها . ولا هى متعلقة من الفعل بشىء . لا فرق بين آية وسائر الأسماء فى ذلك .

(فأما قول[4]) الشاعر :

ألا أبلغْ لديكَ بنى تميمٍ بآية ما تحبوّنَ الطَّعاما

فليست هذه إضافة صحيحة إلى الفعل ، وإنما هى إلى المصدر ، لأن (ما) بتأويل المصدر ، فكأنه قال بآية محبتهم الطعام . كما تقول أعجبنى ما صنعت

---

(١) زيادة ليست فى الأصل .

(٢) فى الأصل « لو فعل » .

(٣) تذكره أو تذكر له .

(٤) فى الأصل « فأقول » .

أى أعجبنى صنعك (و)[١] كما تقول : ما أحسن ما كان زيد ، وأنت تريد ما أحسن كون زيد . وهذا بيّن واضح .

وأما قوله :

بآية تُقدمونَ الخيل زُوْراً   كأنَّ على سنابكها مُداما

فإنه أراد بآية ماتقدمون الخيل ليجعل (ما) مع الفعل بتأويل المصدر كما ذكرناه فى البيت الأول . فاضطرّ فحذفها من لفظه ضرورة وهو ينويها . كما قال :

وكَحلَ العَيْنَيْنِ بالعَواوِرِ[٢]

فلم يهمز الواو وقد وقعت طرفاً بعد ألف ، لأن تقديره بالعواوير . فإذا قدّرها كذلك بعدت من الطرف ، ولا يجوز همزها ، كما لم تهمز فى قولهم طواويس ونواويس[٣] ، وكما قرأ بعض القرّاء « لقد تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ »[٤] بالنصب فى بين لتقدير ما . فإذا كان مثل هذا ــ أعنى إضمار ما ــ قد جاز فى القرآن ، فهو فى الشعر أجوز . فيكون قوله بآية تقدمون تقديره بآية ماتقدمون .

(وأما القول فى إضافة ذى إلى الفعل فى قولهم : اذهب بذى تسلم / فإن هذه ٣٢/أ

---

(١) زيادة للسياق .

(٢) من رجز لجندل ابن مثنى الطهوى . استشهد به ابن جنى فى الخصائص ١ : ١٩٥ وجاء فى مادة «عور» من لسان العرب قوله : والعوار ــ بالتشديد ــ كالعائر والجمع عواوير القذى فى العين . يقال بعينه عوار أى قذى . فأما قوله وكحل العينين بالعواور فإنما حذف الياء للضرورة ولذلك لم يهمز لأن الياء فى نية الثبات ، فكما كان لا يهمزها والياء ثابتة كذلك لم يهمزها والياء فى نية الثبات .

(٣) جاء فى مادة «نوس» من تاج العروس : الناووس مقابر النصارى ، إن كان عربيا فهو فاعول والجمع نواويس .

(٤) تتمتها ﴿ وضلّ عنكمْ ما كنتُمْ تزعُمون ﴾ سورة الأنعام « الآية ٩٤ . وقد فصل القول فى هذه الآية ابن جنى فى الخصائص ٢ : ٣٧٠ وقرأها نافع وحفص والكسائى بالنصب على الظرف على معنى لقد تقطع وصلكم بينكم . . . وقرأ الباقون « ابن كثير وعاصم وحمزة ويعقوب الحضرمى » بينكم بالرفع على أنه اسم غير ظرف فأسند الفعل إليه فرفع . . تفسير القرطبي ٧ : ٤٣ .

اللفظة جرت فى كلامهم كالمَثَل . قال الأصمعى[١] : تقول العرب : اذهب بذى تسلم . والمعنى اذهب والله يسلمك ، دعاء له بالسلامة . واذهبا بذى تسلمان ، والمعنى اذهبا والله يسلمكما . واذهبوا بذى تسلمون ، والمعنى والله يسلمكم . فإذا كانت هذه الكلمة جارية مجرى المثل ، فإن الأمثال يحتمل فيها ما لا يحتمل فى غيرها وتزال كثيراً عن القياس . كذلك مجراها فى كلامهم . واحتمل ذلك فيها لقلّة دورها فى الكلام . ولذلك تقديران فى العربية صحيحان فى القياس ؛ أحدهما أن تكون ذو هو الموضوع لذات الشىء ، كما تقول : مررت برجل ذى مال ، فذى هو الرجل نفسه وأضفته إلى المال . فإذا قلت : اذهب بذى تسلم ، فذى نعت قام مقام المنعوت ، كما تقول : مررت بذى مال ، وأنت تريد برجل ذى مال ، فيكون التقدير اذهب بيوم ذى تسلم أو بوقت ذى تسلم ، أى ذى تسلمه ، فذو « هو »[٢] اليوم والوقت ، فلذلك جاز إضافته إلى الفعل كما يضاف الزمان ، وقد مضى القول فى هذا . ويؤول التأويل إلى أن الإضافة فى الحقيقة إلى المصدر ، فكأنه قيل : اذهب بسلامتك . والوجه الآخر أن تكون ذو بمنزلة الذى ، وهى لغة للعرب ، فكأنه قيل : اذهب بالذى تسلمه ، فالهاء مقدرة فى المعنى محذوفة من اللفظ ، وهو مصدر تقديره اذهب بالسلامة التى تسلمها ، وقال الذى وهو يريد السلامة ، لأنه مؤنث غير حقيقى فتذكيره جائز ، فذهب[٣] بالسلامة إلى السلام[٤] كما قال عز وجل (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ)[٥] والذى قد تكون مصدراً كما قال عز وجل

---

(١) عبد الملك بن قريب وكان من أروى الناس للرجز وأوثقهم فى اللغة . مات سنة ٢١٦ ترجمته فى طبقات الزبيدى : ١٨٧ وبغية الوعاة : ٣١٣ .

(٢) الأصل « فذوا اليوم . . » .

(٣) فى الأصل « فنذهب » .

(٤) فصل السيرافى ذلك فى شرح الكتاب ١ : و ٤٢ .

(٥) تتمتها (فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله . ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) سورة البقرة : ٢٧٥ .

﴿ وخُضْتُم كالَّذِى خاضُوا ﴾[١] تقديره وخضتم لخوضهم . وقد مضى هذا فى ذكر الأصول وشرحها ، وإنما هذا كتاب علل ومسائل ، وسنذكر من مثل هذه المسائل فى آخر الكتاب ، ماتزداد به بما ذكرته لك بصيرة إن شاء الله .

وقال آخرون : لم تجز الإضافة إلى الأفعال ، لأن من شأن الإضافة تعريف المضاف وتقريبه من المعرفة بأدنى اختصاص توجبه له . والأفعال لا / تعريف فيها ولا اختصاص ، لأنها غير واقعة على شىء بعينه ، إنما هى عبارة عن حركات الفاعلين فى زمان ماض أو حاضر أو منتظَر ، فهو يدل على فاعل ومفعول ومصدر وظرف . ويتصل بذلك الحال والمكان ، والمضاف إليها لايدرى بأى شىء من هذه الأشياء يتعلق . ألا ترى أن المنكور قد يُعرَّف فى بعض الأحوال فيتعرف ، والأفعال نفسها لا يمكن تعريفها ، فكان تعريف ما يضاف إليها أبعد .

٣٢/ب

سؤال على أصحاب هذه المقالة . يقال لهم : أولاً ما دليلكم على أن الأفعال كلها نكرات ؟ الجواب أن يقولوا : الدليل على ذلك اجتماع النحويين كلهم من البصريين والكوفيين على أن الأفعال نكرات. ولم يكونوا ليجتمعوا على الخطأ ولا يعيّنه واحد منهم[٢] مع كثرة علماء الفريقين ، وفحصهم عن دقائق النحو وغوامض المسائل . وإذا كان هذا متفقًا عليه عندنا وعندكم ، فالسؤال عنا فيه ساقط إذ كنا فيه سواء .

جواب آخر ، وهو جواب الجماعة . قال النحويون كلهم : الدليل على أن الأفعال نكرات أنها لاتنفك من الفاعلين . والفعل والفاعل جملة يستغنى بها وتقع بها الفائدة . والجمل نكرات كلها ، لأنها لو كانت معارف لم تقع بها فائدة

---

(١) الآية (كالذين من قبلكم كانوا أشد منكم قوة وأكثر أموالا وأولادا فاستمتعوا بخلاقهم فاستمتعتم بخلاقكم كما استمتع الذين من قبلكم بخلاقهم وخضتم كالذى خاضوا أولئك حبطت أعمالهم فى الدنيا والآخرة وأولئك هم الخاسرون) سورة التوبة : ٩٦ .

(٢) فى الأصل « منهم على ذلك » ...

لأنها قد كان يعرفها المخاطب فلا تقع له بها فائدة . فلما كانت الجمل مستفادة علم أنها نكرات ، ولذلك لم تجز الكناية عن الجمل ، لأن المكانى معارف والجمل نكرات . فلذلك لم تضمر . وكذلك الأفعال لما كانت مع الفاعلين جملاً ، كانت نكرات ولم يجز إضمارها .

سؤال آخر على أصحاب هذه المقالة . يقال لهم : فإذا كانت الأفعال نكرات كما ذكرتم ، فهلاّ عرفتموها كما تعرف النكرات ، ثم أضفتم إليها كما نفعل ذلك بسائر النكرات ، إذا احتيج إلى تعريفها عرّفت ؟

الجواب ، وهو جواب الجماعة لاينفرد به قوم دون قوم . وهو أن تعريف الأفعال محال ، لأنها لاتضاف ، كما أنه لايضاف إليها . ومنها أن تعريفها بالألف واللام من دلائل / الأسماء التى تختص بها . لأنها يشير بها المتكلم إلى عهد بينه وبين من يخاطبه فى الذى يدخل عليه الألف واللام . والأفعال غير محصورة على شيء واحد كما ذكرنا فتعرف ذلك الشيء . ومنها أنها كما ذكرنا جملة ، ودخول الألف واللام على الجمل محال . ومنها أنها لاتتعرف بالموضع ، إلاّ أن يسمى بها رجل أو امرأة ، فإذا سمى بها رجعت إلى أحكام الأسماء ، وجاز فيها جميع مايجوز فى الأسماء . ٣٣/أ

سؤال على أصحاب هذا الجواب . يقال لهم : فقد علمنا أن الأفعال لايضاف إليها بما تقدم من الاحتجاج لذلك . فلمَ لاتجوز إضافتها نفسها ؟ ؟

الجواب ، يقال : لم تجز إضافة الأفعال ، لأن الفعل لاينفك من فاعله كما ذكرنا مضمراً أو مظهراً . والفعل والفاعل جملة بمنزلة المبتدأ وخبره ، فكما لاتجوز إضافة الجمل ، كذلك لاتجوز إضافة الفعل . ألا ترى أنه غير جائز إضافة قولك زيد منطلق وعبد الله أخوك وهذا زيد ، وكذلك قام محمد وخرج أخوك وكذلك ما أشبهه ؟

انتهى القول فى امتناع الأسماء من الجزم ، والأفعال من الخفض .

باب القـــول فى التثنية والجمع

إن قال قائل : أخبرونا عن التثنية ما معناها ؟ قلنا له : هو[1] ضم اسم إلى اسم مثله فى اللفظ . فيُختصر ذلك بأن يقتصر على لفظ أحدهما ، إذ كان لا فرق بينه و بين الآخر . و يُؤتى بعَلَم التثنية آخراً ، فيعلم بذلك أنهما قد اجتمعا وصارا بمنزلة شيء واحد ، إلاّ أن الإخبار عنهما يقع على المعنى ، وذلك قولك : رجل ورجل ، ثم تقول : رجلان . وغلام وغلام ، ثم تقول : غلامان . وزيد وزيد ، ثم تقول : الزيدان . فيكون ذلك أخصر من تكرير الاسم ، ولذلك لم تجز تثنية[2] اسمين مختلفى اللفظ ، كقولنا : زيد ، و بكر ، وعمرو ، ومحمد ، وجعفر ، وما أشبه ذلك .[3]

فإن قال : أفكذلك تقولون فى الجمع إنه ضم ثلاثة أشياء متفقة فى اللفظ و إلحاق عَلَم الجمع بواحد منها اختصاراً ، فيدل ذلك على الثلاثة ، كما دلّ فى التثنية على شيئين ؟ / قلنا : ليس كذلك ، لأن الاثنين لا يختلف معنى التثنية فيهما ، ٣٣/ب لأنه لا يكون اثنان أكثر من اثنين عدداً . والجموع تختلف فى الكمية والأعداد فى قلتها وكثرتها ، كما اختلفت الآحاد فى أشخاصها وأبنيتها . فاختلفت أبنية الجموع لاختلاف مقاديرها ، وأنواعها ، وأجناسها ، وقلّتها ، وكثرتها ، كما اختلفت الآحاد فى أبنيتها ، وألفاظها ، وأجناسها ، وأنواعها ، وخلقها . وكما لم تتفق الآحاد كذلك لم تتفق الجموع . فمن الجموع ما جاء على حدّ التثنية ، وهو أن تضم أسماء

---

(١) أى معناها .

(٢) فى الأصل « تكرير » والتثنية هنا أصوب .

(٣) فصل السيرافى الكلام على ذلك فى شرح الكتاب ١ : الورقة ١٣٠ وكذلك ابن الأنبارى فى أسرار العربية : ٢١ وزاد عليه قوله « والذى يدل على أن الأصل هو العطف أنهم يفكون التثنية فى حال الاضطرار ويعدلون عنها إلى التكرار » .

بعضها إلى بعض متفقة الألفاظ ، فيزاد فى آخر واحد منها علامة الجمع ، فيعلم أن الجماعة داخلة معه ، كقولنا : الزيدون ، والعمرون ، ودللنا بهذا اللفظ على الجمع بين أسماء ، كلٌّ واحد منها على انفراده يقال (له)[1] زيد وعمرو.

وإن قال : أفيكون ذلك محصوراً على الثلاثة ، كما كان قولك : رجلان ، وغلامان ، والزيدان ، والعمران ، محصوراً على اثنين لا غير ؟

قيل له : لا ، لأن الجمع لما كان كما ذكرت لك مختلفاً فى القلة والكثرة جعل هذا اللفظ لما بعد الاثنين ، فاشترك فيه القليل والكثير ، وربما اقتصر به على ما دون العشرة ، وربما جاوز ذلك وجُعل له لفظ آخر يختص بقليل الجمع ، وذلك فى المكسَّر من الجموع ، فجعلت له أمثلة مختصة بالقليل ، وهى أربعة : أَفْعُل ، وأَفْعَال ، وأَفْعِلة ، وفِعْلَة ، فأفعُل قولك أكلُب وأفلُس . وأفعال قولك أحمال وأعدال . وأفعِلة كقولك أرْغِفَة ، وأَمْثِلَة فى جمع مِثال ، وهو الفراش[2] وفِعْلَة قولك صِبْية وفِتْيَة . فهذه الأمثلة واقعة على أقلّ العدد ، وهو ما دون العشرة ، وربما وقعت لأكثر العدد ، إلاَّ أن هذا هو الأصل، وذلك يقع خروجاً عن القياس المطَّرد ، كما أن بناء الكثير ربما شركه[3] فى القليل . وهذا مشروح فى الأصول ، وليس هذا موضعه فنستقصيه .

وكذلك ما جمع بالألف والتاء ، نحو : الهندات ، والطلحات ، والجفنات . المقصود به أن يكون لأقلّ العدد / وربما وقع لأكثره فيكون ذلك جائزاً[4] غير مردود . قال حسان :

٣٤/أ

---

(١) زيادة ليست فى الأصل .

(٢) جاء فى مادة « مثل » من لسان العرب « والمثال الفراش . . . » .

(٣) شركه وأشركه وشاركه بمعنى واحد .

(٤) فى الأصل « جائز » .

لنا الجَفَناتُ الغرّ يلمعْنَ بالضُّحَى وأسيافُنا يَقْطُرْنَ من نَجْدةٍ دما [١]

وأما قول مَن أخذ على حسان الجفنات ، فقال : هو لأقل العـدد . وكان قولك الجفان أبلغ فى المدح لأنها لأكثر العدد . وقلت الغر ولم تقل البيض ، والغرّة اليسير من البياض ، وقلت يلمعن ولم تقل تلمع . وقلت يقطرن ، ولم تقل تسيل والسيلان أكثر من القطر . فهو كما قال ، إلا أنه غير مدفوع أن تكون الجفنات تقع للكثير ، وإن كان موضوع بابها القليل ، لاشتراك الجموع ودخول بعضها على بعض ، ألا ترى أن فعولا من أبنية أكثر العدد ، وقد تقع للقليل كما قال عز وجل « ثلاثة قُرُوء » [٢] .

سؤال فى التثنية : إن قال قائل : لم جُعل رفع الاثنين بالألف [٣] ومن المُتفق عليه أن الألف منها تولد الفتحة التى هى علامة النصب ؟ لأن أكثر العلماء على أن هذه الحركات الثلاث مأخوذة من الواو والياء والألف . فالفتحة من الألف والضمة من الواو ، والكسرة من الياء . وقد قال بعضهم : الألف من الفتحة ، والياء من الكسرة ، والواو من الضمة [٤] . وعلى المذهبين جميعاً فالألف بالنصب أشكل

---

(١) البيت لحسان بن ثابت شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم . وهو من شواهد الكتاب . قال سيبويه : « وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير » ثم روى البيت وعلق عليه بقوله « فلم يرد أدنى العدد » وشرحه الشنتمرى فى حاشية الكتاب ٢ : ١٨١ وكذلك استشهد به ابن الأنبارى فى كتابه « أسرار العربية » ص ١٤٠ فعلق عليه ودافع عن حسان ورد على من خطأه .

(٢) الآية ﴿ والمُطلَّقاتُ يتربَّصْنَ بأنفسِهِنَّ ثلاثةَ قُروء ﴾ سورة البقرة : ٢٢٨

(٣) قال سيبويه « اعلم أن التثنية تكون فى الرفع بالألف والنون وفى النصب والجر بالياء والنون . ويكون الحرف الذى تليه الياء والألف مفتوحا » . الكتاب ٢ : ٩٢ وانظر أسرار العربية : ٢٢

(٤) نقل السيرافى عن الخليل أنه قال « الحركات يزدن على الحروف . والأصل الحروف والحركات مأخوذة منها والدليل على أن الأصل الحروف أنه يجوز أن يوجد حرف ولا حركة وهو الحرف الساكن ولا يجوز أن توجد حركة فى غير حرف . قال فالفتحة من الألف والكسرة من الياء والضمة من الواو يعنى أن الفتحة تزاد على الحرف ومخرجها من مخرج =

فـكيف فضلتها لرفع الاثنين ، ولا مجانسة بين الضمة والألف ، وعدل بها عن النصب الذى هى به أشكل[١] ؟

الجواب : إنما جعلت الألف فى رفع الاثنين، لأن الرفع أول الإعراب ، لأنه سِمة الفاعل والمبتدأ وما ضارعهما ، والتثنية أول الجموع لأن معناها ضمّ شىء إلى شىء كما ذكرناه ، والحروف المتولّدة عنها الحركات هى هـذه التى ذكرت الواو والألف والياء ، فلو جُعل رفع الاثنين بالواو كان يلزم أن يجعل رفع الجميع أيضاً بالواو[٢] ، لأن الباب واحـد وما وجب للتثنية وجب للجمع . فلو فعل ذلك لم يكن بين التثنية والجمع فرق . فلما بطل أن يجعل/رفع الاثنين بالواو ، وترك الجمع على حاله بالواو لأنه لم يعرض ما ينقله عنه إذ الفرق بين الجمع والتثنية قد وقع بالألف ، ولم تجعل تثنية المرفوع[٣] بالياء لأن الياء للخفض ، والخفض فى الأسماء ثابت غير منتقل عنها ، والرفع والنصب قد تشترك فيهما الأسماء والأفعال ، فكان الجرّ أغلب على الياء من الأسماء فبقى على بابه . فلم يبق لتثنية المرفوع غير الألف فجعلت فيه .

٣٤/ب

سؤال على هذا الجواب . يقال للمجيب بهذا الجواب : فهلاّ جعل رفع الاثنين بالواو ، ورفع الجميع أيضاً بالواو ، وكان كسر نون الاثنين وانفتاح ما قبل الواو فى قولك :جاءنى الزيدون والعمرون، يفرق بين التثنية والجمع فى قولك: جاءنى الزيدون

= الألف وكذلك الـكسرة من مخرج الياء والضمة من مخرج الواو » . ثم نقل السيرافى قول المخالفين وحججهم . شرح الـكتاب ٥ : و ٢٠٨ وكذلك فصل ابن الأنبارى الحديث عن أوجه الشبه بين الحركات والحروف فى أسرار العربية : ١٢٧ كما تحدث ابن جنى بالتفصيل عن كون الحركات أبعاض الحروف فى سر صناعة الإعراب . ١ : ١٩ .

(١) أوجز سيبويه الـكلام على ذلك فى الـكتاب ١ : ٤ وفصله السيرافى فى شرحه ١ : ١٣٠ ــ ١٣٣ .

(٢) فى الأصل « ولأن » .

(٣) فى الأصل « الرفع » .

والعمرون ، لانضمام ماقبل الواو فى الجمع وانفتاح نونه[١] ؟

الجواب أن يقال : لو كان ما ذكرت من الفرق ثابتاً ، لكان لعمرى لازماً . والاقتصار عليه واجباً ، ولكنه فرق غير[٢] لازم لسقوطه فى بعض الأحوال . أما النون فتسقط فى الإضافة فى قولك : جاءنى أخواك ، وأخو زيد ، و بنوك ، وقاضو عبد الله ، فتسقط دلالتها بسقوطها ، وكانت تختلط التثنية والجمع فلا يفرق بينهما ، وكل دليل أو فارقٍ بين مسألتين كان غيرَ لازم فالاعتماد عليه غير جائز ولا مستقيم. وأما انضمام ماقبل الواو فى الجمع فغير لازم أيضاً ؛لأن من الأسماء مايلزم فتح ما قبل الواو فى جمعها . وتلك الأسماء المقصورة كلها إذا جُمعت جمع السلامة وجب فتح ما قبل الواو فيها نحو قولك : موسى وعيسى ومُثَنَّى ومُعَلَّى ومفترى ومصطفى ومأشبه ذلك . ألا ترى أنك تقول : عيسَوْن ومثنَّوْن ومعلَّوْن ومصطفَوْن .لأنك تأتى بواو الجمع وهى ساكنة ، وقبلها ألف ساكنة ، فتحذف الألف لالتقاء الساكنين ، فيبقى ما قبلها مفتوحاً على حاله . وكذلك فى الخفض والنصب ينفتح ما قبل الياء ، كقولك : رأيت الموسَيْن والعيسَيْن والمصطفَيْن ، ومررت بالعيسَيْن والموسَيْن والمصطفَين . قال الله عز وجل ﴿ وإنَّهم عِنْدَنا لَمِنَ المُصْطَفَيْنَ الأَخْيارِ[٣] ﴾ . / وهذه الأسماء كثيرة جداً . وهذا حكمها فى انفتاح ما قبل الواو والياء فى الجميع . فلما لم يكن هذا فرقاً ثابتاً فى كل حال لم يجز الاقتصار عليه . ٣٥/أ

سؤال آخر . فإن قال : فهلاَّ جعلوا الواو للرفع ،وجعلوا الياء للجرّ ، لأنها على بابها ، وأسقطوا الألف ؟

الجواب أن يقال : ذلك غير جائز لعلتّين . إحداهما : أنا لو جعلنا الواو للرفع

---

(١) أنظر تعليل التفرقة بين المثنى والجمع بكسر النون فى الأول وفتحها فى الثانى دون العكس فى أسرار العربية : ٢٥ .

(٢) فى الأصل « ولكنه غير فرق . . »

(٣) سورة ص الآية ٤٧

لاختلطت التثنية والجمع كما ذكرنا . والأخرى[١] أنا لو فعلنا ذلك كنا قد أسقطنا الالف من دلالات الإعراب ، وهى إحدى[٢] الدعائم الثلاث التى هى أصل تولد الحركات ، وذلك غير جائز .

سؤال آخر . يقال لمن اعتقد هذا المذهب وقام بنصرته : فهلاّ[٣] خصت الألف فى رفع الجميع ، والواو فى تثنية المرفوع . فكان يكون فى ذلك فرق بينهما لأنك إذا اعتمدت فى تصيير الألف فى تثنية المرفوع ، والواو فى جمعه ، على كراهية التباس التثنية بالجمع لو قرنت بينهما الواو . وأنت لو جعلت الألف فى الجمع والواو فى التثنية ، كان بينهما من الفرق مثل ما هو الآن[٤] من جعلك الألف للتثنية والواو للجمع ؟

الجواب أن يقال : إنه قد وجب فتح ما قبل حرف التثنية فى الجر والنصب فى قولك: رأيت الزيدَيْن ، ومررت بالزيدَيْن[٥] ، فلما كان ذلك كذلك وجب أن تجعل الألف فى التثنية لانفتاح ما قبلها ، ولأنه لا يوصل إلى تغيير حركة ما قبل الألف ، كما يمكن تغيير حركة ما قبل الواو والياء .

سؤال آخر . فإن قال : فأنت قد زعمت أن المرفوع أول الكلام ، وتثنيته أول التثنية ، فكيف حملت الألف على فتح ما قبل الياء فى الخفض والنصب وهما بعده ؟

الجواب ، إنا نقول : إن المرفوع قبل المنصوب والمخفوض استحقاقاً ، وعلى

---

(١) فى الأصل « والآخر » .
(٢) فى الأصل « أحد »
(٣) فى الأصل « فلم »
(٤) فى الأصل « لأن . »
(٥) ذكر ابن الأنبارى ثلاثة أوجه لتعليل فتح ما قبل باء التثنية دون الجمع فى أسرار العربية : ٢٤ .

ما يوجبه القياس فى الترتيب ، ويجوز تسويفه فى ترتيب هذه الأشياء ، وتقديم بعضها على بعض فى المرتبة والاستحقاق ، لا أن العرب كانت تنطق زماناً بأشياء مرفوعة ، ثم نطقت بعد ذلك بأشياء منصوبة ، ثم نطقت بالمخفوضات . بل تنطق بالكلام كلّه مختلطاً بعضه / ببعض . ثم رتب العلماء استحقاق بعضه التقديمَ فى المرتبة على بعض ، على ما مضى من شرح ذلك . ألا ترى أنا نقول إن الأسماء قبل الأفعال ، وليس كذلك مجراها فى النطق ، بل ترى الأفعال والحروف فى كثير من الكلام تتقدم على الأسماء فى النطق ، وحتى أن كثيراً من الأسماء لا يجوز تقديمها على بعض الحروف ، وقد ذكرنا من مثل هذا فيما مضى من الكتاب ما فيه كفاية .

٣٥/ب

وكذلك القول فى تثنية المرفوع واستحقاقها فى الترتيب التقدم . والكلام كلّه مختلط بعضه ببعض ، وتابع بعضه بعضاً . فنقول : إن الألف جعلت لتثنية المرفوع فى التقدير قبل تثنية المنصوب والمخفوض ، وقيل تصيير الواو للجمع . وكان مع ذلك أن تكون الألف فى الموضع الذى ينفتح فيه ما قبل أواخر أمثالها أولا ، إذ كان لا سبيل إلى تغيير حركة ما قبلها .

سؤال آخر . فان قال: فلِمَ ضُمَّ النصب إلى الخفض دون أن يُضَمَّ إلى الرفع[(١)] أو دون أن تجعل له سِمة ينفرد بها ؟

الجواب ، وهو جواب الجماعة ، قالوا : لم يمكن إفراد المنصوب فى التثنية ، لأن الحركات ثلاث ؛ الفتحة والكسرة والضمة ، وليس فى التثنية والجمع سِمة لحركة تدل على رفع ولا نصب ولا خفض . فكما لم يكن للمرفوع فى التثنية والجمع حركة تدل على الرفع ، ولا المخفوض ، لم يكن ذلك فى المنصوب أيضاً .

(١) ذكر السيرافى أربعة أوجه قيلت فى ضم النصب إلى الجر دون الرفع . شرح الكتاب ١ : ١٣٢ وجعلها ابن الأنبارى ستة أسباب فى إسرار العربية : ٢٣

والحروف التى تولدت منها هذه الحركات ثلاثة[1] : الألف وقد انفرد بها تثنية المرفوع . والواو وقد حصلت فى جمع المرفوع على قياسها . والياء قد حصلت للمخفوض على القياس . لأن الكسرة من الياء . فالمخفوض فى التثنية والجمع على بابه، وقد ذكرنا العلة فى وجوب ذلك، فلم يبق المنصوب إلا ضمه إلى أحدهما، وكان ضمه إلى المخفوض أولى لأنهما جميعاً فى طريق المفعول به . ألا ترى أن قولك ضربت زيداً ، ومررت بزيد ، سواء فى المعنى فى أنهما مفعول بهما — إلا أن أحدهما أوصلك/الفعل إليه بغير حرف خفض ، والآخر وصل إليه بحرف خفض — فلما استويا فى المعنى استويا فى التثنية، فضم المنصوب فى التثنية إلى الخفض لذلك . ألا ترى أنهما استويا فى الكناية أيضاً فى قولك: رأيته[2]، ومررت به ، ورأيتك ومررت بك . وما أشبه ذلك . ومع ذلك إن المفتوح إلى المخفوض أقرب منه إلى المرفوع ، لأن الضمة أثقل الحركات ، والفتحة أختها فهى إلى الكسرة أقرب .

٣٦/أ

سؤال آخر ، إن قال قائل : فهلاّ جعل رفع الاثنين بالواو ، ورفع الجميع بالواو ، وخفض الاثنين بالياء ، وخفض الجميع بالياء ، ونصب الاثنين بالألف . ونصب الجميع بالألف . وكان قد جاء كل شىء من هذا على بابه وقياسه ؟

الجواب أن يقال : لو جعل كذلك لا لتبس الاثنان المرفوعان بالجمع المرفوع. وقد ذكرنا أن دلالة نون الاثنين والجمع تسقط لسقوطها فى حال الإضافة ، وأن الاستدلال بانفتاح ما قبل حرف التثنية وانضمام ما قبل حرف الجمع ، يسقط فى جمع المقصورة . وشرحنا ذلك شرحاً وافياً . ومع ذلك فإنه كان يلتبس تثنية المنصوب أيضاً بجمعه فى قولك : رأيت الزيدان فى التثنية . ورأيت الزيدان فى الجمع . لأنه لا سبيل إلى ما قبل الألف . ونون الاثنين والجميع غير ثابتة

---

(١) فى الأصل « ثلاث »

(٢) فى الأصل « رأيت » وزدنا الضمير لأنه موضع الشاهد .

كما ذكرت لك . فكان يقع فى ذلك الفساد والالتباس من جهتين ، فتجنبوه لذلك .

سؤال آخر . فإن قال : فهلاّ جعلوا رفع الاثنين بالألف ، ورفع الجميع بالواو ونصب الاثنين بالألف ، ونصب الجميع بالياء . وجعلوا الخفض مضموماً إلى أحدهما ، فكان يكون فى ذلك فرق بين هذه الأشياء واستعمال للأجناس الثلاثة من غير لبس ولا خلل ؟

الجواب أن يقال : إنهم لو فعلوا ذلك لكانوا قد جعلوا الخفض منقولا عن بابه، وعلمه موسوماً به غيره ، لغير علة لزمته تخرجه عن بابه . والشىء إنما تخرجه عن بابه وتُلزمه سمةَ غيره فى بعض/الأحوال علّةٌ تلزمه، وخوف لبس[1] بين مشتبهين ٣٦/ب والخفض على بابه لم يعرض فى تثنيته ولا جمعه ما يلبسه بغيره ، لأن الكسرة من الياء ، فخفض الاثنين بالياء على بابه . وخفض الجميع بالياء على بابه . وليس هاهنا مانع منه ، ولاسؤال أيضاً فيما جاء على بابه وقياسه لمَ[2] جاء كذلك؟ وإنما السؤال فيما خرج عن بابه وقياسه ، لم صار كذلك ؟ ومع ذلك فإن الخفض لازم طريقة واحدة ، ووجهاً واحداً لايزول عنه . وهو خاص للأسماء لازم لها دون غيرها . والرفع والنصب قد ينتقلان إلى الأفعال أيضاً. والذى هو ألزم لا يكون تابعاً . ومع ذلك فإن طريق الخفض كما ذكرنا ضيقة جداً ، لأنه لا يكون إلا من وجه واحد . والرفع والنصب قد يكونان من وجوه ، فلم يقع الاتساع فى الخفض كما وقع فى الرفع والنصب .

---

(١) فى الأصل « حرف ليس » .
(٢) فى الأصل « لما »

باب القول فى الألف والياء والواو فى التثنية والجمع
أهى إعراب أم حروف إعراب ؟[1]

اعلم أن للعلماء فى ذلك ثلاثة أقوال :

قال الكوفيون كلهم : الألف فى التثنية ، والواو فى الجمع ، والياء فى التثنية والجمع ، هى الإعراب نفسه[2] .

وقال المازنى[3] والمبرّد[4] والأخفش سعيد بن مسعدة[5] ، هذه الحروف دليل الإعراب ، وليست[6] بإعراب ولا حروف إعراب[7] .

وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما : هذه الحروف الإعراب[8] .

---

(١) هذه المسألة هى الثالثة من مسائل « الإنصاف » لابن الأنبارى .

(٢) وأيدهم فى ذلك قطرب كما فى الإنصاف .

(٣) ترجمنا له فى ص٧٩

(٤) ترجمنا له فى ص ٤٠

(٥) ترجمنا له فى ص ٤٩

(٦) فى الأصل « وليس »

(٧) بين السيرافى فساد هذا الرأى فى شرح الكتاب ١ : ورقة ١٣٦ . ورد على مخالفى رأى سيبويه الذى شرحه بقوله « اعلم أن الألف والياء فى التثنية ، والواو والياء فى الجمع عند جمهور مفسرى كتاب سيبويه هن حروف الإعراب بمنزلة الدال من زيد والراء من جعفر والألف من قفا وعصا ، واحتجوا فى ذلك بحجج . . . » ١ : ١٣٤ .

(٨) قال سيبويه « اعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب . . . وتكون الزيادة الثانية نونا كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين » الكتاب ١ : ٤ وقال « وإذا جمعت على حد التثنية ـ يعنى غير جمع تكسير ـ لحقتها زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين ، والثانية نون . وحال الأولى فى السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب حال الأولى فى التثنية إلا أنها واو مضموم ما قبلها فى الرفع ، وفى الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها ونونها مفتوحة فرقوا بينها وبين نون الاثنين . كما أن حرف اللين الذى هو حرف الإعراب مختلف فيهما » الكتاب ١ : ٤ وقال ابن الأنبارى : فإن قيل: فلم كان إعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات؟ قيل لأن التثنية والجمع فرع على المفرد ، والإعراب بالحروف فرع على الإعراب بالحركات ، فكما أعرب المفرد الذى هو الأصل =

ونبدأ بذكر احتجاج مذهب مذهب ، وما له وما عليه . ونختم الكتاب بمذهب سيبويه ، وما احتج به له وعليه ، لأنه عندنا هو الصواب دون غيره إن شاء الله .

سؤال على الكوفيين فى ذلك . يقال لهم : من أين لكم أن هذه الحروف هى الإعراب نفسه ، وقد علمتم أن من المتَّفق عليه أن الواحد أول ، وإعرابه هو الأصل الذى يقاس عليه ، ويرد إليه الحكم على ما اختلف فيه ، إذ[١] كان أصلاً لما وقع فيه الاختلاف والمنازعة ، وكان المختلَف فيه فرعاً . ولا خلاف بيننا أن الواحد قبل الاثنين / والجميع ، وإعراب الواحد بحركات تعتقب فى آخر حرف منه . كقولنا : هذا زيد ومحمد ، ورأيت زيداً ومحمداً ، ومررت بزيد ومحمد ، والإعراب حركات تدلّ على معانٍ تعتور الأسماء بعد حصولها بحروفها كلها وأبنيتها ، فمن أين لكم أن الإعراب تغير فى التثنية والجمع ، وصار بحروف هى كمال الاسم ؟ ولئن جاز أن تكون الألف فى التثنية ، والواو فى الجمع ، والياء فيهما الإعرابَ ليجوزنّ أن تكون الراء من جعفر ، والميم من مسلم ، هى الإعراب نفسه ، لأنها نهاية الاسم كما أن الألف آخر الاسم الدالّ على اثنين ، والواو آخر الاسم الموضوع للجماعة .

٣٧ / أ

الجواب . وإنما نذكر هذه الأجوبة عن الكوفيين ، على حسب ما سمعنا مما يحتج به عنهم من ينصر مذهبهم من المتأخرين ، وعلى حسب ما فى كتبهم إلا أن العبارة عن ذلك بغير ألفاظهم ، والمعنى واحد . لأنا لو تكلفنا حكاية ألفاظهم بأعيانها لكان فى نقل ذلك مشقة علينا من غير زيادة فى الفائدة ، بل لعل أكثر

= بالحركات التى هى الأصل ، فكذلك أعرب التثنية والجمع اللذان هما فرع بالحروف التى هى فرع ، فأعطى الفرع الفرع كما أعطى الأصل الأصل . وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرها لأنها أشبه الحروف بالحركات » أسرار العربية : ٢٢ وقد ذكر الأقوال المختلفة فى الإعراب والتثنية والجمع وانتهى إلى تأييد مذهب سيبويه والحجاج له فى ص ٢٣ و ٢٤ .

(١) فى الأصل « ويرد إليه بحكم على ما اختلف فيه إذا كان . . . » .

ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر فى كتبهم . وكثير من ألفاظهم قد هذّبها من نحكى عنه مذهب الكوفيين، مثل ابن كيسان[١] ، وابن شقير[٢] ، وابن الخياط[٣] ، وابن الأنبارى[٤] . فنحن إنما نحكى علل الكوفيين على ألفاظ هؤلاء ومن جرى مجراهم، مع أنه لا زيادة فى المعنى عليهم ، ولا بخس حظ يجب لهم .

قال الكوفيون : إنا لم نشك فى أن إعراب الواحد هو الأصل ، وما بعده فرع عليه ، ولكنه كما اختلفت ألفاظ الاثنين والجميع وأبنيتها وسائر أحكامها . كذلك جاز اختلاف الإعراب . ولسنا ندفع أيضاً أن يكون الإعراب حركة . إلا أنه قد يكون أيضاً عندنا حرفاً ، لأن الإعراب دليل على المعانى،ولذلك احتيج إليه ، فإذا دلّ غيره دلالته وناب منابه ، كانا فى ذلك سواء لا فرق بينهما . فنقول إن / الإعراب يكون حركة وحرفاً ؛ فإذا كان حركة لم يوجد إلاّ فى حرف ، ٣٧/ب لأن الحركة لا تقوم بنفسها . وإذا كان حرفاً قام بنفسه ، وأنتم أيضاً مُقرّون معنا بأن الإعراب قد يكون حرفاً فى بعض المواضع فى قولكم : يذهبان وتذهبان وتذهبون وما أشبه ذلك . فقد أجمعنا نحن وأنتم على أن الإعراب فى هذه الأفعال حرف وهو النون . وكذلك أيضاً اتفقنا جميعاً على أن الإعراب قد يكون سلب الحركة فى الجزم فى قولنا : لم يذهبْ ولم يركبْ ، فجعلنا لفظ ضد الإعراب إعراباً فاجتمعنا جميعاً عليه . فلم يكن لذلك منكراً أن يكون الإعراب فى بعض الأحوال حرفاً إذا دعت الضرورة إليه .

قال البصريون : إن جميع ماذكرتموه متفَّق عليه إلا جعلكم الإعراب فى التثنية والجمع حروفاً . وما اتفقنا عليه لا منازعة فيه ، وإنما المنازعة فيما وقع فيه

---

(١) ترجمنا له فى ص٥٠

(٢) ترجمنا له فى ص٧٩

(٣) ترجمنا له فى ص٦٣

(٤) ترجمنا له فى ص٦٠

الاختلاف . وليس تشبه هذه الحروف فى التثنية والجمع ماشبهتموها به من سلب حركة المجزوم، وتصيير الإعراب فى الأفعال المستقبلة حرفاً، فى قولنا يذهبان و يذهبون وما أشبه ذلك . ولو كان مشبهاً لها لحملناه عليها[١] واتفقنا جميعاً وسقط الخلاف . والفرق بينهما من أن المتفق عليه أن الإعراب إنما يدخل لمعنًى يعتور الكلمة بعد حصولها ببنائها وحركاتها . وأن سقوط الإعراب لايخلّ بالكلمة نفسها ، ألا ترى أن الاسم والفعل المستقبل اذا لم يُعرب أحد منهما[٢] لم يسقط معناه ، فالإعراب يدخل و يخرج ، ومعنى الاسميّة فى الاسم قائم . وكذلك الفعل، أعرب أو لم يعرب دلالته على الحدَث[٣] والزمان قائمة غير زائلة . وهذه الحروف ، أعنى الألف فى التثنية ، والواو فى الجمع ، والياء فيهما ، لوسقطت بطلت دلالة التثنية ، و إنما كمل كل شىء من هذا اسماً للتثنية وللجمع بأحد هذه الحروف ، فمحلها كمحل الألف من أرطى التى بها كمل بناء الاسم.[٤] وكمحل الألف / من حبلى التى بها كمل بناء الاسم ودلالة التأنيث ، وما أشبه ذلك . ٣٨ / أ

وأما النون من يذهبان ، وتذهبان ، و يذهبون وما أشبه ذلك ، فبها بان فساد ماذهبتم اليه ، ووضح صحة مذهبنا ، لأنها[٥] لاحقة بالأصل المتفَق عليه ، لأن سقوطها غير مخلّ بمعنى الفعل، ولا كونه الاثنين «أو[٦]» الجميع ، لأنا نسقط النون من يذهبان فيكون الفعل للاثنين كما يكون فى حال ثبوتها كذلك ، وكذلك النون من يذهبون وماأشبه ذلك، لايفسد إسقاطها معنى الجمع[٧] . ونحن

---

(١) فى الأصل « عليه »
(٢) فى الأصل « مالم »
(٣) فى الأصل « على الحذف »
(٤) فى الأصل « بناء الاثنين »
(٥) فى الأصل « لانه »
(٦) فى الأصل « بالجمع »
(٧) تجد رأى سيبويه فى هذه المسألة مفصلا فى الكتاب ١ : ٥ و ٦

لو أسقطنا الألف من الزيدان ، والواو من الزيدون ، والياء من التثنية والجمع ، لتغير ذلك ، و بطل المعنى المقصود به الاثنان والجميع وفسد ، وهذا واضح بيّن .

جواب الكوفيين عن هذا الذى ذكرناه وفرق بينهما . قالوا : ليس تشبه حروف التثنية والجمع ما شبهتموها به من الحركة فى الواحد ، والنون فى تثنية الأفعال وجمعها ، وسقوط الحركة والنون من غير فساد معنى ، لأن الألف فى التثنية والجمع متضمنة ـ مع أنها إعراب ـ الدلالة على التثنية .

تمّ الكتاب والحمد لله رب العالمين .

* * *

مسألة :[1]

قال أبو القاسم[2] : ضارب تعمل عمل يضرب . كما أن يضرب أعرب لأنه ضارعه ، فكذلك ضارب يعمل عمله لمضارعته إياه ، فحمل كل واحد منهما على صاحبه. والمصدر الذى يكون بمعنى « أن فعل » أو « أن يفعل » يعمل عمل اسم الفاعل ،لأنه اسم الفعل، وفيه دليل على الفعل . ولا يتقدم مفعوله على فاعله ، لأنه لم يقوَ قوّة اسم الفاعل،ولم يجىء على تقديمه وتأخيره واضمار اسم الفاعل فيه،فلذلك كان أنقص رتبة من اسم الفاعل .

وأن المشدَّدة وأخواتها وما ــ فى لغة أهل الحجاز ــ تعمل عمل الفعل لمضارعتها إياه ، ولا يتقدم خبرها عليها، ولا على اسمها ، لأنها لم تتصرف تصرّف الأفعال ، فلذلك لم يجز فيها كل ماجاز فى الأفعال . / والصفة المشبهة باسم الفاعل . وهى أنقص مرتبة من المصدر ، لأنها ليست توقع فعلاً سلف منك إلى غيرك ، وإنما تعمل فيما هو من سببها ، وإنما جاز أن تعمل فيه ، لأنها مشبهة باسم الفاعل ، لأنها صفة كما أنه صفة ، وأنه يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث .

٣٨/ب

والمميّز يعمل عمل الفعل ، ولا يعمل إلا فى نكرة ، لأنه أنقص مرتبة من الصفة ، وإنما هو مشبه به ، لأن التنوين، أو تقدير التنوين، أو النون يمنعه الإضافة كما يمنع الفاعل المفعول أن يشتغل به الفعل ، وفى جملة الكلام عليه دليل ، كما فى الفعل دليل على المفعول ، فنصب لمضارعته المفعول .

وقال أبو بكر بن الخياط[3] فى قول الشاعر :[4]

---

(١) يورد الزجاجى فيمايلى مسائل متفرقة ألحقها بالكتاب،وكان قد أُشار إليها فى المقدمة.

(٢) هو عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى واضع هذا الكتاب . وتجد هذه المسألة فى كتاب سيبويه ١ : ٥٥ وفى شرح السيرافى ١ : ٤٣٨

(٣) ترجمنا له فى ص ٦٣

(٤) وهو الرماح بن أبرد المشهور بابن ميادة وهى أمه . وهو شاعر ذبيانى من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية مات سنة ١٤٠ هـ . تجد ترجمته فى الأغانى ٢ : ٨٥ — ١١٦

لَتَقْرِبِنَّ قَرَباً جُلْذِيّا[١]

قال: جلذيا يصلح أن يكون نعتاً للقرَب، ومعناه الشديد كما قال العجّاج :[٢]

فالخِمس والخِمس بها جُلْذِيّ[٣]

أى شديد . ويقال : جلذية اسم ناقته، فأبدل من الهاء ألفاً فى الوقف . أراد جلذية على الترخيم .

مسألة :

قال أبو العباس : الفرق بين ضربت زيداً وزيد ضربته ، أنك إذا قلت ضربت زيداً ، فإنما أردت أن تخبر عن نفسك ، وتثبت أين وقع فعلك . وإذا

---

(١) فى الاصل : لا انفر بل قربا جلذيا . والصواب ما أثبت وهو :

لتقربن قربا جلذيّا ما دام فيهنّ فصيل حيّا

فقد دجا الليل فهيّا هيّا

رجز استشهد به سيبويه على تقديم « فيهن » على « فصيل » والراجز يخاطب ناقته لتسيرن إلى الماء سيراً حثيثاً . والقرَب القرب من الورود . والجلذى السريع الشديد . ويجوز أن يكون اسم ناقته جلذية فرخم . والضمير فى قوله فيهن عائد على الابل « حاشية الكتاب للشنتمرى ١ : ٢٧٠ » وذكر السيرافى هذا الرجز فى « شرح الكتاب » على أنه خطاب للنوق : شرح الكتاب ١ : ٣٢٩ وكذلك استشهد به صاحب اللسان فى مادة «جلذ» وعزاه إلى ابن ميادة .

(٢) هو عبد الله بن رؤبة الراجز المشهور . جاهلى أدرك الاسلام فأسلم ومات سنة ٩٠ هـ وهو والد رؤبة الراجز المشهور أيضاً .

(٣) رجز استشهد به صاحب اللسان فى مادة « جلذ » وذكره السيرافى فى شرح الكتاب ١ : ٣٢٩ وهو من أرجوزة للعجاج تقع فى مائة وتسعة وتسعين بيتاً مطلعها :

بكيت والمحتزن البكىّ وإنما يأتى الصبّا الصبىّ

ومنها :

الخمس والخمس بها جلذى نقطعها وقد ونَى المَطىّ

تجدها فى مجموع أشعار العرب ٢ : ٦٦ .

قلت زيد ضربته ، فإنما أردت أن تخبر عن زيد[١] .

مسألة :

قال أبو العباس : لا أجيز زيد ضربت ، وأجيز إن زيداً ضربت ، لأنه لاتجد بداً من الاضمار إذا نصبت « زيدا » بإن .

مسألة :

قال أبو العباس : إذا قلت كنت أخاك، فمعناه أشبهت أخاك . وإذا قلت : لست أخاك ، فمعناه باينت أخاك .

مسألة :

أصبح زيد مفيقاً. أخذ من فيقة الناقة ، كأنه استراح كما تستريح الناقة إذا حلبت .

مسألة :[٢]

قال : الاثنان أول الجمع (بدليل)[٣] قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ[٤] ﴾ أى إن كان جمع فوق هذا ، فله مثل الجمع الأول ، وهو الاثنتان .

مسألة :

قال أبو القاسم : إنما ذِكرُ سيبويه اختلاف الألفاظ لاختلاف المعانى ، حجةٌ

---

(١) فى هذا دلالة على أن بعض أعلام النحويين كانوا يرون النحو وسيلة للأداء السليم فما كان أبو العباس مثلا ليجيز وجهين جائزين لفظاً إذا كان لكل منهما معنى خاص .

(٢) زيادة ليست فى الأصل

(٣) زيادة يقتضيها السياق

(٤) فى الأصل (وإن كن) وهو خطأ . والآية هى « يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين . فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك .. » البقرة .. الآية : ١١

٣٩/أ لاختلاف الإعراب للمعانى ، كما خالفوا بين الألفاظ للمعانى/نحو : ذهب وجلس[١] كذلك أكرمنى أخوك،وأكرمت أخاك . هما يختلفان . وكذلك فرّق بين الفاعل والمفعول به ، والمضاف والمضاف إليه فى الإعراب ، إذا اختلفت معانيهن .

فصل من تعاليقه :

* قال أبو (القاسم)[٢] عبد الرحمن: (قيل للأخفش) : كيف جاز أن تقول هذا يوم يخرج ، فتضيف أسماء الأزمنة إلى الأفعال ؟ فقال : لأن الأزمنة كلها يجوز أن تكون ظروفاً ، فالظروف أضعف من سائر الأسماء ، فعوّضوها الإضافة إلى الأفعال .

* قال أبو الحسن الأخفش : جعل سيبويه الإعراب ثبات النون وحذفها ، جعل النون إعراباً بغير حرف إعراب ، وجعل الألف علامة للفاعلين . وهذا ردىء ، ولكن النون عندى تدل على الرفع،وحذفها يدل على النصب والجزم[٣] .

* الشُّكْدُ[٤] العَطيّة ابتداءً . فإن كان مجازاة فهو شُكْمٌ[٥] .

* قال أبو عبيدة : تواضعت سُور المدينة[٦] إنما أنّث لأنه جمع سورة ، يقال سورة البناء للقطعة منها ، والجمع سُوْر ، كما قال دُرة ودرّ[٧] ، وقيل فى جمع سورة

---

(١) قال سيبويه : « فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين نحو ذهب وجلس » الكتاب ١ : ٨

(٢) الكلام فى الأصل مضطرب غير واضح . وقد زدت ما بين القوسين للسياق مستعيناً برأى الأخفش المذكور فى ص « ١١٤ » من هذا البحث .

(٣) عد إلى تفصيل رأى سيبويه فى ص « ٧٣ » من هذا البحث .

(٤ ، ٥) فى الأصل « الشكر » فى اللفظين والصواب ما ذكرت. جاء فى اللسان « قال الجوهرى : الشكم ــ بالضم ــ الجزاء . فإذا كان العطاء ابتداء فهو الشكد ــ بالدال ــ تقول منه شكمته أى جزيته » وقال ابن قتيبة « للعطاء شكد، فإن كان مكافأة قيل شكم » تأويل مشكل القرآن : ١٣ .

(٦) يعنى فى بيت جرير :

لمّا أتى خبرُ الزبيرِ تواضعت سورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّع

(٧) جاء فى مادة « سور » من اللسان قوله : « أما أبو عبيدة فإنه زعم أنه مشتق من =

القرآن : سُوَر ، للفرق بينهما ، كما قيل : غرْفةوغرَف وظلْمة وظلَم . وقال العجاج في جمع سور :

وربَّ ذى سُرادق محجور سرت إليه من أعالى السُّور[١]

* وقال فى قوله :

أستغفرُ اللهَ ذنباً لستُ محصيَه ربّ العبادِ إليه القولُ والعملُ[٢]

قال بعضهم : نصب ذنباً بفقدان الخافض . وهذا خطأ ، لأنه لو كان فقدان الخافض ينصب ، كان ينصب فى كل حال ، وليس نجد ذلك ، كقولك : حسبك بزيد . ثم تقول : حسبك زيد ، فلو كان فقدان الخافض ينصب ما ارتفع زيد . وإنما ينتصب لأنه لما ذهب حرف الجر تعدّى الفعل فعمل فيه .

مسألة :

إن قيل : لم أعربت عند ولم تعرب لدُن ، ومعنى عند معنى لدن ، ومعنى لدن معنى عند ؟

= سورة البناء وأن السورة عرق من اعراق الحائط ويجمع سوراً وكذلك الصورة تجمع صوراً واحتج أبو عبيدة بقوله سرت إليه فى أعالى السور . وروى الازهرى بسنده عن أبى الهيثم أنه رد على أبي عبيدة قوله وقال إنما تجمع فعله على فعل بسكون العين إذا سبق الجمع الواحد مثل صوفة وصوف وسورة البناء وسوره فالسور جمع سبق وحدانه فى هذا الموضع . قال الله عز وجل : « فضرب بينهم بسور له باب » قال والسورعند العرب حائط المدينة وهو أشرف الحيطان وشبه الله تعالى الحائط الذى حجز بين أهل النار وأهل الجنة بأشرف حائط فى الدنيا ، وهو اسم واحد لشيء واحد إلا أنا إذا أردنا أن نعرف العرق منه قلنا سورة كما نقول التمر وهو اسم جامع للجنس فإذا أردنا معرفة الواحدة من التمر قلنا تمرة) .

(١) انظر مجموع أشعار العرب ٢ : ٢٧ وتفسير غريب القرآن : ٢٦ .

(٢) من شواهد الكتاب ١ : ١٧ وقال سيبويه إن « ذنباً » نصبت لحذف الجار . ورواه الفراء فى معانى القرآن ١ : ٢٣٣ إليه الوجه والعمل . وعلق عليه بقوله : والكلام باللام كما قال الله تبارك وتعالى « واستغفرى لذنبك » و « فاستغفروا لذنوبهم » وكذلك رواه ابن جنى فى الخصائص ٣ : ٢٤٧ والمرتضي فى أماليه ١ : ٥٩١ وابن قتيبة فى تأويل مشكل القرآن : ١٧٧ .

الجواب : لأن عند متصرّفة ، ولدن لم تتصرف ولم تفارق موضعها . ألا ترى أنك تقول : كنت عند زيد / وتقول : عندى أن زيداً لا يخرج فى غد ، كأنك ٣٩/ب قلت فى علمى وتقديرى . وتقول : ما عندك فى هذا الأمر ؟ وليس للدن مثل هذا التصرف فثبتت على حالها . وفيها لغات يقال لَدُن ولَدَا ولدْ . وعند لم تدخلها حروف الخفض ، لأنه ظرف لم يتمكّن فى الاسمية ، ولم يستعمل إلا ظرفاً .[1]

مسألة :

أيهم ترَ يأتِك ، ومن تضرب أضرب . قال أهل الكوفة : هذا نظير قولنا زيد قائم . ترفع زيداً بقائم وقائماً بزيد . فعاب البصريون ذلك عليهم وهم يقولون أياً تضرب أضرب ، إن أيًّا منصوب بتضرب ، وتضرب مجزوم بأى . وكذلك سائر الأسماء التى يجازى بها فى قول البصريين تجزم الفعل و ينصبها الفعل الذى تجزمه .

قال أهل البصرة : ليس هـذا كما قلتم ، وذلك أنا إذا قلنا : من تضرب أضرب ، فإنما جزمنا الفعل بمعنى الجزاء ، لأن مَن تضمّنت معنى إنْ ونصبها الفعل الذى جزمته ، فذلك المعنى فى الحقيقة هو الجازم ، و إنما أنكرنا عليكم أنكم تقولون زيد قائم ، رفع زيد بقائم وقائم بزيد ، ثم تقولون إن زيداً قائم فتنصبون زيداً والرافع له موجود ، وتقولون ظننت زيداً قائماً ، فتنصبونهما جميعاً ، وكلاهما موجب لصاحبه الرفع فى قولك . ونحن فى الجزاء لا نغيّره عن فعله فى قولنا من تضرب أضرب ، لا تـكون مَن إلا جازمة للفعل فى هـذا الموضع ما دامت جزاءاً ، ولم نوجد كم على هذا المثال اللفظ وعمله متغيراً كما أرينا كم . هذا الذى

---

(١) لد ولدن ولدن : الـكتاب ١ : ١٠٧ وتجد تفصيل القول فيها فى لسان العرب مادة (لدن) . وقد ورد دخول من على لدن وعند فى قوله تعالى : « آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما » . وانظر مغنى اللبيب ١ : ١٥٦ .

أنكرناه . وليس بمنكَر أن يكون فى الـكلام عامل قد عمل فيه غيره ، فيكون عاملاً معمولاً فيه ، كقولنا : رأيت ضارباً زيداً ، ومررت برجل مكرم (أخاه)[١] ، وإنما المحال أن يوجد العامل فى شىء وعمله باطل عنه .

مسألة فى التثنية :[٢]

قال : إذا قلنا الزيدان والعمران، فالألف عند سيبويه هى حرف الإعراب . قال الأخفش والمازنى والمبرّد: ليست بإعراب ولا حرف إعراب، ولـكنها دالة على الإعراب . قال / الـكوفيون: الألف هى الإعراب ، وكذلك الواو والياء فى التثنية والجمع . وقال بعض البصريين: الحروف أبدال من الحركات، يعنى الألف فى التثنية، والياء فيها ، والياء فى الجمع والواو فيه . وقال الجَرْمى[٣] : الألف فى الزيدان ليست الإعراب، وانقلابها هو الإعراب . وقال ثعلب : الألف فى الزيدان بدل من ضمتين كأنه قال زيد وزيد ، ثم جمع بينهما فقال زيدان، فالألف بدل من ضمتين ، والواو فى الزيدون بدل من ثلاث ضمات ، وكذلك سائر هذه الحروف على هذا القياس . فلزم من قال إن الحروف أبدال من الحركات مالزم من قال هى الإعراب نفسه . ويلزم الجرمى أن تـكون فى حال الرفع الزيدان غير معربة ، لأن الألف عنده غير منقلبة ، وإنما الانقلاب عنده الإعراب ، فجعل الاسم فى أول أحوال الإعراب غيرَ مُعرَب ، وهذا قلب الأصول . ويلزم ثعلباً أن يقال له : كيف صارت الألف بدلاً من ضمتين ، وليست الضمة من حيّز الألف ولا تجانسها ؟ وإذا كانت الواو فى الزيدون بدلاً من ثلاث ضمات ، فـكيف يجمع إذا جمع مائة نفس ؟ هل تصير عنده بدلاً من مائة ضمة ؟ وكذلك إلى ما زاد .

٤٠/أ

---

(١) زدناها ليتم الشاهد فى المثال المذكور .

(٢) عد إلى ص « ١٣٠ » من هذا البحث حيث تجد تفصيل القول فى هذه المسألة .

(٣) هو أبو عمر صالح بن اسحاق ، نحوى فقيه ، أخذ عن الأخفش ويونس مات سنة ٢٢٥ هـ . ترجمته فى أخبار النحويين البصريين : ٧٢ وطبقات الزبيدى : ٧٦ وبغية الوعاة : ٢٦٨ ، وإنباه الرواه ٢ : ٨٠

مسألة :

قال سيبويه : إذا سمَّينا رجلاً بأحمر لم نصرفه فى النكرة ، وإن سمّيناه بيشكر صرفناه . واحتج بأن أحمر يكون نعتاً وهو اسم ، قال : فالذى يمنعه من الصرف موجود فيه إذا سمى به . ويشكر إنما ينعت به ، وهو فعل ، فإذا سمى به فقد زال أن يكون فعلاً . قال أصحابه : هذا محال . إذا سمَّينا بأحمر صرفناه أيضاً كما نصرف يشكر ، لأنه إذا سمى به فقد خرج أن يكون نعتاً ، كما أن يشكر إذا سُمِّي به ، فقد خرج أن يكون فعلاً .

* * *

تمَّ الكتاب بعون الله وحمده ، والحمد لله وحده، وصلواته على خير خلقه محمد وآله وصحبه وسلَّم .

وفرغ من نسخه فى الثانى والعشرين من شهر ربيع الأول سنة سبع عشرة وستمائة .

الفهـــــارس العامة

فهرس الأعـــــــلام (*)

(*) أشرت إلى مكان الترجمة بوضع رقم الصفحة بين قوسين .

فهـــــــرس الشواهد

(أ) القرآن (*)

السورة	رقمها	الآيــــــة	رقمها	صفحة
البقرة	٢	فإن كن نساء فوق اثنتين	١١	١٣٧
»	٢	ثلاثة قروء	٢٢٨	١٢٣
»	٢	فمن جاءه موعظة من ربه	٢٧٥	١١٨
آل عمران	٣	إن الأمر كله لله	١٥٤	٧٠
الأنعام	٦	لقد تقطع بينكم	٩٤	١١٧
التوبة	٩	وخضتم كالذى خاضوا	٦٩	١١٩
يوسف	١٢	إنا أنزلناه قرآناً عربياً	٢	٩٥
الرعد	١٣	وكذلك أنزلناه حكماً عربياً	٣٧	٩٥
النور	٢٤	كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء ...	٣٩	٥٧
الشعراء	٢٦	بلسان عربى مبين	١٩٥	٩٥
ص	٣٨	وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار	٤٧	١٢٥
الزمر	٣٩	قرآنا عربياً غير ذى عوج	٢٨	٩٥

(ب) الحـــديث

الثيّب تعرب عن نفسها ٩١

رحم الله امرءاً أصلح من لسانه ٩٦

(*) بحسب ترتيب السور .

(ج) الشعـــر

المراجـــع

١ — المخطوطة :

ارتشاف الضرب من لسان العرب . لأبي حيّان الأندلسي . دار الكتب المصرية ١١٠٦ نحو .

إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين . لأبي المحاسن عبد الباقي الشافعي اليمني . دار الكتب المصرية ١٦١٢ تاريخ .

إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل . للبطليوسي . دار الكتب المصرية ١١١٠ نحو .

الإكمال في رفع الارتياب عن المختلف والمؤتلف من الأسماء والكنى والأنساب . لابن ماكولا . دار الكتب المصرية ٨ مصطلح الحديث .

الانتصار أو نقض ابن ولاّد على المبرد في رده على سيبويه . دار الكتب المصرية ٧٠٥ نحو تيمور .

تاريخ مدينة دمشق . للحافظ بن عساكر — الجزء التاسع — دار الكتب الظاهرية بدمشق ٨ تاريخ .

التذييل والتكميل في شرح التسهيل . لأبي حيّان الأندلسي . دار الكتب المصرية ٦٢ نحو .

الحدود النحوية . لشهاب الدين أحمد الأبدى . دار الكتب المصرية ١٢٨٦ نحو .

شرح الجمل . لابن الضائع . دار الكتب المصرية ١٩ نحو .

شرح الجمل . لابن العريف . دار الكتب المصرية ٤٦٤ نحو .

شرح خطبة أدب الكاتب للزجاجي . دار الكتب المصرية ٣٩ ش أدب

شرح كتاب سيبويه. للسيرافى . نسخة مصورة فى مكتبة جامعة القاهرة { ٢٦١٨١ ٢٦١٨٢

عيون التواريخ . لابن شاكر الكتبى . دار الكتب المصرية ١٤٩٧ تاريخ

اللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى . دار الكتب المصرية ٤٢٣ نحو

مختصر الزاهر فى معانى الكلام الذى يستعمله الناس . للزجّاجى . دار الكتب المصرية ٥٥٧ لغة .

وشى الحلل فى شرح أبيات الجمل . للفهرى . دار الكتب المصرية ٣ ش نحو

ب — المطبوعة :

إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٧ م

أخبار النحويين البصريين . للسيرافى . تحقيق كرنكو . المطبعة الكاثوليكية سنة ١٩٣٦ م .

أسرار العربية . لابن الانبارى . ليدن

الأشباه والنظائر . للسيوطى . حيدر آباد

الإغراب فى جدل الإعراب . لأبى البركات الانبارى . طبع مع « لمع الأدلّة » باسم « رسالتان لابن الانبارى » فى مطبعة الجامعة السورية سنة ١٩٥٧ م بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغانى .

الاقتراح فى أصول النحو . للسيوطى . حيدر آباد

الأمالى . لأبى القاسم الزجاجى . تحقيق أحمد بن الأمين الشنقيطى . مصر سنة ١٣٢٤ هـ .

إنباه الرواة على أنباه النحاة . للقفطى . تحقيق الأستاذ محمد أبى الفضل ابراهيم . دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٠ م .

الإنصاف فى مسائل الخلاف . لابن الانبارى . تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد . مطبعة الاستقامة بمصر سنة ١٣٦٤ هـ .

بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة . للسيوطى . مطبعة السعادة سنة ١٣٢٦ هـ .

تاج العروس . المطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٠٦ هـ

تاريخ الأدب العربى لبروكلمان . ليدن سنة ١٩٣٧ م

التطور النحوى للغة العربية . لبرجستراسر . مطبعة السماح سنة ١٩٢٩ م

الجمـــل . لأبى القاسم الزجاجى . تحقيق الشيخ ابن أبى شنب . الجزائر سنة ١٩٢٦ م .

الحدود النحوية . للفاكهى . كلـكتا

الخصائص . لابن جنى . تحقيق الأستاذ محمد النجار . دار الـكتب المصرية سنة ١٩٥٢ م

الرد على النحاة . لابن مضاء القرطبى . تحقيق الدكتور شوقى ضيف . دار الفـكر العربى سنة ١٩٤٧ م

سر صناعة الاعراب . لابن جنى . تحقيق الأستاذ مصطفى السقا وزملائه القاهرة ١٩٥٤ م

شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلى . مصر سنة ١٣٥٠هـ

شرح الألفيـــة لابن الناظم بدر الدين محمد بن محمد بن مالك . النجف سنة ١٣٤٢ هـ

شرح المفصَّل لابن يعيش . المطبعة المنيرية .

الصاحبى فى فقـــه اللغة وسنن العرب فى كلامها لابن فارس . المؤيد سنة ١٣٢٨ هـ

غاية النهاية فى طبقات القرّاء لابن الجزرى . تحقيق برجستراسر . مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٩٣٣ م

طبقات النحويين واللغويين للزبيدى . تحقيق الأستاذ محمد أبى الفضل ابراهيم . مكتبة الخانجى ١٩٥٤ م

الفهرست لابن النديم . تحقيق فلوجل . ليبزغ سنة ١٨٧١ م

القياس فى اللغة العربية للأستاذ محمد الخضر حسين . المطبعة السلفية سنة ١٣٥٣ ه

الكتاب لسيبويه . المطبعة الأميرية سنة ١٣١٧ ه

كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون . لحاجى خليفة . الاستانة سنة ١٩٤٧ م

لسان العرب لابن منظور . المطبعة الأميرية سنة ١٢٩٩ ه

مرآة الجنان وعبرة اليقظان . لليافعى . حيدر آباد سنة ١٣٣٧ ه

المزهر . للسيوطى . بولاق سنة ١٢٨٢ ه

معجم الأدباء لياقوت . تحقيق فريد الرفاعى . مطبعة الحلبى سنة ١٣٥٥ ه

المفصّل للزمخشرى . مطبعة التقدم سنة ١٣٥٣ ه

النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة لابن تغرى بردى . دار الكتب المصرية سنة ١٩٢٩ م

نزهة الألبا فى طبقات الأدبا لابن الأنبارى . طبع جمعية إحياء مآثر علماء العرب بمصر سنة ١٢٩٤ ه

همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى . مطبعة السعادة سنة ١٣٢٧ ه

وفيات الأعيان لابن خلّكان . بولاق سنة ١٢٩٩ ه

محتوى الكتاب

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

تمّ الكتاب والحمد لله وحده